رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraq Private Banks league

السنة الثانية العدد ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٥
معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين
بالرقم ١٤٤٦ في ٢٠١٤/٣/٤

مجلة المصارف العراقية

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة العراقية

النظام المصرفي ركيزة الاعمار والتنمية

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraqi Private Banks league

المصارف العراقية
IRAQI BANKS

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة العراقية

السنة الثانية العدد(18) ت٢/ 2015

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة
لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

الملتقى العراقي المصرفي /بيروت 2015	7
رابطة المصارف الخاصة تكرم الموظفين المتميزين من المصارف الاعضاء	12
ورش عمل اقامتها الرابطة حول برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	14
مشاركة المصارف الخاصة في فعاليات معرض بغداد الدولي الدورة ٤٢	18
موازنة ٢٠١٦ ورشة معهد التقدم للسياسات الانمائية	22
مؤتمر الشمول المالي - شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية	25
مؤتمر سنابل 2015	32
القمة العالمية للاقتصاد الاسلامي	35
يوم السلام العالمي	45
مؤتمر تيدكس - بغداد 2015	48
مجلس النواب يصوت على قانوني المصارف الاسلامي وغسيل الاموال	70

هيئة التحرير

رئيس مجلس الادارة
وديع نوري الحنظل
رئيس التحرير
محمود البرزنجي
مدير التحرير
علي طارق مصطاف
سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤- الاستاذ محمد صالح الشماع
٥ـ الاستاذ طارق حسين الهاشمي
٦ـ الاستاذ بسطام عبود الجنابي
٧ـ الاستاذ حسيب كاظم جويد
٨ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
٩ـ الاستاذ سمير عباس النصيري
١٠ـ الاستاذ علي ضياء الحسيني

المستشار القانوني للرابطة
أوس طارق حميد

العلاقات العامة والاعلام
ماجد ميشيل
نبيل النجار

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002

شارك في الإعداد

رفيف رياض النواف

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح شارع ٣٠ مبنى ٢٤
ص.ب(٢٧٦٦)الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للرابطة
ipbl2004@gmail.com
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

المؤتمر المصرفي العراقي السنوي

وديع نوري الحنظل
رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية

تقيم رابطة المصارف الخاصة العراقية المؤتمر المصرفي العراقي الثالث في بغداد منتصف كانون الاول المقبل برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي والسيد محافظ البنك المركزي الاستاذ علي محسن العلاق.

ان هذا المؤتمر الذي اضحى اليوم تقليداً سنويا نتطلع اليه كمصارف ليكون انطلاقه جديده للسنة التي تليه، ليضع الاسس والاستراتيجيات ويرسم خارطة الطريق. منطلقاً من طموحنا وامانينا وما نصبوا اليه جميعا لتطوير القطاع المصرفي الخاص ليأخذ دوره الحقيقي في عمليه التنمية الاقتصادية وان يكون داعما ومساهما للقطاعات الاقتصادية الاخرى في الخروج من الوضع الاقتصادي الراهن.
لقد مثلت تجربتنا في المؤتمر المصرفي العراقي الثاني الذي عقد في بغداد سنة ٢٠١٤ منطلقاً جديداً في عمل المصارف الخاصة، ولقد عقدنا العزم منذ اليوم الذي تلى المؤتمر بأن نلتزم التزاما تاماً بالتوصيات التي خرج بها المؤتمر والتي ساهم بأعدادها الجميع اثناء انعقاد المؤتمر. وبدأ العمل بصورة جدية فور انتهاء المؤتمر مستندين على الزخم الكبير الذي خرجنا به جميعا والذي وفرته الحكومة المركزية والبنك المركزي العراقي والمصارف الاعضاء.

ومع قرب انعقاد المؤتمر المصرفي العراقي الثالث وبالرغم من اننا لم نحقق كل التوصيات ولكنا حققنا الجزء الاكبر والمهم منها، فلقد قام البنك المركزي العراقي بقبول مرشح رابطة المصارف لأن يكون عضواً في مجلس ادارة البنك المركزي العراقي وأثمرت هذه الخطوة عن تعيين ممثلنا ومارس عمله كعضو في هذا المجلس، كما اوصت لجنة الشؤون الاقتصادية بألزام دوائر الدولة بقبول صكوك المصارف الخاصة وحثت الدوائر الحكومية والوزارات على فتح حسابات في مصارف القطاع الخاص، وتمت اعادة النظر بالقرارات المتخذة بحق بعض المصارف التي وضعت تحت الوصاية وتقديم الدعم لها اضافة الى ادراج قانون ضمان الودائع من ضمن قانون موازنة ٢٠١٥ والذي نطمح ان يقر قريبا، اضافه الى اقرار قانون المصارف الاسلامية وتعزيز سيولة المصارف عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكل هذه الانجازات هي في الحقيقة تجسيداً لتوصيات مؤتمرنا السابق والتي ثابرنا بشكل متواصل وبدعم من المصارف الاعضاء في الرابطة حتى اصبحت قرارات عملية ملموسة على ارض الواقع.

ونحن اليوم مقبلين على مؤتمرنا السنوي القادم منطلقين من ثقتنا الكاملة بأننا سنخرج بتوصيات ستمثل رؤية القطاع المصرفي الخاص للمرحلة القادمة وسنلتزم بتنفيذ فقراتها انطلاقا من واجبنا كرابطة مصارف وبأن نلعب دوراً اساسيا ومهما في بناء قطاع مصرفي متقدم ..

محمود البرزنجي
رئيس التحرير

المشتقات المالية

DERIVATIVES

شهدت صناعة المشتقات المالية خلال السنوات الماضية نموا كبيرا ومتسارعا سواء على صعيد حجم تجارة هذه الادوات الجديدة او على صعيد تنوع هذه الادوات بحيث شملت مجموعة واسعة من العقود المالية لكافة انواع الاوراق المالية والسلع وغيرها .

ان المشتقات المالية يمكن تعريفها على انها الاعمال الجديدة الاضافية التي اخذت تقدمها المصارف والمؤسسات المالية لزبائنها لقاء اتعاب وايرادات مقبولة لاتقابلها مستويات مخاطر عالية،مثل تسويق الاكتتاب بالاسهم والسندات او ادارة المحافظ الاستثمارية او فتح مكاتب بيع وشراء الاوراق المالية او بيع وتسويق وحدات وسندات الثقة المتخصصة في قطاع اقتصادي معين.

فالمشتقات المالية تستخدم من قبل المصارف والمؤسسات المالية كوسيلة لادارة المخاطر حيث تتيح لهم فرصة تحديد مخاطر السوق ذات الصلة بالعقود المالية اذا ما تم استخدام هذه الادوات المشتقة بفطنة فتتيح لادارة المصارف والمؤسسات المالية وسائل فعالة وكفوءة لتخفيف درجة مخاطر المراكز المالية للمحافظ الاستثمارية والمضاربة.واخيرا من خلال المبادرة التي تتيح جني المؤسسات المالية لارباح بدون مخاطر تبعا لحالة خلل معين في تسعير و ادوات مماثلة تستغله المؤسسة،بحيث تقوم بعملية بيع وشراء لهذه الادوات في نفس الوقت وأسواق مختلفة،وايضا تستخدم المشتقات المالية كوسيلة لجني الايرادات حيث يمكن استخدامها لتخفيض تكاليف التمويل ولزيادة عوائد بعض الموجودات او الادوات.

لقد اصبحت الادوات المشتقة اي العقود المالية التي تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتحدد قيمتها بقيم واحد او اكثر من الموجودات او الادوات او المؤشرات الاساسية المرتبطة بها، مصدرا مباشرا ومنتظماً للايرادات للعديد من المصارف والمؤسسات المالية الاخرى من جراء قيامهم بنشاطات عدة في مجال صناعة الاسواق اي الدخول في صفقات مع الزبائن وغيرهم من المتعاملين في اسواق المشتقات مع الاحتفاظ دوما بمراكز متوازنة للمحافظة المالية للاستفادة من ايرادات الرسوم الناجمة عن عروض مواتية للاسعار وكذلك في مجال تكوين المراكز المالية بالاستناد الى توقعات خاصة بتحركات الاسعار ،واخيرا في مجال مبادلة المخاطر تبعا لمحاولة الاستفادة ماليا من فروقات الاسعار لأدوات مماثلة في اسواق مختلفة.

ويمكن تصنيف المشاركين في اسواق المشتقات في فئتين:

الفئة الاولى هم المستخدمون النهائيون الذين يدخلون هذه الاسواق لتحقيق اهداف معينة تتصل بالنمو وتكوين المراكز المالية و المضاربة وتشمل هذه الفئة على مجموعة واسعة من المؤسسات مثل المصارف وبيوت الاوراق المالية وشركات التأمين وشركات الاستثمار المؤسس وصناديق الاستثمار والتقاعد وغيرها.

اما الفئة الثانية فهم فئة الوسطاء او المتعاملين الذين يلبون احتياجات المستخدمين النهائيين للمشتقات من خلال صناعة الاسواق لهذه الادوات الجديدة وذلك مقابل جني ايرادات في شكل رسوم الصفقات وهوامش عرض البيع والشراء اضافة الى الاستفادة من مراكزهم المالية الخاصة وتضم هذه الفئة شركات الاستثمار والمصارف الفاعلة في الاسواق المحلية .

التعاملات مع القطاع المصرفي

علي طارق مصطاف
المدير التنفيذي
رابطة المصارف الخاصة العراقية

اشارت اخر الاحصائيات الصادرة من مصادر متخصصة بأن ١١٪ فقط من البالغين في العراق يمتلكون حسابات مصرفية، بينما يبلغ المتوسط العالمي ٦٢٪ .. حيث يتذيل اليمن يسبقه العراق مباشرة قائمة الدول التي يمتلك البالغين فيها حسابات مصرفية والتي تعكس مدى التعامل مع المصارف على مستوى الافراد بشكل خاص. حيث تتراوح نسب الذين يمتلكون حسابات في المصارف من البالغين في اليمن ٨٪ و ١١٪ في العراق الى ان تصل في الامارات الى ٤-٨٪. اضافه الى ذلك فأن الكثافه المصرفية من حيث الفروع متفاوتة بشكل كبير، حيث يوجد في العراق ٣ فروع لكل ١٠٠-١ الف مواطن، بينما في لبنان يوجد ٣٠ فرع لكل ١٠٠ مواطن.

ان اغلب الدول تتوجه اليوم الى تطبيق مفهوم الشمول المالي و الوصول الى طبقات متنوعة في المجتمع وتقديم العديد من الخدمات التي تلائم العدد من الشرائح بأسعار مقبولة وطريقة ميسرة، فعلى مستوى امتلاك الحسابات في المصارف نحتاج اليوم الى ثورة حقيقية في العراق تغير من هذا المفهوم وتدفع بالعديد من غير المتعاملين مع المصارف بفتح حسابات مصرفية خاصة بهم للأستفاده من الخدمات المتنوعة والمتعددة التي تقدمها المصارف، ولكن هذا التغيير يحتاج الى العديد من الادوات والقرارات والخدمات والاجراءات التي على المصارف ان تقدمها ومنها انشاء شركة لضمان الودائع والتي تعتمد على اقرار قانون ضمان الودائع الذي تم ادراجه من ضمن قانون موازنة ٢٠١٥ وهو من الامور المهمة التي يحتاجها القطاع المصرفي اليوم ولكن للأسف لم يناقش هذا القانون ونأمل ان يناقش في السنة القادمة، ان هذه الشركة المهمة ستمنح الثقة للجمهور والمتعاملين مع المصارف الخاصة وفتح حسابات وايداع اموالهم وبالتالي زياده عدد المتعاملين مع المصارف. واود ان اشير بهذا الصدد ان مثل هذا القانون اقر في السودان في سنة ١٩٩٤ ومن ناحية اخرى فأن زيادة عدد الفروع، كما اشرنا سابقا يزيد من الكثافة المصرفية في العراق لانها تعتبر قليلة جدا وهي الاقل في الوطن العربي، حيث انه في العراق يوجد ٣ فروع لكل ١٠٠ الف مواطن، بينما في لبنان يوجد ٣٠ فرع لكل ١٠٠ مواطن ويعتبر عدد الفروع احد الاسباب المهمة التي تؤثر على فتح الحسابات المصرفية للأفراد اضافة الى الشركات. وهذا مؤشر على ضعف الانتشار الافقي للمصارف، وهنا تأتي اهمية ان يشجع البنك المركزي العراقي على ان تفتح المصارف المزيد من الفروع من خلال تقديم التسهيلات والمميزات للمصارف التي تود زيادة عدد فروعها وهو ما سيؤدي تلقائيا الى زياده عدد المتعاملين مع المصارف في المناطق التي ستنتشر فيها هذه المصارف.

اما استخدام تكنلوجيا المعلومات فلا تقل اهمية عن ما تم ذكره سابقا، فعلى المصارف اليوم ان تخطو خطوات كبيرة الى الامام بأتجاه تطوير تكنلوجيا المعلومات للخدمات التي تقدمها المصارف، فمن الضروري على المصارف اليوم ان تقدم حزمة من الخدمات التي ترتبط بالتكنولوجيا مثل امكانية الاطلاع على الحسابات عن طريق الحساب الالكتروني وتوفير بطاقات الدفع الالكتروني وبصورة سريعة حيث ان بعضها تستغرق فترات طويله للأصدار. اضافه الى توفير نقاط ومكائن ATM للجمهور وللشركات التي تتعامل مع المصرف خصوصا وان البنك المركزي العراقي مقبل على اطلاق المقسم الوطني على مستوى العراق والذي سيسهل الكثير ويغير باتجاه استخدام الدفع الالكتروني في العراق.

اما توطين رواتب الموظفين العاملين في الحكومة في المصارف الخاصة فهو العامل الفاصل في العراق، ولا يخفى على احد بأن الموظفين الحكوميين يشكلون نسبة كبيرة جدا من القوى العاملة في العراق، وان انتقالهم بصورة تدريجية بتعاملاتهم الى المصارف الخاصة سيؤدي بالنتيجة الى ثورة كبيرة في التعامل مع خلال القطاع المصرفي .. هذه المسألة قد تكون معقدة ولكن لنراجع ما اصدرته لجنة الشؤون الاقتصادية في هذا الصدد حول تشجيع دوائر الدولة للتعامل مع المصارف الخاصة بخصوص ايداع رواتب الموظفين الحكوميين، واهمية ذلك للقطاع المصرفي بصورة عامة، وهنا فأن الفائده ليست محصورة بالمصرف، وأنما ستعود على الحكومة العراقية، حيث ستدير هذه المصارف العملية بصورة كاملة وسيكون هناك انتقال بشكل هائل وسريع الى استخدام بطاقات الدفع الالكترونية من الجمهور، اضافه الى ان الموظفين سيستفيدون من الخدمات الاخرى التي يوفرها المصرف، كما وتستطيع الوزارات ودوائر الدولة اليوم تقييم كل مصرف اضافة الى التقييم الذي اعده البنك المركزي العراقي بالتعاون مع شركة عالمية وكبيرة مثل شركة ايرنست ويونغ.

اضافة الى ما تقدم، ولزياده التعامل مع القطاع المصرفي وشمول العديد من شرائح المجتمع، على المصارف ايضا التسويق والترويج لأهمية التعامل مع المصارف والاستفاده من الخدمات المصرفية، وتقديم منتجات متنوعة من ضمن نفس الخدمة مثل تنويع منتجات الادخار كأن يقدم منتج مختلف للنساء او لطلاب الجامعات، اضافة الى تقديم القروض لمستويات مختلفة والتركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصا في ظل مبادرة البنك المركزي العراقي الحالية.

من المهم اليوم في العراق توسيع رقعة المتعاملين مع المصارف خصوصاً وان السوق العراقي لازال يمتلك فرص هائلة للمصارف الخاصة وان كل ما تقدم من احصائيات يجب علينا ان ننظر اليها على انها فرصة حقيقة. واخيراً نحتاج ان الى عملية تثقيف واسعة للمجتمع العراقي بخصوص اهمية الأدخار والاستفادة من الخدمات المصرفية واهمية فتح الحسابات المصرفية، والذي يقع جزئيا على عاتق رابطة المصارف في المرحلة القادمة.

الملتقى العراقي المصرفي
بيروت 2015

بحث سبل التعاون مع القطاع المصرفي اللبناني

مشاركة ٤٠٠ من المصرفيين وقيادات الأعمال

نظمت مجموعة الإقتصاد والأعمال والبنك المركزي العراقي بالتعاون مع مصرف لبنان ورابطة المصارف الخاصة العراقية وجمعية المصارف في لبنان الملتقى العراقي المصرفي للفترة من ١٥ و ١٦ أيلول ٢٠١٥ بحضور عدد كبير من المصرفيين اللبنانيين والعراقيين وقيادات الأعمال ورؤساء الشركات والمنظمات الدولية والخبراء المصرفيين والإعلاميين، بحضور نحو ٤٠٠ مشارك من البلدان العربية والأجنبية.

علي العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

وتحدث في الافتتاح كل من محافظ البنك المركزي العراقي الاستاذ علي العلاق وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف اللبنانية د. جوزف طربيه ورئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل والرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي.

والقى السيد محافظ البنك المركزي العراقي الاستاذ علي العلاق كلمته في الافتتاح التي اشارت الى العديد من القضايا المهمة للقطاع المصرفي في العراق والتعاون مع القطاع المصرفي في لبنان جاء فيها: "نظرا لعمق العلاقة بين العراق ولبنان ينعقد الملتقى المصرفي العراقي - اللبناني الثاني في العاصمة بيروت، ويأتي على رأس أولوية هذه العلاقة زيادة وتعميق التعاون بين القطاع المصرفي والمالي في كلا البلدين. من بين اهداف هذا الملتقى مناقشة المشهد الاقتصادي والمصرفي، ووسائل معالجة التحديات، وتوفير الفرص المستقبلية، فضلا عن استطلاع استراتيجية كل من مصرف لبنان والبنك المركزي العراقي والسياسة النقدية الخاصة بكل منها، والهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والمالية والمصرفية من خلال تفعيل وتطوير مساهمة القطاع المصرفي والمالي وفروع المصارف الاجنبية لتنمية اقتصاد البلدين".

أضاف السيد المحافظ: "العراق ولبنان مهيّئان تماما وكرائدين في المنطقة العربية لنقل وتطوير الصناعة المصرفية.كما يدرك البلدان ان عليهما مسؤولية لتحديد مكامن القوة، ونقاط الضعف في مسيرة القطاع المالي والمصرفي خصوصا المصارف اللبنانية التي فتحت لها فروعا في العراق وآخذة في الزيادة.

وكما كنت اتحدث مع سعادة حاكم مصرف لبنان ان البنوك المركزية لم تعد الملجأ الأخير بل أصبحت الملجأ الأول والأخير.

ولا بد من استثمار هذا الموقف لتأخذ المصارف دورها الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية، ونحن ندرك أن القطاع الخاص هو المنطلق الحقيقي لتحقيق التنمية المستمرة والمستدامة وهذه الحقيقة تحتاج إلى جهد كبير وامتصاص مقاومة التغيير خاصة عندما تكون بعض البلدان اعتادت على انظمة مركزية شمولية كما في العراق، وبالتالي أصبح تغيير هذه البيئة والثقافة المتعلقة بمختلف الإجراءات تتطور بما يحقق بيئة عمل قادرة على اجتذاب القطاع الخاص، وهذا ما نؤمن به وسنستثمر كل فرصة في البنك المركزي العراقي لنؤكد على هذه الحقيقة من أجل فتح الباب والمجال والإطار لعمل القطاع الخاص، ونريد خلق جو من الثقة في المصارف، وهذا ما عبر عنه سعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومن دون تعزيز هذه الثقة لا يمكن النهوض بالقطاع الخاص، ولذلك حاولنا أن نبدأ من هذه النقطة المهمة وعملنا باعتبارنا عضو في اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء على تشجيع التعاون مع القطاع الخاص لتحسين العلاقات بين المؤسسات والمصارف الخاصة وكسرنا القيدين: قيود الدولة على المصارف الخاصة وأخذنا هذه العملية لأبعد مدى لها. وقمنا بإجراءات أخرى تتعلق بالتأكيد على اعطاء دور للقطاع الخاص، ونحن نعتقد أن الأزمة المالية ستساعد العراق على تحقيق نمو حقيقي في المستقبل وهذا متوفر في العراق من خلال الموارد البشرية وغيرها".

وقال: "لعل أهم خطوة هو الاقتراح على مجلس الوزراء تحويل أهم مصرفيين في العراق: مصرف الرشيد ومصرف الرافدين إلى مصرفين خاصين كشركات مساهمة. إن العراق وبحكم حجم هذين المصرفين يعتزم اجتذاب مساهمات من المصارف الأجنبية، وهذا أمر مهم جداً. ولعل العنصر الحاسم والمهم هو هيكلة القطاع المصرفي ما يساعد على خلق دور تنافسي للقطاع. ونعمل على الخصخصة بشكل صحيح وبتشجيع من قبل وزير المالية وديوان الرقابة المالية وبدعم من البنك الدولي. ونحن في مرحلة حل المشاكل الموجودة ليكون هناك فرصة للقيام بالخطوة الكبيرة بل بالخطوة الأكبر في العراق وفي المنطقة".

واوضح ان البنك المركزي العراقي قد أكمل جميع المتطلبات الفنيّة الخاصة بالتكامل والربط للمقسم الوطني مع عدة جهات (مصرف TBI، مصرف أشور، شركة أموال، مصرف الشرق الأوسط) وهو جاهز للانطلاق الفعلي بانتظار إنهاء المراحلة التكميلية للاختبارات لتتم عمليات الدفع الإلكتروني المحلية بالبطاقات من خلاله وتتم تسويتها عن طريق نظام RTGS. كما أن البنك في المراحل النهائية لترخيص شركتين للدفع عن طريق الهاتف النقال وهاتان الشركتان جاهزتان لتقديم الخدمات في عموم العراق لدى الحصول على الترخيص، كما يعمل البنك مع المصارف والشركات المتخصصة لإطلاق عمليات التحصيل الحكومي إلكترونيا.

ومن جانب آخر وبهدف مواكبة التطور في مجال الاتصالات المصرفية فإن البنك أنجز الخطط بالتعاون مع وزارة الاتصالات لإنشاء شبكة تربط بين الفروع الرئيسية للمصارف مع البنك المركزي وفروعه وهي تعمل بتقنيات الكابيل الضوئي لتكون بديلا عن الشبكة اللاسلكية الحالية، ما يفتح آفاقاً جديدة في مجال نقل البيانات بسرية وموثوقية وتوافرية عالية جدا".

رياض سلامة
حاكم مصرف لبنان

ركز حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في مستهل كلمته على تراجع النمو على مستوى عالمي وتأثيره على التمويل خارج أوروبا والولايات المتحدة الاميركية، وأكد على أهمية وجود علاقات اقليمية تجمع المصارف وضرورة استخدام العملات المحلية. وقال أن مصرف لبنان ينظر بأهمية إلى التعامل مع العراق خصوصا البنك المركزي العراقي لتنسيق المخاطر وتحقيق الشفافية ومكافحة تبييض الأموال وتبادل الخبرات وتفعيل أنظمة الدفع بالعملات المحلية بين البلدين".

وأضاف سلامة أن الليرة اللبنانية مستقرة ويتم تداولها بأسعار أقل من أسعار التدخل لمصرف لبنان، وركز على الرقم القياسي لاحتياطيات المصرف المركزي. وقال أنه سيكون لمصرف لبنان مبادرات لتشجيع الثقة بوجود الفوائد المستقرة على الرغم من توقع صدور تصنيف ستاندرد أند بورز للبنان من مستقر إلى سلبي. وقال أن الودائع ارتفعت بنسبة ٧ في المئة كمعدل سنوي، فيما ارتفعت الملائة بنسبة ١٢ في المئة، متوقعا أنه بين ٢٠١٥ و٢٠١٨ سيكون معدل الملائة ١٥ في المئة، مضيفا: "وهذا ضروري للمحافظة على الثقة وعلى التعامل الطبيعي مع الصيرفة العالمية".

وقال: "سنة ٢٠١٥ لن نشهد نموا كالذي تحقق عام ٢٠١٤، وسيكون النمو قريبا من الصفر. ولهذا قدمنا رزمة حوافز ستتضمن تسليف بقيمة مليار دولار وقد تصل إلى ١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٦ وستكون بفائدة عند حدود الواحد في المئة. وهي تشمل تسليف المصارف لقطاعات السكن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الطاقة البديلة والبيئة والتعليم الجامعي وغيرها. وقال أن عدد المديونين ارتفع بين ١٩٩٣ و٢٠١٥ من ٧٠ ألفا إلى ٧٠٠ ألف، وهذا التمصرف مفيد للقطاع المصرفي وللنمو الاقتصادي"، وقال أن قطاع الاسكان يتمتع بأهمية خاصة كونه قاطرة للنمو، وقد نتج عن رزم التسليف حتى الآن تمويل أكثر من ١٠٠ ألف قر سكني.

إلى ذلك قال سلامة أن مصرف لبنان سيُصدر تعميما لتنظيم الديون مع القطاع الخاص بشكل مسؤول وبمشاركة لجنة الرقابة على المصارف لكي نتخطى تحديات المرحلة، ونتطلع بإيجابية إلى التعميم ٣٣١ الذي اصدره مصرف لبنان لدعم اقتصاد المعرفة.

كما أن هيئة الأسواق المالية ستُطلق منصة الكترونية للتداول. وسنمنح رخصة واحدة للقطاع الخاص ليدير المنصة. وسيتم في هذه المنصة تداوزل الأسهم والسندات والسلع ومن بينها الذهب وستتم فيها المضاربة بالعملات وبيع المؤسسات الناشئة الناجحة، وكونها منصة الكترونية ستكون على تواصل مع الأسواق العالمية وهدفنا الوصول إلى المغتربين اللبنانيين وغيرهم".
وختم أن لبنان يمر بظروف صعبة، لكن اللبنانيين لم ييأسوا وطمّن قائلا: "ولن نيأس".

وقال رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل: "يشرفني أن اتحدث في عدد من المواضيع التي أتمنى أن يشملها الملتقى بنقاشاته ومحادثاته متأملا من هذا الجمع أن يصل مع نهاية الملتقى إلى توصيات من شأنها أن تصب في مصلحة الاقتصاد العراقي وتحسّن من أداء القطاع المصرفي"، وأضاف: "إننا نمرّ الآن في العراق في ظروف صعبة جزء من منها ناتج عن المصاعب الاقتصادية نتيجة هبوط أسعار النفط ما ولد عجزا في الموازنة اثقلت كاهل الحكومة ووضعتها في ظرف لم توضع فيه أي من الحكومات السابقة، كما يمر العراق بظروف سياسية وأمنية ليست بأخف على الشعب والحكومة من المصاعب الاقتصادية، ان الظروف التي ذكرتها وضعت الجميع ومن ضمنهم القطاع المصرفي العراقي في أجواء وتحديات صعبة مما حفز رابطة المصارف الخاصة العراقية للارتقاء بأدائها لتأدية ما عليها وما يمكن أن تساهم به في ظل هذه الأزمة.
لقد أخذت الرابطة على عاتقها ومنذ بداية هذا العام معاونة ومساندة البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف.
كذلك لعبت الرابطة دورا بارزا من خلال مشاركتها في فريق الخبراء الوطني برئاستها لفريق التمويل الذي قدم حزمة من السياسات اعتمدتها الحكومة لتطوير أداء القطاع المالي وقطاع التمويل.

ثم تحدث رئيس جمعية المصارف اللبنانية د. جوزف طربيه، فقال: "يطيب لي بداية، أن أكرر الترحيب بضيوفنا الأكارم من العراق الشقيق. فأنتم تحلون في بلدنا أهلا وأصدقاء، لا كزملاء مهنة فحسب، نعتز بمناقبيتهم ومهنيتهم. ونحن الذين اكتوينا بنيران الحروب الطويلة وويلاتها، نتألم أشد الألم لما أصاب ويصيب بلدكم من ارهاب، وما تسبب به من قتل وتدمير وتهجير وتخريب.
ذلك في وقت أحوج ما كنتم فيه لاستكمال بناء الدولة ومؤسساتها ومواصلة الاعمار والنهوض وتعويض ما فاتكم بفعل الحروب أيضا. منطقتنا بكاملها في قلب نفق مظلم ، والتكلفة المتوجبة موجعة على كل الأصعدة، بما يشمل الاقتصادات الوطنية. الخسائر تتراكم وتتفوق على قدرات الاحصاء والجمع ، لا نمو حقيقي ولا تنمية ممكنة، بل تفاقم متصاعد حاد للأزمات الاقتصادية والاجتماعية القائمة أصلا".

وقال: "لعله من بشائر الخير وتكبير حجم الطموحات والآمال، الخطوات النوعية التي تقدم عليها تباعاً السلطات المعنية في العراق الشقيق لجهة تطوير البنية المصرفية قانونياً وعملانياً، وخصوصاً منها ما يتعلق بنظام الخدمات المصرفية وقانون التوقيع الالكتروني وإعادة تحديد الرساميل المطلوبة للوحدات المصرفية الوافدة. هذا فضلاً عن التوجه لتشديد الاجراءات في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، وتأسيس شركة ضمان الودائع، ووضع ضوابط مناسبة لخطابات الضمان، وإنشاء وحدات الاستعلام ومركزية المخاطر، والتعليمات الخاصة بالصيرفة الاسلامية، وقانون الصكوك الاسلامية . ويهمني، تحديد بعض المجالات الحيوية التي يمكن تحقيق استفادة مشتركة ومجزية وتوفير الوقت والمال على البنوك العراقية الشقيقة، ومنها:
- تملك المصارف اللبنانية خبرات مشهودة في عمليات الوساطة المالية وادارة اصدارات في الأسواق الدولية.

وديع الحنظل
رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية

جوزيف طربيه
رئيس جمعية المصارف اللبنانية

رؤوف ابو زكي
الرئيس التنفيذي
لمجموعة الاقتصاد والاعمال

وكان الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي استهل جلسة الافتتاح بكلمة فقال فيها: "ملتقانا اليوم يرتكز إلى نجاح المؤتمر الأول الذي انعقد العام الماضي تحت عنوان "الملتقى المصرفي العراقي - اللبناني" ويتكامل معه في موضوعاته وفي عدد ومستوى المشاركة فيه والمتمثلة بحوالى ١٥٠ رئيساً ومديراً عاماً للمصارف العراقية إضافة إلى نحو ٢٥٠ مصرفي لبناني وعربي وممثلين لشركات تكنولوجيا عالمية. وانعقاد هذا الملتقى في بيروت هو تجسيد للتوسع المصرفي اللبناني في العراق، ولمستوى التعاون بين البنك المركزي العراقي ونظيره اللبناني حول العديد من المجالات لاسيما في مجال التدريب والتنسيق بين الأجهزة الرقابية. وهذا يعكس أيضاً المستوى الرفيع لمصرف لبنان الذي أصبح مدرسة في مجال السياسة النقدية والتحفيز الاقتصادي. أما العلاقات المصرفية بين لبنان والعراق فقديمة العهد وهي تتجدد بوجود مصارف عراقية حالياً في لبنان ووجود ٩ مصارف لبنانية عاملة في العراق إضافة إلى مصرف عاشر يستكمل خطوات الدخول، بحيث يصبح في العراق نحو ٢٤ فرعاً لمصارف لبنانية تتوزع بين بغداد وأربيل والبصرة والسليمانية. كانت مجموعة الاقتصاد والأعمال نظمت مؤتمراً حول البورصة العراقية العام الفائت في دبي. وبالتالي، فإن المجموعة باتت تعيش الحالة العراقية بتفاصيلها وتواكب القطاع المصرفي العراقي بشقيه الحكومي والخاص. وعليه، عندما طرحنا على البنك المركزي العراقي فكرة عقد هذا المؤتمر، إنطلقنا من دراسة معمقة للسوق وحاجات المصارف العراقية من حيث البنى التحتية والبرامج والتدريب إضافة إلى ما تستهدفه المؤتمرات عادة من التواصل وتبادل الأفكار والتجارب".

وقد ناقش المؤتمر وعلى مدى يومين العديد من القضايا المهمة والتي تخص القطاع المصرفي العراقي من ضمن جلسات عديده وكمايلي:

الجلسة الأولى جاءت بعنوان "الواقع الاقتصادي والمصرفي" وناقشت السياسات الحكومية في ظل التحديات الاقتصادية و الأمنية وسياسات التقشف وانعكاساتها على مشاريع البنى التحتية اضافة الى إنعكاسات إنخفاض عائدات النفط على المدى المتوسط وبدائل التمويل و خطط البنك المركزي العراقي للنهوض بالواقع المال. تحدث في هذه الندوة السيد وليد عيدي مدير عام مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان والسيد عبد الرزاق السعدي رئيس هيئة الاوراق المالية السابق والسيد سدير منير رئيس قسم الاستثمار في شركة الربيع.
وجاءت الجلسة الثانية تحت عنوان "المصارف العراقية وتحديات المرحلة" نوقش فيها التطورات المصرفية في العراق ودور المؤسسات الحكومية في تنشيط عمل المصارف الخاصة والإسلامية وخطط التطوير لدى المصارف وآفاق الصيرفة الإسلامية اضافة الى مستجدات قانون الامتثال المصرفي و الضريبي وادار هذه الجلسة الاستاذ وليد عيدي مدير عام مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي وتحدث فيها السيد كاظم ناشور مدير عام المصرف الصناعي والسيد عبد الحسين المنذري مدير عام مصرف النهرين الاسلامي والسيد سمير النصيري مستشار مصرف دار السلام والسيد علي طارق المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة العراقية والسيد محمد عراجي من شركة برايس وتر هاوس.
الجلسة الثالثة كانت بعنوان "المصارف اللبنانية في العراق: بين رغبة التوسع وتحديات السوق" وناقشت أداء المصارف اللبنانية في السوق العراقية وتحديات المصارف اللبنانية في السوق العراقية والمصارف اللبنانية ومتطلبات الحوكمة. ادارة هذه الجلسة السيد بهيج ابو غانم من مجموعة الاقتصاد والاعمال وتحدث في هذه الجلسة كل من السيد محيي الدين عبد الله من مصرف البحر المتوسط والسيد كوركيس اندراوس من فرنسبنك والسيد شوقي بدر من مصرف بيروت والبلاد العربية والسيد سمير طويل مصرف انتركونتيننتال.

الجلسة الرابعة جاءت بعنوان "الصيرفة الالكترونية، الواقع الجديد" وتناولت البيئة القانونية والإجرائية وجهوزية البنك المركزي، دور التكنولوجيا وأنظمة المعلومات في تطوير العمل المصرفي، متطلبات البنية التقنية لدى المصارف العراقية، المصارف الأجنبية والدور المأمول منها في نقل الخبرات. تحدّث فيها معاون مدير عام المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي علاء عبد الغني الصباغ، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في بنك لبنان والمهجر أنطوان لاوندوس، مديرة قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي ضحى عبد الكريم، ومدير مشروع البنية التحتية للدفع بالتجزئة في البنك المركزي العراقي عدنان أسعد عبد، ومدير هندسة حلول البنى التحتية للخدمات المالية لمنطقة الشرق الأوسط في "هواوي" محمد الدماصي.

أما الجلسة الخامسة فكانت بعنوان "آفاق الصيرفة الالكترونية والدفع بالجوال"، وتناولت الفرص التي قد تنتج عن اعتماد المؤسسات الحكومية أنظمة الدفع الإلكتروني، دور شركات التكنولوجيا وخدمات الجوال بتقديم خدمات دفع مبتكرة، تطور المدفوعات الرقمية في الأسواق الناشئة، بطاقات الائتمان الذكية: أنظمة التشغيل وتطبيقاتها المتاحة، الصيرفة الالكترونية ودورها في تطوير القطاع المصرفي. تحدّث فيها رئيس المنتجات الناشئة والابتكار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة "فيزا" ناثان كوشني، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في الشركة العالمية للبطاقة الذكية - كي كاردحسن الخطيب، ومدير المدفوعات في "هايبر باي" علاء الدين الماجد.

وكانت الجلسة السادسة بعنوان "تعزيز القدرات المحلية" تحدث فيها كل من الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط ضمن شركة VCEتوم أورايلي، مدير سوق العراق في شركة Misysمحمد الموسوي، المدير التنفيذي لشركة "الرؤية الجديدة" في العراق محمد قاسم ومدير تطوير الأعمال والمبيعات في شركة غارديا سيستمز - لبنان شادي راعي. أما الجلسة السابعة فحملت عنوان "تجارب دولية" وتحدث فيها كل من مدير المبيعات في العراق ضمن شركة سيسكو ذو الفقار الخلخالي، المدير الأول للمبيعات التقنية في شركة مايكروسوفت - مصر معزّ تونسيومدير إدارة الحلول العلمية في أوراكل - الإمارات سلام سليم.

التوصيات

جاء في التوصيات التي خرج بها الملتقى النقاط التالية :

١. تطوير دور المصارف في تحسين العمل المصرفي وزيادة فاعليته، من خلال تقديم الائتمان الآمن والاستثمار السليم لخدمة متطلبات التطور الاقتصادي في كلا البلدين.
٢. تعزيز دور الاستثمار الأجنبي والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين لتطوير البنية التحتية وتطوير القطاع السكني والقطاعات الأخرى ذات الأولوية، وفقاً لقوانين الاستثمار المعمول بها لدى البلدين.
٣. حث المصارف العاملة في لبنان والعراق للتعاون المصرفي وفتح الفروع والمكاتب المصرفية في كلا البلدين، وتقديم خطوط الائتمان المتبادل لتنمية القطاعات الاقتصادية وتوفير الفرص المتكافئة لكلا الجانبين.
٤. قيام المصرفين المركزيين (اللبناني والعراقي) بتبادل الخبرات والتجارب في المجال المصرفي والاقتصادي والمالي، لتحسين وتطوير العمل المصرفي من خلال اللجنة التنسيقية التي ستشكل من قبل كلا المصرفين.
٥. تطوير التقنيات المصرفية ونقل الخبرات بين مصرف لبنان والبنك المركزي العراقي وبالأخص انظمة الدفع الالكتروني.
٦. التزام المصارف العراقية وفروع المصارف اللبنانية في العراق بالعمل بشكل جدي وضمن التوقيتات التي يحددها البنك المركزي العراقي بتنفيذ المتطلبات الفنية لانضمام المقسم الوطني وحسب نظام خدمات الدفع الالكتروني والتعليمات الصادرة بموجبه.
٧. حث شركات تكنولوجيا المعلومات الدولية والبرمجيات اللبنانية المتخصصة وأصحاب رؤوس الأموال في كلا البلدين للدخول إلى السوق العراقية بفعالية أكبر، في ضوء جهود البنك المركزي العراقي في تهيئة البيئة التشريعية والمصرفية المشجعة لذلك.
٨. تفعيل وتطوير الاتفاقية المشتركة بين كل من البنك المركزي العراقي ومصرف لبنان لتشمل التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتدريب.
٩. حث المصارف العاملة في كلا البلدين بالالتزام بقواعد الحوكمة (الإدارة الرشيدة) والالتزام بقوانين وقواعد العمل في العراق ولبنان.
١٠. تشكيل لجنة مشتركة بين رابطة المصارف الخاصة العراقية وجمعية مصارف لبنان لوضع التوصيات المذكورة أعلاه موضع التنفيذ وفق برنامج زمني يتمّ الاتفاق عليه بين الجانبين لهذا الغرض.

بحضور السيد محافظ البنك المركزي العراقي
الاستاذ علي محسن العلاق
رابطة المصارف الخاصة تكرم الموظفين المتميزين من المصارف الاعضاء

شارك السيد علي محسن العلاق في الحفل الذي اقامته رابطة المصارف لتكريم الموظفين المميزين من كل مصرف وتكريم المصارف الراعية ليوم السلام العالمي الذي اقيم في بغداد بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠١٥.

وقال السيد علي العلاق في كلمته اثناء الحفل: من خلال التحفيز الذي تقوم به الرابطة خلال هذا الحفل فأن هذه المبادرة هي مبادرة ممتازه ومهمة وخاصة بالنسبة الى الشباب الذي نود زجهم اليوم بهذا القطاع وبناء قدراتهم والاهتمام بهم وتكريمهم. فهم يمثلون ثروه مهمه مستقبلية وخاصة في القطاع المالي والمصرفي وهم القادة للبلد وان خلق كوادر مصرفية يشكل اهمية كبيرة على المستوى الوطني. القطاع المصرفي يبني طبقة مهمه ومستويات مهمه للبلد.

علي العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

اننا حريصون على تشجيع التنافس لخلق حالة من الابداع

وذكر السيد المحافظ ان البنك المركزي مستعد ان يكون منافس للرابطة وللمصارف في اجتذاب هذه الطاقات من الناس المبدعين والمتقدمين بالعمل.

واشار السيد المحافظ بأن البنك المركزي العراقي حريص على استخدام تكنلوجيا المعلومات في المرحلة القادمة وان المصارف يجب ان تكون من اكثر المؤسسات تطورا وتقدما.

وفي كلمة للسيد وديع الحنظل اثناء حفل التكريم اشار فيها الى ان هذه المبدارة جائت لدعم الشباب في المصارف الخاصة واعطائهم الدافع لتطوير مهاراتهم، وان الموارد البشرية تعتبر حجر الاساس في اي مؤسسة وخصوصا في المصارف التي تحتاجين الى مختصين والى كوادر متمكنة، وان الرابطة مستمرة بتقديم برنامجها التدريبي للمصارف العاملة في العراق، واننا اليوم بصدد الاعلان عن خطة التدريب لسنة ٢٠١٦ والتي ستحتوي على تدريبات مهمة جدا للقطاع المصرفي وعلى تدريبات بالتعاون مع مؤسسات عربية واجنبية وستقدم هذه التدريبات في بغداد، كما اننا بصدد اطلاق برنامج تدريب المدربين والذي سيشكل فاصله مهمة في عملية بناء القدرات في القطاع المصرفي في العراق. كما قدم السيد وديع الحنظل المصارف الراعية ليوم السلام العالمي والتي دعمت هذه المبادرة التي ذهب ريعها الى حملة اهلنا لرعاية النازحين، وهم (مصرف الخليج التجاري، مصرف جيهان، مصرف التنمية الدولي، مصرف الاقليم التجاري، الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيةر والمتوسطة ومصرف اشور الدولي).

ثلاث ورش عمل
أقامتها رابطة المصارف الخاصة العراقية
حول برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اقامت رابطة المصارف الخاصة العراقية ثلاث ورش عمل لمناقشة مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبحضور كبير من المختصين من المصارف الخاصة المشاركة في هذا البرنامج وحضور ممثلين عن البنك المركزي العراقي من المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ومديرية الحسابات والمديرية العامة لأدارة الدين.

ودار النقاش في هذه الورش حول تعليمات البنك المركزي الصادرة مسبقا وحول التعليمات التي تحتاجها المصارف للبدء بأطلاق القروض وتقريب وجهات النظر بين المصارف والبنك المركزي العراقي والاتفاق على كافة التفاصيل الخاصة بالبرنامج لضمان انسيابية العمل وضمان صرف القروض من ضمن رؤية واستراتيجية البنك المركزي العراقي لهذا البرنامج وتلافيا لأي خروقات او اخفاقات.

جانب من الحضور خلال الورشة الاولى
من اليمين الاستاذ علي مفتن والاستاذ جواد البولاني
والاستاذ عدنان الجلبي

ركزت الورشة الاولى حول اهمية هذا البرنامج وجور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعريفها وايضاح الخطوط العريضة للبرنامج وطريقة توزيع التخصيصات.

حيث قدم السيد علي الحسيني مستشار الرابطة عرضا توضيحا بين فيه تعريف هذه المشاريع واليه البنك المركزي العراقي الوارده في التعليمات الصادرة عن البنك.

وقدم السيد وليد عيدي رؤية البنك المركزي العراقي لهذا البرنامج والية توزيع التخصيصات وكيفيه تعويض المصارف للقروض التي ستصرف اضافة الى اجابته على العديد من الاستفسارات التي وجهها الحضور.

الاستاذعلي الحسيني يقدم عرض توضيحي للتعليمات

السيد علي طارق
المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة العراقية
وشرح تفصيلي لآلية التعامل بين المصارف والبنك المركزي

وكان من بين الحضور الاستاذ جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي والسيد علي مفتن نائب رئيس الهيئة الادارية للرابطة.

وكان محور الجلسة الثانية شرح الية كفالة القروض من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية، حيث قدمت السيد رولا فالح عرضا توضيحيا شاملا عن الية كفالة القروض الممنوحة من قبل المصارف اضافة الى شرح تفصيلي عن سير عملية الاقراض ومراحلها بما يخص شركة الكفالات والبنك المركزي العراقية والية الاسترداد.

اما في الجلسة الثالثة فقد قدم السيد علي طارق المدير التنفيذي للرابطة عرضا توضيحا مفصلا عن التفاصيل التي تحتاجها المصارف من ضمن اليه التعامل بين المصارف والبنك المركزي العراقي، اضافة الى الاستمارات التي ستقدمها المصارف للبنك المركزي العراقي والمدة الزمنية لأسترداد المبالغ التي سيعوضها البنك المركزي اضافة الى طريقة احتساب الفائدة والاجابة على استفسارت الحضور من المصارف الخاصة.

علما ان البنك المركزي العراقي وبناءا على هذه الورشات والنقاشات قد اصدر التعليمات النهائية للبرنامج والتي تنظم العلاقة بين المصارف والبنك المركزي العراقي لضمان انسيابه العمل والتعاون لأنجاح هذا البرنامج الهام للأقتصاد العراقي.

جانب من الحضور
خلال الورش
التي اقامتها الرابطة

موازنة سنة ٢٠١٦

ندوة معهد التقدم للسياسات الإنمائية بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة العراقية بحضور السيد محافظ البنك المركزي العراقي والمستشار المالي لرئيس الوزراء

نخبة من المختصين : نسبة العجز عالية ومن الصعب معالجتها وسقف التصدير والاسعار بحاجة الى إعادة النظر

تدارس خبراء ومختصون في الشؤون المالية والاقتصادية والنفطية بعض البنود التي تضمنتها الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٦ .. واصفين اياها بانها موازنة حسابية وليست اقتصادية فضلا عن احتوائها على ذات الاشكالات التي كانت في الموازنات السابقة لاسيما تلك المتعلقة بالعلاقة النفطية مع اقليم كردستان والحسابات الختامية التي لم يتم تقديمها خلال السنوات السابقة ما يشكل خللا كبيرا في تطبيق الموازنة بنحو عام.

جاء ذلك خلال الندوة الموسعة التي نظمها " معهد التقدم للسياسات الانمائية " بالتعاون مع " رابطة المصارف الخاصة العراقية " لمناقشة موازنة ٢٠١٦ في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والامنية وعلى وجه التحديد مايتعلق بتحديد سعر البرميل من النفط وكميات الانتاج .. اذ اعرب المشاركون في الندوة عن خشيتهم من عدم امكانية الوصول الى السعر وكمية الانتاج المحددة ما سيتسبب في تشكيل اعباء جديدة على الموازنة .. وضيفت الندوة محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي والمستشار المالي لرئيس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح ، فضلا عن الخبير النفطي فؤاد قاسم الامير ونخبة من المصرفيين والخبراء في مختلف المجالات.

ولفت " النائب مهدي الحافظ " / رئيس معهد التقدم للسياسات الانمائية في مداخلة له خلال الندوة الى الموازنة العامة هي اداة اساسية في السياسة المالية للدولة وتكتسب اليوم اهمية مضاعفة جراء تدهور الوضع المالي واستمرار الاقتصاد الريعي مهيمنا على التمويل العام للدولة .. مضيفا ان اعداد الموازنة كان دائما يعد مشكلة معقدة بالنسبة للعراق وهو اعداد يمثل صورة صادقة عن هيمنة الفكر التقليدي البيروقراطي على الشؤون المالية في البلاد والصحيح ان تاتي الموازنة برؤية اقتصادية هادية لمجمل الفعاليات سواء الحكومية او الاهلية في سياق متماسك ورصين .

وشخص الحافظ عددا من الثغرات في موازنة العام المقبل منها ضعف الموارد المالية بنحو صارخ اذ لم يعد النفط قادرا على تلبية الحاجات الاساسية للبلاد بسبب انهيار اسعاره وغموض المستقبل بالنسبة للاسواق النفطية في العالم .. محذرا من ان تحديد سعر البرميل لموازنة العام المقبل بـ(٤٥) دولار امر غير واقعي اذ من المتوقع ان تهبط الاسعار الى اقل من ٤٠ دولارا .. مشيرا الى مشكلة اخرى تواجه الموازنة هي طبيعة العلاقة مع اقليم كردستان وهي علاقة ذات جوانب سياسية واقتصادية .. داعيا الى توفير الظروف لحسم جميع الاشكالات مع الاقليم ووضع صيغة عادلة لتوزيع الموارد ..

وابدى الحافظ استغرابه من عدم الالتزام بمبادىء الدستور بشان تقديم الحسابات الختامية ما يشكل خللا كبيرا على صعيد الممارسات العملية .. داعيا من جانب اخر الحكومة الى ايضاح موقفها فيما يتعلق بالقروض الواردة في الموازنة وهل هناك ضمانات لتقبل هذه القروض بشروط مالية معقولة .. كما ان هناك تفاصيل كثيرة تتعلق بالتخصيصات لمختلف القطاعات الاقتصادية ومنها ما هو اساس يتعلق بحياة الناس ورفاهيتهم وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع ولكن الموازنة جاءت استثنائية ومخفضة بسبب الازمة المالية وظرف الصراع مع داعش وتبعاتها المالية والانسانية والسياسية .

علي العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

موازنة تخلو من الخطاب والاهداف

من جانبه تحدث المستشار المالي لرئيس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح عن موازنة العام المقبل واصفا اياها بانه موازنة تخلو من الخطاب ولم تشر الى الاهداف المرجوة منها ، وتحيط بها ظروف غير اعتيادية فمعدل النمو في الاقتصاد العراقي هبط الى اقل من ٢ في المائة وان معدلات التضخم تسجل معدلات لاتتجاوز ٢ في المائة.. مشيرا الى السعر التخميني لبرميل النفط هو ٤٥ دولار وبسقف تصديري يصل الى ٣,٦ ملاينن برميل يوميا فيما يبلغ الانتاج ٤,٢ مليون برميل يوميا .

موازنة سالبة لمعالجة الوضع الاقتصادي

ولفت صالح الى ان هذه الموازنة تعد موازنة سالبة لمعالجة الوضع الاقتصادي للبلد وهذه السلبية ستتحول الى جانب ايجابي من خلال ضغط النفقات وتقليل نسبة العجز فهي قد خفضت بـ ٦ ترليونات دينار عن موازنة عام ٢٠١٥ فقد كانت ١١٩ ترليون فاصبحت ١١٣ ترليون دينار عام ٢٠١٦ وبنسبة عجز تصل الى ٢٦ في المائة بعد ان حددت الموازنة حجم العجز بـ٢٩ ترليون دينار وهي نسبة مطابقة لحجم الموازنة الاستثمارية ، وحصة الاقليم ١٧ في المائة تستقطع منها النفقات السيادية ويستلم الاقليم شهريا ١,٢ ترليون دينار شهريا ..

الدين العام لايشكل قلقا لانه ضمن السقوف الطبيعية

د. مظهر محمد صالح
المستشار المالي لرئيس الوزراء

وتحدث صالح عن الدين العام الذي ارتفعت نسبته في الموازنة الى ١٤ في المائة بعد كان يشكل ما نسبته ٨ في المائة في الموازنة السابقة .. موضحا ان الدين الخارجي ليس كبيرا اذ يبلغ (١٥,٥) مليار دولار يتضمن ديونا لـ(٥٢) بلدا خارج نادي باريس ومنها الاردن - تركيا - دول الخليج الاربعة - مصر - هولندا - البرازيل .. واذا اخذنا ديون دول الخليج التي اعلنت انها اطفئتها بنسبة ١٠٠ في المائة ضمن اتفاق نادي باريس ولكن على ارض الواقع لم يحدث شيء فسيكون حجم الدين (٢٢,٥) مليار دولار وهو امر لايدعو الى القلق كما يتحدث البعض لان المعيار العالمي للدين العام يعد لغاية ٦٠ في المائة من حجم الناتج المحلي الاجمالي يعد امرا طبيعيا واذا حسبنا حجم الدين العراقي فسيشكل ما نسبته ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة تعد طبيعية جدا وهذه النسبة تمثل الديون الخارجية والداخلية التي يصل حجمها الى ٣٧ مليار دولار ..

لاتوجد اية استحقاقات متأخرة للشركات النفطية

وكشف صالح انه لاتوجد اية استحقاقات مالية متاخرة للشركات النفطية بعد ان تم تسديد هذه المستحقات والبالغة ٣٣ مليار دولار .. لافتا الى عدم امكانية وقف التعامل مع هذه الشركات لان البلد بحاجة الى تطوير الحقول النفطية .. مشيدا بسياسة البنك المركزي العراقي في ادارة السياسة النقدية في البلد .. واصفا اياها بالسياسات التكييفية صحيحة وواقعية للسيطرة على الانكماش الاقتصادي وتوفير السيولة المطلوبة من خلال اعتماد مايعرف بمدرسة الصيرفة .. معربا عن تفاؤله في ان الموازنة المقبلة التي جاءت في اطار التوقيتات الدستورية ستتمكن من مواجهة الازمة المالية على الرغم من خلوها من الخطاب الاقتصادي الواضح .

الاسعار تتراجع حتى ٢٠٢٠

الخبير النفطي فؤاد قاسم الامير تحدث في مداخلة له عن اسعار النفط والتحديات التي تواجه الموازنة من خلال تحديدها سقفي السعر والتصدير . مبينا ان معدلات بيع النفط العراقي ليست ثابتة ففي شهري ايار وحزيران الماضيين كان سعر البيع ٥٥ دولارا للبرميل فيما انخفض في شهر اب الى ٤٠,٦٠ دولار .. مبينا ان التوقعات تشير الى وجود فائض بمقدار ٣,٥ مليون برميل يوميا وهو ما يعادل حجم التصدير العراقي المقدر لموازنة ٢٠١٦ .. لافتا الى ان دخول ايران الى السوق النفطية العام المقبل بعد رفع العقوبات عنها سيسهم بزيادة مليون برميل يوميا الى السوق العالمية وبالتالي فان هذه السوق لن تكون قادرة على استيعاب الزيادات النفطية في سوق العرض حتى نهاية عام ٢٠١٩ او بدايات ٢٠٢٠ ومعنى هذا ان الاسعار ستواصل تراجعها ..

سنكون محظوظين لو بعنا النفط بـ ٤٠ دولارا !!

واضاف الامير انه وبموجب معطيات السوق النفطية العالمية فان علينا ان نضع سعرا تخمينيا واقعيا غير الذي تم وضعه لموازنة ٢٠١٦ وهو ٤٥ دولار للبرميل .. مبينا اننا سنكون محظوظين لو وضعنا سعر ٤٠ دولارا للبرميل واستطعنا من بيع النفط بهذا السعر لاحتمال ان تنخفض الاسعار لما دون هذا البرج .. محذرا من سياسة المملكة السعودية النفطية التي تحاول من خلال عملية اغراق السوق العالمية من خلال رفع معدلات انتاجها الى اكثر من ١٠ـ ملايين برميل يوميا تحاول من خلالها تخريب الاقتصاد العراقي والايراني والروسي وكذلك الفنزولي .. داعيا الحكومة العراقية الى عدم الانجرار وراء هذه السياسة المدمرة بل علي وزارة النفط ان تتخذ موقفا قويا لاسيما بعد الموقف الفنزولي الذي اعلنت من خلاله ان حرب الاسعار بدأت وعلى كل دولة ان تحمي اقتصادها من الانهيار .

عرض الموازنة لايشجع على التقييم

محافظ البنك المركزي السيد علي العلاق اوضح من خلال حديثه في الندوة عددا من النقاط المتعلقة بعمل البنك وعلاقته بالحكومة والدور الذي يجب ان يلعبه في دعم التنمية في البلاد مع ضرورة المحافظة على استقلاليته التي كفلها الدستور .مبينا ان عرض الموازنة لازال لايشجع على التقييم بنحو دقيق والوقوف على حيثيات الامور .. مقترحا وضع ملاحق محددة في الموازنة لتعطي صورة واضحة للواقع فمثلا شركات القطاع العام تظهر جميعها وعددها اكثر من ٨٠ شركة برقم واحد فقط هو صافي الربح او الخسارة لهذه الشركات وغالبا ما يكون الصافي ربحا لان من ضمنها شركات وزارة النفط في حين ٨٠ في المائة منها خاسرة لذلك فوضع ملاحق سبين لنا كل شركة وما حققته من ربح او خسارة للوقوف على قرار وطني لمعالجة اوضاع هذه الشركات التي تستنزف جزء كبير من موازنة الدولة وتحويل المبالغ التي تمنح الى هذه الشركات الى قروض لتدافع هذه الشركات عن نفسها .. ولكن في موازنة ٢٠١٦ قررت وزارة المالية اعتبار هذه القروض منح لعدم جدوى القروض .

الموازنة وعدم تطبيق بعض بنودها

واضاف العلاق .. هناك الكثير من المواد تدرج في الموازنة من دون الاخذ بها ومنها تصفية الحسابات بين المركز والاقليم ونحن نعلم ان الموازنة العامة للسنوات السابقة لم تستوعب كامل التخصيصات وهناك ٢١ مليار للمركز على الاقليم فتربك الوضع الاقتصادي والمالي ..

وبين العلاق ان الموازنة المقبلة مبنية على عجز ٢٩ ترليون دينار .. مبينا ان حوالي ١٩ ترليون من هذا العجز لايمكن تحقيقها فاذا صدرت الموازنة بعجز اكثر من ١٠ ترليونات سنواجه مشكلة في تغطية هذا العجز او يحصل كما حصل في موازنة العام الحالي من خلال قطع التمويل لتخصيصات وردت في الموازنة وهذا يمثل ارباكا للتخطيط .. مبينا ان عدم امكانية تمويل العجز يتمحور في الحصول على ٧ ترليونات دينار من السندات الخارجية ومن الصعب تسويق هذه السندات فهي تجربة جديدة والهدف منها امران اولهما الدخول الى السوق العالمية والثاني تحقيق التصنيف الائتماني للعراق وكان هناك تقصير في هذا الجانب خلال السنوات الماضية .. ولكن المهم اننا وضعنا قاعدة في هذا المجال .. مبينا ان الفائدة المتوقعة من هذه السندات هي ١٠,٥ في المائة وهي نسبة عالية جدا البنك لايسمح بها ..

ضغط النفقات وتعظيم الايرادات هو الحل

وعن الحلول والمعالجات بين محافظ البنك المركزي انها تكمن في المزيد من ضغط النفقات عدا الرواتب واعادة النظر بالايرادات فهناك قصور في عملية الضرائب والرسوم وبحاجة الى اصلاح حقيقي وتصحيح من خلال السيطرة على الرسوم الجمركية وهذه مشكلة كبيرة فالذين يحصلون على موارد وهم المخلصون يحصلون على موارد اكثر مما تحصل عليه الحكومة .. داعيا الى استفاد جميع الخيارات ومنها عقارات الدولة التي لايتم استثمارها بنحو صحيح يمكن ان تكون موردا مهما للاقتصاد

تغيير سعر الصرف سيضر بمصلحة المواطن البسيط

وبشان اقراض البنك المركزي للحكومة .. بين العلاق ان البنك يجب ان يقترب من المشهد الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد ةهناك تنسيق مباشر بين البنك والحكومة .. لافتا الى ان اعادة النظر بسعر الصرف يجب ان يقترن بدراسة وافية لمعرفة ماهي الاثار لمثل هذا الاجراء الذي سيكون تاثيره كبيرا على المواطن من خلال فقدان قدرته الشرائية لاننا بلد مستورد فتعيير سعر الصرف سيرافقه ارتفاع الاسعار وارتفاع التضخم وهذا ليس خيارا لمعالجة الوضع الحالي فيكفي المواطن ما يعانيه من مشاكل .. كما اننا لايمكننا ان نسيطر على الامر في حال وضعنا سعرين للصرف لان في ذلك فتح ابواب جديدة للفساد .

الشمول المالي
التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي
١٧ ـ ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥
مصر/ شرم الشيخ

اقام اتحاد المصارف العربية منتدى الشمول المالي تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري لأستاذ هشام رامز عبد الحافظ في جمهورية مصرف / شرم الشبخ ولمدة ثلاثة من ١٧ الى ١٩ أيلول ٢٠١٥ وبحضور ممثلين عن رابطة المصارف الخاصة العراقية والمصرف العراقي للتجارة.

حيث تنطلق اهمية هذا المنتدى من تناول موضوع الشمول المالى الذي اخذ اليوم بُعداً هاماً في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي ، وقد تبنت مجموعة العشرين " الشمول المالي" كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية ، كما حدد البنك الدولي هدفاً طموحاً يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام ٢٠٢٠ لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم .

وتشير الاحصائيات الدولية لعام ٢٠١٤ أنه مازال هناك نحو مليارا نسمة من سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية ، على الرغم من زيادة المتوسط العالمي لنسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى ٦٢% مقابل ٥١% عام ٢٠١١ وذلك وفقاً للمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية .

وقد ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات

المصرفية من دون فروع بنكية، وكذلك في تحسين فرص وصولها للأفراد وتعزيز الشمول المالي ، حيث تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية بفضل تلك الخدمات المبتكرة.

تشكل معالجة ظاهرة الفقر في الدول العربية تحديات كبيرة للحكومات وصانعي السياسات خصوصاً في هذه المرحلة، ما يوجب اعتماد مقاربات أكثر شمولاً تشرك، إضافة الى الحكومات كمخططين ومشرعين، قطاعات معنية إضافية كالقطاعات المالية والمنظمات التنموية. من هنا نشهد اليوم تطوراً جديداً عبر دمج الجهود نحو مفهوم الشمول المالي الذي يمكن الشرائح الإجتماعية الأكثر فقراً والمستثناة من قطاعات الصيرفة التقليدية من المشاركة في الدورة الاقتصادية، من خلال توفير وتعبئة التمويلات الضرورية المستندة الى الإدخار والتحويلات النقدية والتأمين الأصغر. وعلى الرغم من أهميتها فما زال هناك نقص كبير في صياغة واطلاق استراتيجيات عربية مندمجة على المستويات الوطنية لتفعيل دور هذا القطاع إن لناحية الدعم والتشجيع او بالنسبة للتمويل.

من هنا تبرز أهمية انعقاد هذا المنتدى حيث يسلط إتحاد المصارف العربية الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة ، كما يناقش استراتيجيات وسياسات الشمول المالي ودور البنوك المركزية والجهات والمؤسسات في تعزيزه ، بالإضافة إلى تناول أهمية الابتكارات التكنولوجية ودورها في تعميم الخدمات المالية ، كما يناقش دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتيسير حصولها على التمويل .

المحاور والموضوعات التي تمت مناقشتها في المنتدى

أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الإقتصادي والاجتماعى.
- استراتيجيات وسياسات الشمول المالي - الفرص والتحديات.
- الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- أهمية الشمول المالي كأداة لمحاربة الفقر
- التحويلات المالية بين معايير الالتزام وتحسين الشمول المالي.
- أثر الشمول المالي فى مكافحة غسل الأموال والحد من تمويل الإرهاب .
- دور الابتكارات التكنولوجية المصرفية لتعزيز الاستقرار المالي وتعميم الخدمات المالية .
- دور المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية فى دعم الشمول المالي.
- دور البنوك المركزية واتحادات البنوك المحلية فى تعزيز التثقيف المالي وحماية المستهلك.

وديع الحنظل

هذا وقد قدم السيد وديع الحنظل رئيس رابطة المصارف عرضاً توضيحا اثناء المؤتمر تضمن شرحا عن ابرز مقدمي الخدمات المالية في العراق في الوقت الحالي والتي تتضمن المصارف بالدرجة الاولى ومؤسسات التمويل الاصغر والمؤسسات الساندة لمقدمي الخدمات المالية مثل الشركة العراقية للكفالات وشركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى توضيح المبادرة الاهم في الوقت الحالي والتي اطلقها البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ ترليون دينار عراقي وعن طريق المصارف الخاصة اضافة الى مبلغ ٥ ترليون دينار قدمها المركزي ايضا لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية عن طريق المصارف المتخصصة.

وقد اشار الحنظل الى اهمية شمول العديد من الطبقات في المجتمع العراقي بالخدمات المالية التي تقدمها المصارف اضافه الى ضرورة توسيع قاعة الانتشار الافقي للمصارف وزياده عدد الفروع وتنويع الخدمات المالية، ومقارنه بمصر فأنها تمتلك عدد مصارف يقل عن نصف عدد المصارف العراقية مع العلم ان مصر فيها اكثر من ٩٠ مليون نسمه والعراق ٣٠ مليون نسمة ولكن بالمقابل تمتلك هذه المضارف التي تعمل في مصر شبكة كبيرة جدا من الفروع مكائن الدفع على البطاقة الالكترونية والتي تؤدي الى انتشار واسع وخدمة العديد من المواطنين.

ضعف خدمة التجزئة في المصارف العراقية

عبد الرحمن حمادي عمر
معاون مدير المفوض
مصرف سومر التجاري

تقدم اكثر هذه الخدمات عبر المنافذ غير المباشرة للمصارف ومن هذه الخدمات كمثال بطاقات الدفع الالكترونية والبطاقة الذكية والائتمانية والخصم الفوري وكذلك عبر الهاتف والانترنت وكذلك يصح تقديمهما عبر منافذ التوزيع المباشر للمصرف والمتمثلة بالقروض الاستهلاكية وبرامج الادخار المتعددة والشخصية. وهي تقدم لقاعدة كبيرة من الزبائن مثل قطاع الافراد محدودي الدخل والمرتفع وكذلك لرجال الاعمال وتتصف بارتفاع عائدها مع انخفاض مخاطرها وتكلفتها لدى المصارف حيث تعتبر سياسة عمل وسياسة تسويقية وبيعية.

وعند ادارة هذه الخدمة بشكل سليم من قبل المصارف اي خدمة التجزئة المصرفية فأنها ستوفر ايرادات كبيرة نسبة الى الايرادات الاخرى للمصارف مع الاخذ بنظر الاعتبار المخاطر القليلة لها .
وكذلك فأن استعمال التكنلوجيا المتقدمة والموظفين المتدربين والخبرة العالية بحاجات الزبائن ووضع السياسات المناسبة لانشاء اقسام لتفعيل وترويج هذه الخدمات سوف يؤدي الى النهوض بهذه الخدمات الى مستويات عالية لدى المصارف والتي تؤدي الى :

١- القضاء على نسبة من البطالة وتوفر الفرص لامكانية تطبيق البيع الشخصي.
٢- ارتفاع عدد زبائن المصرف وتوزيع المخاطر على عدد اكثر من الزبائن بدلاً من زبون واحد.
٣- ربحية اعلى للمصارف من خلال الفوائد والعمولات.
٤- دخول مكننة لتلك الاعمال مثل الصراف الالي وبطاقة الائتمان والتي تؤدي انخفاض تكلفة اعمال التجزئة بنسب جيدة.

ان توجهات الزبائن الاجتماعية والاقتصادية لابد وان تدرس لغرض الوصول الى المنتج الذي يرغبة الزبائن لتقدم من خلال المنافذ مثل فروع المصرف وخدمات الهاتف والانترنت وبطاقات الدفع وماكنات الصراف الالي وماكنات البيع الالية.
وكذلك فأننا نشاهد المصارف في الدول المتقدمة تعتمد على زيادة اعمال خدمة التجزئة المصرفية لخلق الايرادات من خلال ماكنات الصراف الالي والانترنيت والهاتف ومن خلال بطاقات الدفع الالكترونية والتي تتصف بأقل تكلفة لتوفير المكان والوقت وفرص منافسة اوسع بين المصارف العاملة ولكونها ذات فاعلية اكثر في الجودة.

ومن انواع بطاقات الدفع الالكترونية:

١- البطاقة الذكية: تستعمل كبطاقة ائتمان وللصراف الالي وتتميز بكونها قابلة للتشفير ولها قدرة الاتصال بأجهزة الحاسب الالي عبر القارات.
وحماية المعلومات المخزونة برقم سري واستخدامها للدفع الفوري لحافظة نقود الكترونية وبطاقة تعريف كذلك.
٢- بطاقة الخصم الفوري: لغرض خصم مبلغ من حساب الزبون الجاري مباشرة عند كون حسابه دائن.
٣- بطاقة مسبقة الدفع: لايستقطع المصرف فوائد على هذه البطاقة لكونه لم يقرض الزبائن حاملي هذه البطاقة حيث يكون الشراء من المبالغ التي ودعت في رصيد هذه البطاقة وتستقطع العمولات من التاجر .
٤- بطاقة الائتمان: تصدر بالاتفاق بين المصارف وشركات الدفع الدولية مثل الفيزا كارت وماستر كارت وتستعمل ايضاً في عمليات السحب النقدي او دفع قيمة المشتريات ومن ثم يتم التسديد لاحقاً حيث يمكن للزبون تسديد اجمالي الحد الادني منه٣-٦% واحتساب نسبة فائده على الرصيد القائم.
ومن خلال الظروف الحالية للبيئة العراقية والمتطلبات المالية لهم لابد من التوسع في ابتكار هذه الخدمات الجديدة في مجال الصيرفة لتخدم مختلف القطاعات السكانية ولوجود المجال الكبير لتطبيق هذه الخدمات وما يحتاجة الجمهور في هذه المرحلة الراهنه من قبول التعامل بالبطاقات الالكترونية الذكية والنقد الالكتروني هو نشر الوعي في التداول بمثل هذه الوسيلة الجديدة والمتعلقة بالمدفوعات والمتمثلة بالتعاملات التجارية والتبضع من الاسواق التي تتعامل بهذا النوع من النقد في تقليل الاعتماد على النقد الكاش والحد من الكتلة النقدية الورقية المتداولة وكذلك كون البطاقات الذكية اخف وزناً واقل حجماً عند حملها فضلاً عن انها تؤدي الغرض نفسه في الدفع. وان اطلاق تجربة التبضع الالكتروني في اسواق بغداد والمحافظات يتم الترويج لها من قبل المصارف لكون بعض المحال التجارية تفتقر الى الاعلان عن امكانية قبولها الدفع بالبطاقات الذكية

إجتماعات ولقاءات لرابطة المصارف الخاصة العراقية مع عدد من المؤسسات الدولية والمحلية

مؤسسة سند الالمانية

على هامش مؤتمر سنابل الشبكة العربية للتمويل الاصغر والذي اقيم في جمهورية مصر العربية للفترة من ٢٠-٢١ تشرين الاول ٢٠١٥، أجتمع ممثلوا رابطة المصارف الخاصة العراقية مع مؤسسة سند الالمانية ومنظمة ال GIZالالمانية للتداول حول دعم القطاع المصرفي في العراق من ناحية بناء القدرات خصوصاً وحدات اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية قدرات العاملين في القطاع المصرفي في العراق. حيث تم الاتفاق مبدئيا على تقديم خطة التدريب السنوية لسنة ٢٠١٦ التي اعدتها الرابطة لبحث امكانية التعاون بدعم هذه التدريبات عن طريق رفدها بمدربين دوليين في هذه المجالات.

البنك الدولي

أجتمع ممثلوا رابطة المصارف الخاصة العراقية بممثلوا البنك الدولي في العراق ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مقر البنك الدولي في بغداد، حيث اشار ممثلوا البنك الدولي الى انهم بصدد تقديم تقرير الى الحكومة العراقية بخصوص توظيف مخصصات من الميزانية بالشكل الانسب لدعم القطاع الخاص بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة.
ودار النقاش حول اولويات المصارف من ناحية القوانين المطلوبه والبيئة التشريعية والتنظيمية اضافة الى ان الرابطة قدمت العديد من المقترحات لدعم القطاع المصرفي في العراق.

الخزانة الامريكية

بناءا على طلب السيد ... نائب وزير الخزانة الامريكية الذي عقد اجتماعا خاصا مع ممثلي رابطة المصارف في مقرهم في بغداد بحضور ممثلين اخرين عن الخزانة الامريكية والسفارة الامريكية في بغداد. ودار الاجتماع عن دور القطاع المصرفي الخاص في ظل الازمة المالية الحالية والوضع الاقتصادي للعراق وامكانية تقديم الدعم التقني للمصارف في المرحلة الحالية وفتح باب التعاون مع رابطة المصارف في المستقبل القريب. حيث تم التداول حول تقديم سلسلة من التدريبات وورش العمل يشارك فيها البنك المركزي العراقي بخصوص الاعتمادات المستندية ومكافحة غسيل الاموال ومواضيع اخرى مهمه للقطاع المصرفي. اضافة الى ذلك طالب ممثلي رابطة المصارف الى ضرورة دراسة امكانية فتح حسابات للمصارف العراقية في المصارف الامريكية.

المعهد المصرفي المصري

انطلاقا من احد اهداف رابطة المصارف لتطوير قسم التدريب في رابطة المصارف وتقديم خدمة متميزه ومتطورة للمصارف العراقية تهدف الى بناء قدرات العاملين في هذا القطاع، اجتمع ممثلوا رابطة المصارف بالدكتور محمد زكريا مدير عام المعهد المصرفي المصري للتداول حول امكانية التعاون بين العراق ومصر في مجال بناء القدرات لاسيما ان المعهد المصرفي المصري يمتلك خبرة طويلة في هذا المجال، حيث تم التحاور حول اليه تهيئة جيل من المدربين العراقيين عن طريق المعهد المصرفي المصري ليكونوا القاعده الاساسية للتدريب في العراق في المستقبل، حيث سيتم الاتفاق على اليه تدريب المدربين العراقين من الكفاءات المصرفية وفي مجالات واختصاصات مختلفة تغطي اغلب الاحتياجات وتدريبهم على احدث طرق واساليب التدريب.

أتحاد المصارف العربية

على هامش ملتقى العراق المصرفي الذي عقد في بيروت للفترة من ١٦ الى ١٧ أيلول ٢٠١٥ حضر ممثلوا رابطة المصارف في لقاء جمع السيد محافظ البنك المركزي العراقي الاستاذ علي محسن العلاق بالسيد وسام حسن فتوح الامين العام لأتحاد المصارف العربية، وتم التباحث اثناء الاجتماع حول امكانيات التعاون بين الاتحاد والبنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية وعقد مؤتمر للاتحاد في بغداد بداية السنة القادمة يدعى اليه العديد من الشخصيات العربية والاجنبية.
اضافة الى التعاون مع الاتحاد بعقد فعاليات تخص الشأن العراقي داخل او خارج العراق والتعاون في مجال بناء القدرات واعادة هيكلة المصارف وتقديم الخبرات والخدمات والدعم التقني الذي يوفره الاتحاد.

المصرف العراقي للتجارة

عقدت رابطة المصارف الخاصة العراقية اجتماعاً مع السيدة حمدية الجاف المدير العام للمصرف العراقي للتجارة بحضور السيد وليد عيدي المدير العام للمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، وقد حضر الاجتماع ممثلين عن الرابطة من ضمنهم السيد رئيس الرابطة والاستاذ محمود البرزنجي والسيد رياض الحمطاني من مصرف الخليج وممثلين عن مصرف جيهان ومصرف اشور. وكان الاجتماع قد عقد لمناقش مساله تحويل الاعتمادات التي تقل عن ١٠ مليون دولار وحسب قرار لجنة الشؤون الاقتصادية الى المصارف الخاصة. حيث دارت المناقشة على طريقه اختيار المصارف الخاصة القادرة على ادارة هذه الاعتمادات وتحويلها بالتدريج الى هذه المصارف.

مؤتمر سنابل السنوي لعام ٢٠١٥
حول التقدم نحو الشمول المالي في البلدان العربية

حضور مميز للمؤسسات العراقية وممثلي رابطة المصارف

عقدت شبكة سنابل الشبكة العربية للتمويل الاصغر مؤتمرها السنوي لعام٢٠١٥ بتاريخ ٢٠و٢١ تشرين الاول تحت عنوان "التقدم نحو الشمول المالي؛ الاتجاهات العالمية و المبادرات الإقليمية" تحت رعاية معالي وزير التعاون الدولي، د. سحر نصر. ويوفر المؤتمر منبرا لكل الأطراف المعنية بصناعة التمويل الأصغر من أجل التواصل فيما بينهم و تبادل الخبرات ومدي التقدم نحو تحقيق الأهداف و كذلك إلقاء نظرة فاحصة على الاتجاهات العالمية والمبادرات الإقليمية التي تسعى إلى تحقيق الشمول المالي. وشارك في مؤتمر هذا العام أكثر من ٥٠٠ مشارك يمثلون مؤسسات التمويل الأصغر، والبنوك، والجهات المانحة، والمستثمرين، والجهات الرقابية، والخبراء، والشبكات والاتحادات الوطنية، والمنظمات الدولية.

وتناول جدول أعمال المؤتمر هذا العام أهم القضايا الخاصة بقطاع التمويل الأصغر وتعزيز الشمول المالي في المنطقة. ويحتوي برنامج المؤتمر على جلسات عامة وجلسات نقاش متزامنة تحت العناوين التالية:

- الاتجاهات العالمية للشمول المالي، كيف نتصور أثر أو أهمية هذه الاتجاهات في المنطقة؟
- الخدمات المالية الرقمية : جبهة جديدة للتمويل الأصغر؟
- حقوق الملكية الصغرى (المشاركة الإسلامية في المخاطر) أسلوب مبتكر للتمويل الأصغر
- شباب الريف: النجاح والفشل عند البدء في المشروع - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمايز المنتج
- التعلم خارج الصندوق، سلبيات وإيجابيات التبادل بين الأقران والتعاون الجنوبي الجنوبي (بين الدول النامية)
- هل الشمول المالي ينجح مع المرأة أيضا؟ الإستراتيجيات والإطارات الرئيسية التي يمكن لها مساندة الجهود المحلية للشمول المالي
- تقرير "أصوات" حول تصورات المخاطر في العالم العربي ودور مؤسسات التمويل الأصغر في أوقات الأزمات
- لوائح تنظيمية شاملة للتمويل الأصغر: ماذا تعلمنا من التجربة العالمية حتى الآن؟
- مسح "أصوات" حول إقراض المشروعات الصغيرة جدا VSEفي العالم العربي : ماذا قمنا به ؟ ماذا تعلمنا وإلى أين نحن ذاهبون؟ توسيع نطاق مؤسسات التمويل الأصغر ليشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المبادرات الإقليمية حول التمويل المسؤول
- المشاركة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة عن تطور سوق التأمين الأصغر المستدام.

و كان الحضور العراقي متمثلا برئيس برابطة المصارف الخاصة العراقية الاستاذ وديع الحنظل والمدير التنفيذي للرابطة السيد علي طارق ومؤسسات التمويل الاصغر العاملة في العراق، وقال السيد علي طارق على هامش المؤتمر بأن التمويل الاصغر بات اليوم يشكل اداه حقيقية لمكافحة الفقر والبطاله ونحن اليوم كمصارف عراقية نمر بتجربه حقيقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي، وعلينا الاستفاده من تجربه المؤسسات العاملة في المنطقة والتي حققت تقدما كبيرا في هذا المجال.

هذا وقد عقدت الهيئة العامة لشبكة سنابل اجتماعها السنوي والتي تضمن انتخاب مجلس ادارة الشبكة والتي اسفرت عن فوز السيد أحمد عبد الكريم الصريفي رئيس الشبكة العراقية للتمويل الاصغر بمقعد في مجلس ادارة الشبكة ممثلا عن العراق. تبارك رابطة المصارف واسره مجلة المصارف العراقية للزميل احمد الصريفي هذا الانجاز الذي سيشكل انفتاحا عراقيا على تجارب الدول العربية اضافه الى زايده التعاون مع المؤسسات الاخرى.

قانون مكافحة غسيل الأموال الجديد وأثره في تجفيف منابع الارهاب

عبدالرحمن عبدالسلام الشيخلي

بعد نمو ظاهرة الارهاب وتفشيها في العالم بشكل عام والمنطقه بشكل خاص وظهور تحديات عالميه فرضت على الموسسات الماليه والمصرفيه تحديات جديده لابد من اتخاذ اقصى ألأنواع الحيطه والحذر من عمليات غسل الاموال والتي غالبا ماتكون لاغراض تمويل العمليات الارهابيه وفي هذه الحاله لابد لنا بالبحث عن منابع تمويلها والعمل على تجفيف هذه المنابع.

ولكي يبدأ البحث صحيحا لابد ان يبدأ بتكثيف الاتصالات مابين البنوك المحليه والبنوك العامله بالمنطقه من جهه والبنوك الامريكيه من جهة اخرى لغرض فهم الاسباب وتطوير التعاون البناء في هذا المجال ولكونها على صله دائمه بصندوق النقد والبنك الدوليين وانها مقرا لهاتين المؤسستين الدوليتين.

وبالنظر لكون هذه الجزئيه حديثة نوعما في عالمنا الحديث باعتبار بلدنا لم يدخل الى الاسواق العالميه الا مؤخرا فلابد من تفهم هذا الامر من قبل الاطراف الدوليه والامريكيه منها بالذات حيث المطلوب تخفيف الضغوط على المؤسسات الماليه والمصرفيه في العراق والمنطقه لحين تهيئة متطلبات هذه العمليات ،ناهيك عن التكلفه العاليه الغير محسوبه على مصارفنا عند تطبيق قواعد الالتزام الدوليه في مجال الـ (AML)..

ولان قواعد الالتزام في مجال مكافحة غسل الاموال تتقدم ادارتها امريكا فان المعانات من هذه الضغوطات ليست مع البنوك والمصارف الامريكيه وانما مع الولايات المتحده الامريكيه نفسها.

ان القطاع المصرفي بالوقت الحاضر أمام هذه التحديات اشبه بما يمكن ان نعتبره بـ (الصمت الساكن) والذي لايمكن ان ضمان سكونه طويلا لاننا لانعيش وحدنا وبمعزل عن المنطقه والعالم ولاننا جزء من المنطقه ولابد من أتخاذ الاجراءات المناسبه لمواجهة الارهاب ومكافحة تمويل عملياته فأن هذه المخاوف لاتجعلنا نقف مكتوفي الايدي او نقفل مؤسساتنا الماليه حذرا من الوقوع في عمليات مشبوهه وانما يتطلب منا الامر أتخاذ اقصى درجات الحذر والحيطه في أقفال كافة الحسابات المشبوهه واتخاذ أجراءات رادعه بحق المؤسسات المصرفيه التي تتواطئ في فتح حسابات مشبوهه او وهميه غير حقيقيه او تتلكأ في اقفالها بعد الكشف عن حقيقتها، وانها ستدرك كونها غير قادره على الاستمرار في العمل بعد تسليط الاضواء على انشطتها المشبوهه.

ان السلطه النقديه في العراق متمثلته بالبنك المركزي العراقي آلت على نفسها ان لاتواكب الاحداث وتسارع الانشطه الارهابيه ، الا ان تتخذ اجراءات سريعه بأنجاز مشروع قانون خاص يؤمن عدم الوقوع في مثل هذه العمليات المشبوهه يكون قادرا على تخطي المرحله ويمتلك مقومات الانسجام مع المتطلبات الدوليه بعد يقينها ان تطورات عمليات تمويل الارهاب من خلال عمليات غسل وتبييض الاموال لم تعد تغطيها مواد امر سلطة الاحتلال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ او ما كان يطلق عليه قانون مكافحة غسل الاموال.

ومنذ اكثر من سنتين دأب البنك المركزي على اعداد لجان وورش عمل وندوات لمتخصصين في هذا المجال لغرض اعداد قانون يؤمن متطلبات المرحله بعد قناعته بان التعديل للقانون السابق لايؤمن هذه المتطلبات وبالفعل عرض مسودة قانون جديد على مجلس الوزراء الذي وافق على احالته الى مجلس النواب العراقي الذي بدوره وافق على اصداره بجلسته المنعقده بتاريخ ١٦ من ايلول الماضي واعتبر نافذا اعتبارا من تاريخ نشره بالجريده الرسميه.

الان وبعد اصدار القانون الجديد لم يعد بالامكان تمرير عمليات تبييض اموال وغسلها دون ملاحقه قانونيه صارمه للمؤسسات والافراد وسيقع تحت طائلة القانون كل من يحاول ذلك لاسيما وان محاربة الارهاب ليس في سوح المعارك فقط وانما تبدأ في تجفيف منابع تمويله لكون القانون الجديد افرد مواد بذلك وبشكل خاص في تجميد الاصول الماليه ومن ثم مصادرتها وفق للقانون كما فرض غرامات كبيره مع عقوبات مشدده تصل الى السجن المؤبد لممولي الارهاب مع امكان تبادل تسليم المتهمين الى الجهات الدوليه وحسب الاعراف والقوانين ذات العلاقه وقرارات مجلس الامن الدولي.

القمة العالمية للإقتصاد الإسلامي ٢٠١٥

تعزيز الدور الدولي في مجال الصيرفة الإسلامية
بمشاركة فاعلة من رابطة المصارف الخاصة العراقية

عقدت في مدينة دبي القمة العالمية للاقتصاد الاسلامي التي انطلقت في الخامس من تشرين الاول/2015 والتي استمرت لمدة يومين وسط آمال عريضة بأن تساهم هذه الفعالية في دفع عجلة الاقتصاد الإسلامي الآخذ في النمو والتوسع ووضع حلول عملية للمشاكل التي تعترض طريقه والتعامل مع التحديات التي تواجهه.

وكان أكثر من ٦٠ متحدثا وخبيرا قد أحيوا جلسات نقاش القمة التي انطلقت تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بمدينة جميرا وكل من "مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي" و"غرفة دبي" و"تومسون رويترز".

وتجسدت أهمية القمة بنسختها الثانية لعام ٢٠١٥ بمشاركة ٣٥٠٠ شخصية مرموقة من دول عديدة يمثلون حكومات ومؤسسات مالية واستثمارية لأكثر من ٨٥ بلداً ،وقد ركزت جلسات القمة على القضايا الحاسمة التي تؤثر على الاقتصاد الإسلامي بما في ذلك فرص الأعمال والاستثمار في مجال التمويل والتأمين الإسلامي وسلسلة القيمة الكاملة للأغذية الحلال من التصنيع إلى الخدمات اللوجستية وتصنيع المنتجات الحلال والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبحسب الموقع الرسمي للقمة فإن الاقتصاد الإسلامي العالمي يؤثر في حياة أكثر من ١,٧ مليار مسلم حول العالم "وهو اقتصاد مفتوح للجميع من المستهلكين والمواطنين والشركات من(استراليا إلى آلاسكا)الذين يدركون ضرورة تحسين أسلوبنا في الاستهلاك والإنتاج والعمل المشترك."

وقد شاركت رابطة المصارف الخاصة العراقية في هذا الحدث متمثلة بالسيد وديع نوري الحنظل رئيس الرابطة.

والتقى السيد رئيس الرابطة على هامش القمة عدداً من الشخصيات والقيادات المالية والمصرفية وأبرزهم البروفسور محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل عام ٢٠٠٦ ،والذي يعد ابرز من قدم نموجا في التضحية لبلاده، من حيث تأسيسه لأهم بنك إجتماعي في العالم ، والذي نجح من خلال تاسيسه بنك جرامين

ترجمة الرؤى إلى إجراءات عملية لصالح الملايين من الناس، قد تكون القروض للفقراء دون أي ضمان مالي تبدو فكرة مستحيلة ، لكن منذ بدايات متواضعة قبل ثلاثة عقود، ومن خلال بنك غرامين جعل محمد يونس من القروض الصغيرة أداة أكثر أهمية من أي وقت مضى في الكفاح ضد الفقر.".

لقاء رئيس الرابطة وديع الحنظل
مع البروفسور محمد يونس

GLOBAL ISLAMIC ECONOMY SUMMIT
Leading a New Economic Paradigm

رئيس الرابطة وديع الحنظل
مع سعادة المحافظ عيسى كاظم
الامين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الاسلامي
ومحافظ مركز دبي المالي العالمي

والتقى الحنظل ايضاًعلى هامش القمة السيد عيسى كاظم الأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ومحافظ مركز دبي المالي العالمي وتم التباحث والتواصل حول ما تم مناقشته سابقاً بينهما منذ ٦ اشهر حول تعزيز التعاون المشترك فيما بين البنك المركزي العراقي وبين مركز دبي المالي العالمي وذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي العراقي وسلطة دبي للخدمات المالية بالتنسيق مع رابطة المصارف الخاصة العراقية .

والقى السيد عيسى كاظم كلمته التي جاء فيها: إن الاقتصاد الإسلامي أثبت حضوره كرافد أساسي للاقتصاد العالمي وسيواصل بالتأكيد دعمه هذا، في السنوات العشر المقبلة ، كما وأكد في كلمته أن التوقعات تشير إلى أن التمويل الاسلامي سيحقق نمواً يصل إلى ٣,٢ تريليون دولار في العام ٢٠٢٠، وقال إنه وفي ظل المشهد المالي الحالي تتعاظم أهمية وقيمة المنظومة الاقتصادية الإسلامية التي تركز في آلياتها وأهدافها على المسؤولية الاجتماعية والاستدامة والتنمية والأخلاقيات المستلهمة من مبادئ الشريعة الإسلامية .

واضاف إن أبرز هذه التحديات التي تواجه الدول الإسلامية اليوم في مسيرة تطويرها لمنظومة الاقتصاد الإسلامي هو توحيد المعايير وتطوير منظومة تشريعية متكاملة إضافة إلى ابتكار برامج التدريب والتأهيل لبناء جيل جديد من المهارات والكفاءات.

وأكد أهمية أن التوافق على معايير موحدة هي خطوة جبارة تنقل الاقتصاد الإسلامي إلى مستوى أفضل وتحقق له الانتشار والتوسع لتعمّ منافعه على كل شعوب العالم.

بوابة "سلام" الإلكترونية

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بوابة الاقتصاد الإسلامي العالمي الإلكترونية "سلام" الفريدة من نوعها في العالم والتي تم تطويرها بمبادرة من "مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي" بالشراكة مع "تومسون رويترز" خلال اليوم الأول من "القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي" وشدد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على أن اختيار اسم "سلام" للبوابة الإلكترونية للاقتصاد الإسلامي تمثل رسالة سلام حقيقية ومخلصة من الإمارات الى العالم تحمل في طياتها صفحات واعدة لمستقبل آمن بقوته وخيراته مؤكدا سموه أن تطور الاقتصاد الإسلامي منوط بتطور منظومته المعرفية التي تقدمه كأقتصاد متكامل العوامل وواضح المعالم.

وأكد " على أن العمل الاقتصادي يتطور مع تجربة الخطأ والصواب لكنه يحتاج أيضا الى منهج علمي معرفي يقود قطاعاته ويحدد آلياته وغاياته ويوفر له المقاييس العلمية التي تضمن تحقيق أفضل النتائج ".

وأضاف " إن المعرفة أساس العمل... والعلوم ضمانة النجاح...
ورسالتنا اليوم من خلال بوابة "سلام" هي نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي وغرس قيمه المعرفية لترسيخ الأسس التي تبني حاضنة اجتماعية واعية في خياراتها الاقتصادية مدركة أن الاقتصاد هو أصل البناء الاجتماعي، والاقتصاد القوي والعادل يعني مجتمعا مستقرا قويا وعادلا " .

اختتمت القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي ٢٠١٥ أعمالها أمس بنجاح مميز، تجلى في الاتفاق على مجموعة من التوصيات التي تسهم في الارتقاء بمنظومة الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم، من خلال التأكيد على ضرورة تحقيق التكامل بين القطاعات الاستثمارية الإسلامية وتفعيل دور التمويل الإسلامي وإشراكه في صناعة مستقبل مستدام وتعزيز مقومات الازدهار للاقتصادات الوطنية بشكل عام، كما وقد ساهمت القمة في تحقيق الأهداف التي حددتها استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وأثبتت بفضل المشاركة الكبيرة من كبار صناع القرار والخبراء والباحثين ورواد الاقتصاد، حجم الاهتمام العالمي بتبني مفاهيم وآليات الاقتصاد الإسلامي.

صور من المؤتمر

توصيات القمة العالمية للاقتصاد الاسلامي

١- أن الاقتصاد الإسلامي هو المكان الطبيعي للابتكار والإبداع في مختلف القطاعات، حيث تجمع بين الأخلاقيات وابتكار المنتجات وأفكار التسويق الجديدة والاقتصاد الرقمي.
٢- التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الاسلامي وتحقيق هذا الهدف، لجعل منظومة الاقتصاد الإسلامي أن تحقق كل طاقاتها وإمكاناتها.
٣- استحداث فرص الاستدامة للاقتصاد الإسلامي وخاصة من خلال إشراك الشباب لتراث الأجيال القادمة نظاماً اقتصادياً آمناً يحمي أحلامها وطموحاتها.
٤- التزاما غرفة تجارة وصناعة دبي بتحفيز القطاعات الاقتصادية الإسلامية المتنوعة وابراز مزاياها وتنافسيتها ستقوم الغرفة بالاعتماد على شبكة أعمالها وعلاقاتها الواسعة في مختلف الأسواق الناشئة حول العالم وخصوصا في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة لدعم منتجات وأدوات قطاع الاقتصاد الاسلامي وركائزه السبع والترويج لها ومساعدة الشركات ضمن هذا القطاع على دخول هذه الأسواق.
٥- تنظيم الفعاليات المتخصصة ولقاءات ومنتديات الأعمال في الأسواق التي افتتحت غرفة تجارة دبي تمثيلا تجاريا فيها أو تلك التي تستهدفها في الأسواق الناشئة وتفعيل شبكة علاقاتنا مع مختلف الجهات العالمية المعنية خصوصا أصحاب القرار وصناع السياسات للترويج للاقتصاد الإسلامي وأدواته وخدماته باعتبار الاقتصاد الإسلامي ركيزة اساسية من ركائز المسيرة التنموية للاقتصاد ".
٦- إدراج الاقتصاد الإسلامي في استراتيجيات المؤسسات .
٧- تناول تحديات إدارة الأصول الوقفية (بوصفه نظاماً خيراً إسلاميا) والسياسات المطلوبة للحفاظ عليها وحماية المستحقين الذين يعتمدون عليها والتغلب على مكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين بغض النظر عن الانتماء الديني.
٨- هناك حاجة لتوحيد جميع المعايير في قطاع الصناعة الحلال وذلك لتنمية هذا القطاع ومعالجة مشكلة ارتفاع الطلب من العملاء وتعزيز التوافق والسلامة والاعتمادية للمنتجات..

دور البنك المركزي العراقي في مكافحة الفساد المالي

إيمان محمود
خبير قانون اداري وحقوق انسان

عرفت المجتمعات في كل الأزمنة والعصور ظاهرة الفساد فهي ظاهرة لا تخص مجتمعا بذاته او مرحلة تاريخية معينة وانما هي ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية وجزئا لا يتجزأ من الصراعات السياسية والاجتماعية عبر التاريخ. ولقد أضحت ظاهرة الفساد بصورة عامة والفساد المالي بصورة خاصة عالمية ذات انتشار واسع بجذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر ، واليوم مع المناداة بسياسات الانفتاح الاقتصادي والنشاط الذي يبذل من اجل تصعيد القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ومع تصاعد حرية حركة الأموال ونشاط غسيل الأموال والجريمة المنظمة وما الى ذلك ينتشر الفساد بجميع اشكاله في جميع انحاء العالم ، ولقد كان العراق من بين تلك الدول التي ابتلت بهذه الظاهرة من تبذير للأموال العامة والاسراف غير المحسوب على مر العصور ومن دون رقيب او حسيب تبددت على اثره ثروات البلد وبانت مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في كل مظاهر الحياة ، وبناءا على ذلك انطلق البحث من طبيعة المشكلة المتمثلة بانتشار ظاهرة الفساد في العراق بأشكاله ومستوياته كافة والتي طالت مختلف المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص وضرورة الوقوف امام هذه الظاهرة بمسؤولية خالصة من الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد وهي كل من السلطة التشريعية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية ، ويعد البنك المركزي العراقي أيضا من الجهات المعنية بمكافحة الفساد المالي في المصارف الخاصة اذ منحه المشرع صلاحيات واختصاصات محددة لتحقيق أهدافه المحددة في المادة (٣) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤م ، والتي تتضمن بشكل أساس تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق وتعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق، وبينت المادة (٢/١) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤م الغرض التنظيمي لهذا القانون وهو الحفاظ على الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي بتقديم معلومات ملائمة والحفاظ على درجة مناسبة من الحماية للمودعين والمساعدة على الحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولبيان دور البنك المركزي في مكافحة الفساد المالي في العراق فقد ارتأينا تقسيم هذا البحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول التعريف بالفساد المالي اما المطلب الثاني فنخصصه لبيان الوسائل التي يتخذها البنك المركزي العراقي في مكافحة الفساد المالي.

المطلب الأول
التعريف بالفساد المالي

يعد الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها، اذ تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته فاتخذت اشكالا مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية، وإذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا لهذه البيئات عندئذ يمكن ان نستعير بعض الاسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه (السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الأساسية للفساد، عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة الاتية:

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) - المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة آخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة الاتية:

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) - (مسائلة + نزاهة + شفافية)

وقد اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م الا تعرف الفساد تعريفا فلسفيا او وصفيا بل انصرفت الى تعريفه من خلال الإشارة الى الحالات التي يترجم فيها الفساد الى ممارسات فعلية على ارض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد.

اما الفساد المالي فيقصد بأنه جميع الانحرافات المالية المخالفة للقوانين العامة او لأحكام الأنظمة والتشريعات والإجراءات المنظمة لأعمال الدولة والمؤسسات الخاصة والافراد والمطبقة في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بشكل عام وغير المتسقة مع ضوابط وتعليمات الرقابة المالية، ويعرف أيضا بأنه أي تصرف يفضي الى الاستيلاء على الموارد العامة او الخاصة او ابتزازها والتصرف بها خارج نطاق اغراضها ومجالاتها، ويقسم الفساد المالي الى قسمين: فساد محله المال العام وفساد محله أموال المواطنين.

ولا يقتصر ظهور الفساد على القطاع العام بل قد يكون اكثر ظهورا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني ، وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضم اليها العراق بالقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧م فان تجريم أفعال الفساد لا يقتصر على تلك التي تقع من الموظفين العموميين في اطار الإدارة الحكومية او القطاع العام بل تشمل أيضا أفعال الفساد التي ترتكب في اطار نشاط القطاع الخاص ، وقد ركزت الاتفاقية على مظاهر ثلاث أساسية للفساد في القطاع الخاص وهي الرشوة والاختلاس وغسل العائدات الاجرامية (غسيل الأموال).

أولا: الرشوة في القطاع الخاص

نصت المادة (٢١) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ما يلي (تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية عندما ترتكب عمدا اثناء مزاولة أنشطة اقتصادية او مالية او تجارية: (أ) وعد أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص او يعمل لديه بأي صفة بمزية غير مستحقة او عرضها عليه او منحه إياها بشكل مباشر او غير مباشر سواء لصالح الشخص نفسه او لصالح شخص اخر لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما او يمتنع عن القيام بفعل ما مما يشكل اخلالا بواجباته. (ب) التماس أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص او يعمل لديه بأي صفة او قبوله بشكل مباشر او غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لصالح الشخص نفسه او لصالح شخص اخر لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما مما يشكل اخلالا بواجباته)

ثانيا: اختلاس الأموال والممتلكات في القطاع الخاص

ورد في صلب المادة (٢٢) من اتفاقية الأمم المتحدة (تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم تعمد شخص يدير كيانا للقطاع الخاص او يعمل فيه بأي صفة اثناء مزاولة نشاط اقتصادي او مالي او تجاري اختلاس أي ممتلكات او أموال خصوصية او أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها اليه بحكم موقعه)

ثالثا: غسيل الأموال

يقصد بغسيل الأموال إخفاء عائدات الفساد باعتماد طريقة توظيف لها يخفي شبهة مصدرها ويكسبها مظهر الأموال المشروعة.

وقد نصت المادة (٢٣) من الاتفاقية على ان:

١- تعتمد كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية عندما ترتكب عمدا:

(أ) ١-ابدال الممتلكات او احالتها مع العلم بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء او تمويه مصدر تلك الممتلكات غير المشروع او مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

٢-إخفاء او تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات او مصدرها او مكانها او كيفية التصرف فيها او حركتها او ملكيتها او الحقوق المتعلقة بها مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية.

(ب) ورهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني:

١-اكتساب الممتلكات او حيازتها او استخدامها مع العلم وقت استلامها بأنها عائدات إجرامية.

٢-المشاركة في ارتكاب أي فعل مجرم وفقا لهذه المادة او التعاون او التآمر على ارتكابه والشروع في ارتكابه والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله واسداء المشورة بشأنه.

وفضلا عن أوجه الفساد آنفة الذكر يوجد مظاهر اخرى لعل أهمها: تضارب المصالح وإساءة استخدام المنصب والابتزاز والتلاعب واستخدام المعلومات الداخلية واستخدام الأنظمة المالية والإدارية للموظف المعني او احد اقاربه او أصدقائه او في تبادل المصالح او الحصول على منافع مالية غير مستحقة او لتعطيل المعاملات المالية او اعمال المؤسسات والجهات الأخرى من اجل الابتزاز والحصول على منافع وتزوير المستندات والتواقيع وتلاعب الفاسدين بالمعلومات والتعاملات المالية وغيرها ، وبصورة عامة لا يمكن حصر مظاهر الفساد المالي وذلك بسبب التطور الهائل والانفتاح والعولمة الذي أدى الى تطور الوسائل الجرمية بصورة عامة.

المطلب الثاني
وسائل البنك المركزي العراقي في مكافحة الفساد المالي

يتخذ البنك المركزي مجموعة من الوسائل يكون الغرض من بعضها الوقاية من الفساد المالي ومنع وقوعه اما الغرض من الوسائل الأخرى فيكون علاجي، وسنبين كل منها وكالاتي:

أولا: وسائل المنع

يتخذ البنك المركزي العراقي عدد من الوسائل لمنع الفساد المالي والوقاية منه وهي:

١- وسائل الضبط الإداري والتي تتضمن قرارات ضبط تنظيمية (وهي الحظر او المنع، الاذن او الترخيص، الاخطار وتنظيم النشاط الفردي) واوامر ضبط فردية، وتنفيذ مباشر.

٢- التفتيش والرقابة

فوفقا لنص المادة (٤/١-ط) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والمادة (٣/١) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ فان من مهام البنك اصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم اعمالها والاشراف عليها، ووفقا لنص المادة (٤/٢) فان للبنك المركزي اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للقيام بالآتي:

(أ) مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

(ب) وضع القواعد المنظمة لعمل شركات الإقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة وأية مؤسسات مالية غير مصرفية لا تخضع للتنظيم بموجب القانون العراقي والاشراف عليها. ومنح القانون في الفقرة (٥) من نفس المادة للبنك المركزي سلطة اصدار الأوامر الملزمة الموجهة لأفراد او كيانات محددة والتي يكلف فيها هؤلاء الافراد او الكيانات القيام بمهام محددة تتماشى مع نصوص قانون البنك المركزي العراقي..

اما المادة (٤٠) فقد منحت البنك المركزي سلطات واسعة حيث نصت على ان (يكون للبنك المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من اجل امتثال جميعها لأحكام هذا القانون والقانون المصرفي وله كذلك سلطة المعاينة خارج مقر البنك وفروعه التابعة له وسلطة فحص وتفتيش حاملي التراخيص وفروعهم التابعة لهم في مواقع عملهم بالطريقة التي يختارها البنك المركزي وفي الوقت الذي يختاره ، كما يكون للبنك المركزي وحده دون غيره سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة لها بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بشؤون المصرف والفروع التابعة له وعملائه التي قد يحتاج اليها البنك المركزي العراقي وله علاوة على ذلك سلطة القيام بعمل تصحيحي وفقا لما ينص عليه هذا القانون والقانون المصرفي من اجل تطبيق الهيئات المرخصة والفروع التابعة لها لتلك القوانين وامتثالها لأي لوائح تنظيمية او معايير او إرشادات او توجيهات يكون البنك المركزي قد أصدرها فيما يتعلق بتنفيذه لمثل هذه القوانين ولا يكون لأي اجراء تتخذه أي جهة تابعة للحكومة غير البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بتنظيم نشاطات الإقراض والاعتماد الخاصة بالمصارف أي صفة قانونية).

وبموجب احكام المادة (٤٢/١) فان للبنك المركزي بعد حصوله على امر من الجهات المختصة سلطة دخول المكاتب وفحص الحسابات ودفاتر الحسابات والوثائق وغيرها من السجلات الخاصة بأي شخص اذا رأى البنك المركزي وجود أسباب وجيهة تجعله يشتبه في قيام هذا الشخص بالاشتراك في نشاط يقع في دائرة اختصاص البنك المركزي دون الحصول منه على التراخيص او التصاريح او التسجيل اللازم او ان هذا النشاط الذي يقوم به هذا الشخص يخالف القانون ، ويقوم المسؤولون عن تطبيق القانون بناء على طلب من البنك المركزي بمساعدة البنك المركزي على دخول مقر هذا الشخص لفحص حساباته ودفاتر حساباته وسجلاته الأخرى ولهم استخدام القوة لتحقيق ذلك اذا لزم الامر.

ونصت المادة (٣٥/١) من قانون المصارف على ان (إذا علم المصرف او أي من اداريه او مسؤوليه او موظفيه ان تنفيذ معاملة مصرفية او استلام او دفع مبلغ له علاقة او قد تكون له علاقة بأي جريمة او عمل غير قانوني يقوم المصرف فورا بإخطار البنك المركزي بذلك ويقوم المصرف بإخطار البنك المركزي وعلى أساس شهري عن المعاملات المريبة المقدمة ان وجدت وفيما يتعلق بنشوء ضرورة لأي اجراء إضافي يتعلق بهذا الاجراء)

وحددت المادة (٥٣) من قانون المصارف احكام المراقبة التي يقوم بها البنك المركزي على المصارف وهي: ١-مراجعة البيانات والمستندات والمعلومات والايضاحات والبراهين المقدمة من المصارف لأغراض تطبيق هذا القانون. ٢-للبنك المركزي اجراء تفتيش موقعي في أي وقت ويقوم بهذا التفتيش شخص او أكثر معين من قبل البنك المركزي ويراجع التفتيش عمليات المصرف للتحقق من مركزه المالي ومدى امتثاله لأحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بإدارة انشطته والتزامه بالسياسات الداخلية.

ثانيا: الوسائل العلاجية

يتخذ البنك المركزي وسائل عدة بغرض إزالة المخالفة وإعادة الحالة الى الوضع الصحيح ومعاقبة مرتكبي تلك المخالفة وهي:

١- وضع المصرف تحت الوصاية
٢- الغاء الترخيص او إجازة ممارسة الاعمال المصرفية
٣- فرض غرامات مالية

للبنك المركزي صلاحية فرض غرامات إدارية على المصرف او المسؤول الإداري في المصرف او أي شخص اخر في حالة خرق احكام قانون المصارف او امر صادر عن البنك المركزي او القيام بإدارة عمليات مصرفية غير سليمة وامينة.

واعطت المادة (١٣/١) من قانون المصارف للبنك المركزي وحده دون غيره صلاحية الغاء ترخيص او إجازة ممارسة الاعمال المصرفية في حالات محددة حصرا ونذكر منها: انتهاك المصرف لأمر صادر من البنك المركزي وإدارة المصرف بأسلوب غير سليم وغير تحوطي وانتهاكه للقوانين والأنظمة الصادرة عن البنك المركزي او ضلوع المصرف او المصرف الأجنبي او الشركة القابضة المصرفية التي يكون المصرف شركة تابعة لها او ضلوع شركة تابعة للمصرف بأنشطة إجرامية تتضمن الاحتيال وغسيل الأموال او تمويل الإرهاب او مواجهة البنك المركزي عقبات في ممارسة الرقابة على المصرف.

واذا وجد البنك المركزي بأن المصرف لا يفي بالتزاماته المالية عند استحقاقها او انه لا ينفذ امرا صادرا اليه من البنك المركزي او ان رأسمال المصرف يقل عن ٧٥% من الحد الأدنى الذي يقتضيه القانون او أنظمة صادرة عن البنك المركزي او يوجد دليل او سبب معقول للاعتقاد بان المصرف او أي من مسؤوليه الإداريين كان ضالعا في أنشطة إجرامية تخضع لعقوبة السجن لمدة سنة واحدة او اكثر او اشتراكه بأنشطة إجرامية تشمل التزوير او غسيل الأموال او تمويل الارهاب او ان إدارة اعمال المصرف وعملياته تتم بأسلوب غير سليم وآمن او قام المصرف بعرقلة رقابة البنك المركزي ، يضع البنك المركزي ذلك المصرف تحت وصايته.

مما تقدم يتضح لنا ان للبنك المركزي العراقي دور فاعل في مكافحة الفساد المالي في المصارف والشركات الخاضعة لأحكام قانون المصارف، فمن خلال قيامه بالإشراف والتنظيم والرقابة والتفتيش الدوري يعمل على الوقاية من ومنع وقوع الفساد فضلا عن فرض الجزاءات الإدارية وتقديم الحلول العلاجية للقضاء على الفساد عند حدوثه، الا انه ومع شديد الأسف نرى انتشار الفساد المالي في العديد من المصارف الخاصة وبمظاهر عدة ولذلك ندعو البنك المركزي العراقي الى زيادة والتأكيد على الرقابة والتفتيش على المصارف الخاصة للاطلاع اكثر على تلك المظاهر.

فوز كي بجائزة
"سيسيميز" SESAMES العالمية
دليل على الريادة
وإنجاز وطني نفتخر به .

لأعتقادنا بحرصكم على دعم أي نجاح يحسب للعراق في المحافل الدولية، ولحرصنا على مشاركة جميع العراقيين باي منجز او تقدم نحققه، ارتأينا نحن شركة "كي كارد" بأن نبلغكم بأن برنامجنا بطاقات كي كارد في العراق، قد فاز بجائزة "سيسيميز" SESAMESالعالمية المرموقة والتي تعقد في باريس سنوياً ومخصصة لتكريم أفضل الأبتكارات في عالم تكنولوجيا الدفع الآمن ضمن معرض كارت سيكور كونكشن - CARTES SECURE CONNXIONS

يذكر أن كي كارد قد ترشحت عن فئة ""المشروع المشترك" تكريماً لنجاح الشركة في ابتكار حلول لمواجهة الأزمة الإنسانية في العراق من خلال توفير بطاقات (كي كارد) الذكية لتسهيل عمليات توزيع المساعدات للمهجّرين داخل البلاد.

وقد حصد المشروع إهتماماً دولياً لأنه ثمرة تعاون ناجح بين القطاعين العام والخاص للتوصّل إلى حل لمشكلة لا تقتصر على العراق فحسب بل توفّر طريقة آمنة لتوزيع المساعدات المالية على اللاجئين والنازحين لمساعدتهم على تأمين أساسيات العيش.

و نجحت الشركة في الوصول الى المرحلة النهائية والفوز لالجائزة التي اعلن عنها في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر من بين مئة مشروع عالمي اخر لما تقدمه من خدمات التكنولوجيا الآمنة والمتطورة ، وهي المرة الاولى غي تاريخ العراق بأن تفوز شركة عراقية تعمل داخل البلاد بجائزة عالمية..

نبذة عن الشركة:

يذكر إن الشركة العالمية للبطاقة الذكية وهي شركة رائدة في تقديم خدمات الدفع الألكتروني في العراق. تعتمد البصمة كوسيلة للتحقق من هوية مستخدم البطاقة. وتُستخدم بطاقة (كي كارد) بشكل واسع في العراق لتوزيع رواتب التقاعد والمساعدات الأجتماعية ورواتب الموظفين لأكثر من أربعة ملايين شخص من خلال شبكة مؤلفة من نحو ٦٠٠٠ منفذ خدمة منتشرة في أنحاء البلاد. وتصدر الشركة العالمية للبطاقات الذكية بطاقات دفع (كي كارد وبطاقات دولية مثل بطاقة ماستركارد) نيابة عن ١٤ مصرفاً مشاركاً في العراق ومن بينها مصرف الرافدين ومصرف الرشيد، أكبر مصرفين حكوميين في العراق. وحتى الآن يشتمل نظام العالمية للبطاقات الذكية على ٣٠٠٠ وكيل لصرف الأموال، و ٢٠٠ مركز تسجيل في أنحاء العراق...

QiCard
كِي كارد

انواع المخاطر المصرفية

من بين الظواهر العديدة التي يزخر بها النشاط الأنساني المتنوع ، هناك ظاهرتان ملموستان ومتناقضتان في ذات الوقت هما الأمان من جهة ، والمخاطر من جهة أخرى ، والنشاط المصرفي لا يخلو من هاتين الظاهرتين ومن التعرض لأثارهما (سلباً وايجابا) حسب نسبة وفاعلية وجودها وعمق ومدى تأثيرها المتعاكس والذي يمثل صلب جوهر معادلة العملية المصرفية ، اذ كلما ازداد احدهما وجوداً وتأثيراً قلّ وانحسر وجود وتأثير الآخر .

محمود البرزنجي
مستشار بنك التنمية

وقبل ان نتطرق الى أنواع المخاطر المصرفية وكيفية تجنبها وسبل مواجهتها ، من المفيد ان نتعرض لمفهوم (المخاطر) لغة واصطلاحاً و (المخاطر المصرفية) تحديداً .
فالمعنى اللغوي للخطر هو (احتمال حدوث ضرر ما) ، وكلمة (أحتمال) هنا مهمة لأنها تضع صفة مستقبلية للضرر .
وتأسيساً على ذلك تعرف (المخاطر المصرفية) بأنها (أحتمال أختلاف العائد المتحقق عن العائد المتوقع من الاستثمارات) .
وهناك العديد من التعاريف والمفاهيم يطرحها المعنيون بشأن الأدارة المصرفية وهي تتفق بالمضمون وان أختلفت بالتعبير .
وعموماً يمكن ان نجمل أنواع تلك المخاطر كما يلي :

١) مخاطر السيولة :
وتسمى ايضاً مخاطر التمويل ، ويقصد بها (عدم قدرة المصرف على دفع الالتزامات المالية في الوقت المحدد لأستحقاقها) ، اي بمعنى عدم توفر كفاية السيولة لتغطية متطلبات التشغيل العادية ، وهي على قدر عالٍ من الخطورة والأهمية بالنسبة لأي مصرف حيث من الممكن ان يعني الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية هو فشل المصرف كمؤسسة مالية .

فمسألة عدم توفر السيولة النقدية تعتبر بحق مشكلة كبيرة وخطيرة لأن البضاعة المصرفية هي الأموال وعدم توفر تلك الأموال السائلة لدى مصرف ما للوفاء بالتزاماته المالية يعني ان هذه المؤسسة ليست مصرفاً بالمعنى الحقيقي للمصرف ، وهي من الخطورة بمكان يمكن ان تفضي من حيث العجز ليس الى فقدان السمعة فحسب وانما الى وضع المصرف على عتبة مقدمات الافلاس الكامل .

٢) المخاطر الائتمانية :
تأتي مخاطر الائتمان في مقدمة المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي اشارت اليها وثائق مقررات لجنة بازل ، حيث تشير الدراسات الخاصة بالازمات المصرفية ان معظم الدول التي حدثت بها أزمات مصرفية سواء الدول المتقدمة او النامية كان أهم اسبابها هو تعثر الائتمان ، وان هناك (١٣١) عانت من أزمات مصرفية وان اختلفت حدّتها من دولة الى أخرى خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠) كان عنصر تعثر الائتمان هو أهم الاسباب التي ادت الى تلك الأزمات المصرفية في تلك الدول والتي لا تقتصر الخسائر الناجمة عنها على الخسائر المحاسبية المباشرة التي تلحق بالمؤسسة المصرفية المقرضة للمال بل تمتد تلك الخسائر لتشمل تكاليف الفرص البديلة وتكاليف المعاملات وفترة الحرمان والمصاريف الأخرى المتعلقة بتلك الائتمانات ، والتي تنشأ اساساً نتيجة عدم قدرة المقترض أو لعدم رغبته على الوفاء بتسديد مبلغ القرض كلاً او جزءً مع فوائده في تأريخ الاستحقاق ، ولا شك ان هناك اسباب وعوامل عديدة تنتج عنها مخاطر الائتمان وهي :

١. التركزات الائتمانية سواء كانت للأفراد او القطاعات او المناطق الجغرافية .
٢. ضعف عملية التنويع في المحفظة الائتمانية .
٣. التوسع في منح الائتمان وضعف عملية التحليل الائتماني واجراءات منح الائتمان .
٤. عدم الاستعلام الجيد عن الزبون او عدم متابعة القرض وتحصيله
٥. عوامل خارجية عن المصرف منها خاصة بالزبون نفسه لعدم وجود ادارة جيدة لمشاريعه او استخدام القرض في غير الغرض المخصص له ، فضلاً عن عامل التغييرات وتحولات الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد .
ويمكن تخفيف حدة تأثير مخاطر الائتمان بأتباع سياسة تسعير الائتمان على أساس الهيكلة الفعالة للقرض والضمان ومتابعة تلك القروض وتجديد الدراسات الميدانية للمقترضين وتصنيفهم حسب جدارتهم الائتمانية مع تنويع محفظة الائتمانات ووضع الخطط الجيدة للأقراض في الاحوال العادية أو في حالات الطوارئ .

٣) المخاطر التشغيلية (العمليات) :
وهي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاءة او اخفاق العمليات الداخلية اليومية والتي تندرج تحت عنوان (حوادث الأداء) ان كانت من خلال الاشخاص أو الأنظمة ومن ضمنها حوادث الأحتيال المالي (الاختلاس) والتزوير والسرقة والسطو ... وغيرها . وقد ركزت لجنة بازل للأشراف والرقابة المصرفية ومنذ عام (١٩٩٨) على مخاطر التشغيل والتي اصبح لها دور فاعل في تشكيل طبيعة وحدود هذه المخاطر والناتجة عن :

أ) تطور وتعقد الخدمات المالية .
ب) زيادة الاعتماد على التكنولوجيا .
ج) توسع المصارف في ممارسة انشطتها على المستوى العالمي .
د) اعتماد المؤسسات المصرفية والمالية على طرف ثالث لأدارة التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات الصيرفة الالكترونية .
كل هذا ادى الى زيادة أهمية المخاطر التشغيلية وضرورة استحداث اساليب وطرائق لقياس تلك المخاطر ومحاولة التخفيف منها ، علماً ان لجنة بازل للرقابة المصرفية قد ألزمت المصارف بتخصيص متطلبات رأسمالية اضافية لمواجهة المخاطر التشغيلية لتكون بنداً من بنود المعيار الجديد لكفاية رأس المال ... وبذلك ينبغي توافر عوامل اساسية لضمان فعالية أدارة المخاطر التشغيلية في المصارف وهي :
١. توافر الاستراتيجيات والسياسات الواضحة والشفافية العالية .
٢. مدى كفاءة مجلس أدارة المصرف والأدارة التنفيذية .
٣. توافر اسس راسخة ومتينة للرقابة الداخلية الفعالة تضمن وجود مستويات محددة للمسؤلية والفصل بين الواجبات .

٤) مخاطر الرافعة :
ويقصد بها زيادة نسبة الاموال المقترضة الى رأس مال المصرف الكلي والتي تؤدي الى زيادة المخاطرة كلما زادت تلك النسبة .وهناك نوعان من الرفع اولهما هو الرفع المالي والذي ينجم عن الاعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود الى اعتماد المصرف على أموال مقترضة . وكلما كانت المصارف تتصف بأرتفاع درجة الرفع لديها تعد أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من التزامات للغير في حالة تعرّض ايراداتها للأنخفاض لسبب أو لأخر ، وثانيهما هو الرفع التشغيلي والذي يتمثل في الاعباء الثابتة التي تتعلق بعمليات وانشطة المصرف مثل الاندثارات ومرتبات الادارة وغيرها .
٥) مخاطر السوق :
وهي المخاطر الناتجة عن الحركات المعاكسة في اسعار ومعدلات السوق المالي (اسعار الاصول ومعدلات الفائدة) والتي ادى انخراط البنوك وخصوصاً البنوك الكبرى وبدرجة متزايدة في انشطة التداول الى زيادة معدل المخاطر الكلية التي تتعرض لها وبالشكل الذي تزداد احتمال تعرض تلك البنوك لأزمات مصرفية . لذا فقد أهتمت السلطات الرقابية في كثير من الدول المتقدمة وكذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية واصدرت وثيقة في مطلع عام (١٩٩٦) والتي ألزمت المصارف بأن تحتفظ برأسمال لتغطية مخاطر السوق الاربعة وهي :
١. مخاطر تقلبات اسعار الفائدة .
٢. مخاطر تقلبات اسعار الصرف .
٣. مخاطر تقلبات اسعار الاوراق المالية .
٤. مخاطر تقلبات اسعار السلع وذلك طبقاً للتصنيف الوارد في وثيقة بازل المشار اليها اعلاه .

٦) المخاطر الاستراتيجية :
وهي المخاطر الناتجة عن أتخاذ قرارات او عدم اتخاذ قرارات لأدارة نشاط البنك كالقرارات المتعلقة بدخول اسواق جديدة او الخروج من اسواق قائمة وكذلك المتعلقة بتخصيص او توزيع محفظة الاستثمار وكما يلي :
١. ان المخاطر الاستراتيجية تحدث نتيجة اتخاذ البنك لقرار ما قد يكون قراراً غير مناسباً او قراراً خاطئاً وغير صائب في لحظته يؤدي الى خساره البنك أو يفقده مكاسب وذلك من خلال الفرصة البديلة .
٢. وقد تحدث تلك المخاطر نتيجة عدم اتخاذ الأدارة القرار ، والذي يسبب هذا الانكفاء الاداري في اللحظة والحدث المناسب الى تحمل المصرف لخسائر واخطار ناجمة عن ذلك .
ولا شك ان المخاطر الاستراتيجية تنخفض بصورة كبيرة في المصارف التي تتميز مجالس اداراتها وكوادرها الادارية العليا بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالاعمال المصرفية والتي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الأحداث والأوقات المناسبة مما يقلل تعرض المصرف للمخاطر ومن ثم الخسائر .

٧) المخاطر التكنولوجية :
تتميز الصناعة المصرفية بالتطور المستمر للحصول على سرعة في الاداء ودقة في البيانات والمعلومات المصرفية لتحقيق ميزة تنافسية فيما بينها . وعلى الرغم من ان للخدمات المصرفية الالكترونية العديد من المزايا سواء للزبون او للمصرف ، الا ان هناك الكثير من المخاطر الجسيمة يكتفها . لذا اصدرت لجنة بازل في الوثيقة الرئيسية لأتفاق (بازل ٢) وثيقتين مساندتين تتعلقان بأدارة مخاطر الانشطة او العمليات المصرفية الالكترونية .
٨) المخاطر التشريعية:
وهي المخاطر التي تتمثل بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ او تنظيم الاتفاقيات والعقود المالية مع العملاء بشكل خاطئ

او التماهي في عدم تطبيق القوانين والأنظمة والقواعد الرقابية النافذة .
إن مخاطر الالتزام الناتجة عن المخالفة في تطبيق القوانين والقواعد تؤثر سلباً على المصرف وتضعه أمام حرج قانوني وان تكرار تلك المخالفات يعرض المصرف الى عقوبات اشد قسوة وينعكس على موقفه وعلاقته مع السلطة الرقابية .

٩) مخاطر رأس المال :
ان مخاطر رأس المال لا تعد مخاطرة مستقلة او منفصلة بحد ذاتها ، وذلك لأن كل المخاطر المصرفية تتداخل فيها بصيغة او بأخرى وتتأثر برأسمال المصرف ومن ثم بملائته . ان مخاطر رأس المال تتمثل في مدى قدره رأس المال المصرف على تغطية الخسائر في الموجودات ، وحيث تكون تدفقات المصرف النقدية الداخلة غير كافية لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية لمصاريف العمليات وسحب الودائع . لذا فأن مخاطر رأس المال تتجسد في عدم كفاية رأس مال المصرف لحماية مصالح كل من المودعين والمقترضين والتي يتوجب الاحتفاظ في جميع الأوقات برأسمال ملائم وكافٍ لمواجهة الأخطار التي قد يتعرض لها واستيعاب أية خسائر يمكن ان تلحق به وتحيده عن وظائفه الاساسية الأربعة وهي :
١ . تأسيسية : أي دفع كافة النفقات والتكاليف المتعلقة بتأسيس المصرف .
٢ . تمويلية : أي تمويل التسهيلات التي يمنحها المصرف لمتعامليه في بداية ممارسة نشاطه ولحين حشد الودائع والمدخرات .
٣ . تمويل طويل الأجل : قد يمنح المصرف تمويلات طويلة الأجل تكون عادة ممولة من خلال رأسمال المصرف خشية على ودائعه من الطلب عليها .
٤ . وقائية : يعتبر رأسمال المصرف هو الوسادة التي تمتص أية خسائر قد يتعرض لها المصرف نتيجة عملياته المصرفية .

١٠) مخاطر السمعة :
وهي المخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن المصرف والذي يؤدي الى العزوف عن التعامل معه وتحول زبائنه الى المصارف المنافسة . أما اسباب حدوث هذا الانطباع فيعود الى عدة اسباب منها :
١ . التصرفات الناشئة عن موظفي المصرف وطبيعة الأداء والتعامل مع الزبائن .
٢ . تشابك وتعقيد الأجراءات التنفيذية وعم القدرة على خدمة الزبائن بالجودة والسرعة المطلوبة .
٣ . أرتفاع اسعار العمليات المصرفية قياساً بالمصارف الأخرى .
٤ . أهتزاز ثقة الزبائن بسرية المصرف .
٥ . كثرة حوادث التزوير والاحتيال والسرقة لدى المصرف .
٦ . ضعف ثقة المتعاملين بأدارة المصرف وكفائتها المهنية .
٧ . دخول المصرف بعدة عمليات تمويلية فاشلة ، مما يؤشر أنحدار وميل المصرف نحو الأنهيار او الأعسار .
٨ . عدم التزام المصرف بالقواعد المصرفية المهنية والخلاقية .

وهناك مخاطر فرعية اخرى تكتنف العمل المصرفي وتنعكس على الأداء المصرفي .
لذا وفي ضوء ماتقدم ، فأن الأدارات المصرفية تتلظى بين نارين هما : انها لايمكن لها ان تتجاهل تلك المخاطر ، كما انها لا يمكنها ان تتجنبها بالمطلق او تمحو أثارها نهائياً ، حيث ان أي عمل مصرفي ومهما كانت البيئة التي يعمل فيها فأنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر لكونه يتعامل بالأقراض ومنح الائتمان .
لذا فأن التفكير الاستراتيجي لأدارة المخاطر اصبح الهاجس الأساسي لأدارات المصارف بعد أن اخذ بعداً شمولياً لتنوع تلك المخاطر التي يمكن للمصرف ان يتعرض لها ، وان الأدارة السليمة والجيدة للمخاطر المصرفية تستلزم وجود أطار جديد للحوكمة وقياس المخاطر المصرفية بصورة دقيقة وتطبيق الأرشادات الخاصة بتلك المخاطر .
وكذلك التأكيد على أهمية الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية ومستوى المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة الديون المحتملة او الديون المشكوك في تحصيلها مع ضرورة الاهتمام بالمحفظة الائتمانية كماً ونوعاً لتقليل أثار المخاطر الائتمانية بالشكل الذي يستلزم ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة مستوى كل نوع من المخاطر لدى كل مصرف من خلال وجود أدارة متخصصة تقوم بمراقبة وتحليل المخاطر المصرفية لدى كل مصرف والتي اثبتت التجربة الميدانية في المصارف العراقية أنعدام وجود أو أهمال كلي لهذا القسم الحيوي من خلال :
١ . افتقار أغلب المصارف العراقية لوحدات ادارة المخاطر ضمن هياكلها التنظيمية تتولى مهام وضع استراتيجية واضحة ودقيقة لأدارة المخاطر تعتمد المقاييس والمعايير الدولية والمؤشرات المطبقة والتي اهمها معايير نظام التصنيف (CAMELS)
٢ . ضعف ومحدودية الأهتمام بدراسة أدارة المخاطر في المصارف العراقية وتحليل انواعها واشكالها ودراسة أبعادها وتأثيرها في الأداء المصرفي .
٣ . غياب البعد الاستراتيجي للأدارات المصرفية وضعف الوعي بأهمية أدارة المخاطر ودورها الفاعل في الاداء المصرفي .
٤ . ضعف دور مراكز الاستعلام الائتماني في المصارف العراقية وافتقارها الى الآليات الحديثة والادوات الفاعلة والموحدة للأستعلام المصرفي وتحليل الجدارة الائتمانية لزبائن المصرف .

يوم السلام العالمي في بغداد ..

احياه الفنان نصير شمه ورعاه مجموعة من المصارف الخاصة ..

بحضور السيد محافظ البنك المركزي العراقي الاستاذ علي محسن العلاق والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحده، احيى الفناننصير شمه يوم السلام العالمي في بغداد بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠١٥ والذ رعاه كل من مصرف الخليج التجاري ومصرف جيهان ومصرف التنمية ومصرف اشور الدولي ومصرف الاقليم التجاري والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي مستهل الحفل اشار الموسيقار نصير شمة في حديثه على فئة الشباب، مانحاً الجمهور الكبير الذي امتلأ به المسرح، فسحة من الأمل بعراق جديد مزدهر ينعم بحياة يسودها الأمان.

ودعا شمة العراقيين الى تحويل آلامهم إلى إبداعات، مشدداً على ضرورة أن يكون الدور الريادي في أخذ زمام المبادرة للشباب، من أجل تطوير حياتهم وتقديم الإبداعات المختلفة: "لا بد أن نبدع ونقدم شيئاً جديداً نافعاً لبلدنا العظيم الذي عانى الكثير من الآلام.. يجب ان نحوّل هذه الآلام الى إبداعات".

وأحيا الفنان نصير شمة، امسية موسيقية بمناسبة اليوم العالمي للسلام، خصص ريعها لدعم النازحين ومد يد العون لهم، ضمن حملته "أهلنا" والتي رعتها رابطة المصارف الخاصة بدعم من المصارف الاعضاء.

ابتدأ الحفل بكلمة لنائب الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق جورج بوستن، مرحبا بالحاضرين، ومقدما شكره للموسيقار نصير شمة، داعياً الى تفعيل المصالحة الوطنية والوقوف يدا واحدة ضد الارهاب واعادة بناء العراق، مؤكدا ان الامم المتحدة تقف الى جانب العراقيين من اجل سلامة ومستقبل البلاد.

وأشار شمة إلى أنه "منذ العام ٢٠١٢ ومن هذا المكان، هنالك اصرار ان يكون العراق جزءا من السلام العالمي"، داعيا الى اطلاقه من بغداد في كل عام.

نصير شمه

وأشاد شمة بالشباب العراقي ممن يمتلكون القوة والارادة في تقديم الخدمات للمواطنين وللبلد: "هؤلاء هم قدوة لكم ياشبابنا المهاجرين، عودوا وكونوا يدا واحدة في بناء العراق"،

وطالب شمة قبل ختام الحفل، محافظ البنك المركزي علي العلاق، الذي حضر الحفل، والمسؤولين في الحكومة والمصارف التجارية والاهلية، بدعم الاقتصاد الوطني وتشغيل الشباب للحد من هجرة الطاقات، اضافة الى تفعيل القطاعات الزراعية والصناعية، مذكرا بدعم حملة "اهلنا" للتخفيف عن النازحين وتوفير ابسط متطلباتهم الحياتية.

وبعد دقائق، اعلن محافظ البنك المركزي علي العلاق، من خلال صوت الفنان نصير شمة، اضافة مبلغ نصف ترليون فوق المبلغ المخصص للسلف التشغيلية للشباب، ليصبح المبلغ الكلي ترليونا ونصف الترليون، اضافة الى اعلانه عن توفير خمسة ترليونات للقطاع الصناعي.

تتقدم رابطة المصارف الخاصة العراقية بالشكر للمصارف الراعية لهذا الحدث ونأمل ان يعم السلام على بلدنا العراق الحبيب

مصرف الاقليم التجاري | الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة | مصرف التنمية الدولي | مصرف آشور الدولي | مصرف جيهان الاسلامي | مصرف الخليج التجاري

المصارف الراعية ليوم السلام العالمي - بغداد ٢٠١٥/٩/٢١

مصرف بابل
يفتتح فرعه الجديد
في محافظة بابل

تم بعون الله افتتاح فرع الحلة / بابل في يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٥/١٠/١٣ بحضور السيد (**رعد حمزة علوان الجبوري**) عضو مجلس محافظة بابل و ممثلي المصارف الحكومية و الخاصة و عدد من الشخصيات المصرفية و الاستثمارية .

و هذه خطوة داعمة من المصرف و سعيا منه لتقديم احدث الخدمات المصرفية لابناء المحافظة و لتطوير القطاع المصرفي لانعاش الاقتصاد المحلي .

و كان الافتتاح برئاسة السيد **خليل مجيد الحكيم** نائب رئيس مجلس ادارة مصرف بابل ، في الساعة الحادية عشرة في مقر الفرع الكائن في حي الجمعية .

و يهدف مصرف بابل الى تطبيق مفاهيم حديثة كأدوات لتحفيز معدلات الانتشار و النمو للعلامة التجارية للمصرف، و اخذ مكانته الطبيعية و حصته من السوق المحلي و الاقليمي .

و حضر من مصرف بابل السيد مستشار الدراسات و التطوير **حسين علي هاشم الموسوي** ، السيد **محمود صبري خلف** مدير الرقابة ، السيد **باسل عبدالجبار** مدير الادارة و الموارد البشرية ، السيد **جواد صالح حسن** مدير حسابات الفروع الداخلية ، السيد **محمد هاشم سامي** مدير ادارة الفروع ، السيد **نديم محمد رضا** مستشار المصرف للمنطقة الجنوبية ، الست **مسرى عبدالكريم** مديرة الحسابات ، السيد **هشام خالد عباس** مدير العلاقات العامة .

برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء
الدكتور حيدر العبادي
مؤتمر تيديكس بغداد .. منصة للمبدعين ..

مشاركة مصرف المتحد للأستثمار كراعي للمؤتمر دعماً للشباب

برعاية رئيس مجلس الوزراء انطلق مؤتمر تيديكس بغداد ٢٠١٥ وللسنة الخامسة على التوالي والذي استضافته العاصمة بغداد في التاسع عشر من ايلول الماضي، وشارك مصرف المتحد للأستثمار والتمويل في رعاية هذا المؤتمر وذلك إنطلاقاً من الايمان بقدرات الشباب العراقي وتشجيعها الدائم لهم من خلال مشاركتهم أفكارهم وطموحاتهم.

واستقطب تيديكس بغداد ٢٠١٥ هذا العام مشاركة واسعة، وحضر حفل الإفتتاح رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي أكد في كلمته أن الشباب أمل هذه الامة وأن الدولة تسعى لتشكيل مؤسسة ترعاهم، معتبراً أن هناك طاقات للشباب يجب استغلالها وتنميتها من أجل تطور البلد وازدهاره، وأولى الخطوات العملية بهذا الإتجاه هو إطلاق مبادرة لدعم المشريع الصغيرة التي سيستفيد منها الشباب وتبلغ قيمتها تريلون دينار.

تيديكس بغداد ٢٠١٥ والذي أصبح حدثاً سنوياً يهدف الى المساهمة في دعم المواهب والطاقات الشبابية العراقية من خلال إتاحة الفرصة لأصحاب المواهب أن يكونوا على منصّة عالمية ويشاركوا معرفتهم وأفكارهم مع العالم ويلتقون بمتحدّثين عالميين سبق لهم تحقيق انجازات عالمية.

كما تضمن تيديكس بغداد ٢٠١٥ مبادرة خاصة بالمشاريع، ما يفتح المجال أمام أصحاب هذه الأفكار لتطويرها على شكل مبادرات عراقية تهدف لخدمة المجتمع العراقي، وسيشكل نجاح هذه المواهب حافزاً أمام مواهب أخرى كما سيساهم المؤتمر في إعادة مكانة العراق كمركز للعلم والمعرفة في الشرق الأوسط.

ان المصارف الخاصة في العراق بأتجاهها بدعم المبادرات الانسانية والشبابية تؤكد على اهمية التكافل والتركيز على المهمة الاجتماعية للمصارف واعتبارها جزأ مهما من واجبات المصارف تجاه المجتمع.

تتوجه رابطة المصارف الخاصة بالشكر والتقدير للمصرف المتحد للأستثمار على رعايته لهذه المناسبة المهمة.

امريكا والفقر!

د. مظهر محمد صالح
المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء

لم يتحدد خط الفقر وإشاعة مقاييسه واعتماد نِسبه الا على الاسس العلمية والعملية التي وفرتها عالمة الاحصاء الاقتصادي الاميركية الراحلة ميلي اورجنسكي منذ منتصف ستينيات القرن الماضي وهي الادوات الاحصائية التي يطلق عليها اليوم (بمقاييس اورجنسكي) في تحديد خط الفقر.

وتلك هي الوسيلة التي استخدمتها الولايات المتحدة في قياس الدخل سواء الدخل الفردي منه او الاسري لكي يتحدد مستوى المعيشة بحده الادنى المقبول.

فاذا ما تخطت الاسرة او تخطى الفرد خط الفقر نزولاً ،فانه سيعد من الفقراء لامحالة.وهكذا جاء خط الفقر كتعبير عن ادنى مستوى من الدخل يحتاجه الفرد اوتحتاجه الاسرة حتى يكون بالامكان توفيرمستوى عيش ملائم .ولكن يبقى التساؤل كم هم الفقراء في بلاد غنية كالولايات المتحدة الاميركية التي يبلغ سكانها اليوم نحو ٣٢١ مليون نسمة؟
يمكن القول ان الدوائر الاتحادية المسؤولة في تلك البلاد قد حددت اعلى نسبة فقر بلغتها الولايات المتحدة هي في العام ٢٠١١ و بنحو ١٥بالمئة من السكان (حيث ارتفعت معدلات البطالة الفعلية حينها الى قرابة ١٢ بالمئة قبل ان تنخفض اليوم الى ٥ ونيف بالمئة).

ومنذ العام ٢٠٠٨ تحدد خط الفقر في اميركا بنحو ١١دولاراً يوميا كدخل للفرد الواحد او ٢٢ دولاراً كدخل للاسرة المؤلفة من اربعة افراد، اثنان منهم اطفال.
وان بلوغ الفرد مستوى دخل على خط الفقر فانه لامناص سيبعده من انهيارات العيش اللائق ويمكنه من الحصول على صحة وتعليم ومياه صالحة للشرب ومأوى بمرونة عالية تبلغ ٧٥ بالمئة من احتياجاته المعيشية الكلية.

ويلحظ ان الاتحاد الاوروبي منذ العام ٢٠٠٠ اخذ يلاحق خطوط الفقر الاميركية لكي يقارنها بمستويات الفقر الاوروبي ليحدد مقاييس تقدم مستوى المعيشة.اذ لوحظ ان معدل الفقر في البرتغال يرتفع بنسبة ٤٨ بالمئة مقارنة بمعدلات الفقر في اميركا .ولكن يبقى معدل الفقر في الدنمارك يقارب ٦ بالمئة مرتفعا عن الفقر الاميركي.
ختاما..
على الرغم من التقدم الاقتصادي الهائل في الولايات المتحدة وعقود التنمية المتسارعة فيها ،يوم انخفض الفقر من معدل ٢٢ بالمئة من السكان في نهاية الخمسينيات الى ١١ بالمئة في مطلع السبعينيات ،الا ان من المدهش فيها.
ان معدلات الفقر لم تنخفض عن ١١ بالمئة ولم تسجل اي تقدم في احوال السكان ممن هم دون خط الفقر.والسبب في ذلك ان (واحد) بالمئة من سكان اميركا مازالوا ينفردون بنحو ٤٠ بالمئة او اكثر من الدخل السنوي وثروة البلاد.

الإصلاح المصرفي
الخطوة الاولى للاصلاحات الاقتصادية في العراق

سمير عباس النصيري
باحث وخبير مصرفي

ان القطاع المصرفي العراقي منذ اكثر من اثنا عشر عاما ولغايه الوقت الحاضر يعاني من تحديات ومعوقات عمل كبيره ويمارس سياسات واليات تؤطرها التجريبيه ويمكن اعتبارها مرحله انتقاليه مازالت مستمرة بهدف بناء تجربه عراقيه سليمه في تحديد اسس وركائز البناء الاقتصادي الوطني يعتمد تطبيقات السياستين الماليه والنقديه كحلقات اساسيه ومهمه في هذا البناء الذي يقوده البنك المركزي العراقي باعتباره المسؤول الاول كما ورد في قانونه (٥٦ لسنه ٢٠٠٤) عن الاشراف ومراقبه الجهاز المصرفي وتسييره وفقا لوسائله في تطبيقات السياسه النقديه واثر ذلك على الاقتصاد الكلي على اساس انه المستشار المالي والنقدي للحكومه اضافه الى مهامه الاساسيه في المحافظه على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبيه وبناء احتياطي نقدي اجنبي والحد من التضخم.

ولكن كانت المسيرة تحتاج الى مقومات اساسيه للنضوج في التطبيق والدعم الحكومي والاستراتيجية الممنهجه ويعتمد ذلك على دراسه وتحليل واقع الاقتصاد العراقي ضعف الذي يعتمد على مورد اساسي واحد هو النفط والذي يشكل بحدود (٥٤-٦٠ %) من الناتج المحلي الاجمالي ،كما ان عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسات الاقتصادية وفقا للبناء الجديد للاقتصاد ساهم بشكل كبير في تشتت التطبيقات في السياسة النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول الى الأهداف المركزية المحددة أضافه الى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية مما أدى ذلك الى اضطراب في التطبيق والركون الى التشدد والاجتهادات والتعليمات والتي لاتنسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق . اضافه الى ذلك فان القوانين اعلاه وبالذات بعض موادها ذات العلاقه بالاستثمار والعلاقه مع القطاع المصرفي العراقي كانت معرقله للبناء الجديد للاقتصاد وليست مساعدة يضاف على ذلك اعتماد جميع الموازنات العامه السنويه على الايرادات المتوقعه لانتاج وتسويق النفط بدون ان تكون هناك نظرة مستقبليه للاقتصاد العراقي تنسجم مع الامكانيات والقدرات والطاقات الماديه والبشريه والهيكليه والمؤسسيه كذلك استمرار السياسات المركزيه السابقه في الاشراف والرقابه على القطاع المصرفي الخاص وعدم اعطاءه المرونات القانونيه لممارسه عمله التمويلي والاستثماري والذي يشكل (٥٥) مصرفا تجاريا واسلاميا وفروعا لمصارف اجنبيه وعربيه بالمقارنه مع(٧) مصارف حكوميه تستحوذ على (٨٦%) من الودائع الاهليه والحكوميه وبراسمال لايتجاوز اهميته النسبيه (٢٣%) مقارنه مع مجموع رؤوس اموال المصارف الخاصه حيث تشير المؤشرات الماليه لعام ٢٠١٤ الى ما ياتي :-

مجموع الموجودات	225 ترليون دينار(204)ترليون دينار لدى المصارف الحكوميه ،(21) ترليون دينار لدى المصارف الخاصه
مجموع رؤوس الاموال	9 ترليون دينار منها (7) ترليون دينار لدى المصارف الخاصه ،و (2) ترليون دينار لدى المصارف الحكوميه وتشكل 23% من مجموع رؤوس الاموال
مجموع الودائع	75 ترليون دينار(86%) لدى المصارف الحكوميه، (14%) لدى المصارف الخاصه

مما ادى ذلك الى عدم قيام هذا القطاع بدوره بالمساهمه في التنميه الاقتصاديه والمساهمه في تنويع وتنميه الموارد الاخرى غير النفط وهو الهدف المركزي للبنك المركزي العراقي بالشكل المؤثر والناجز الامر الذي جعلنا نستبشر خيرا بالبرنامج الحكومي للحكومه الجديدة وبشكل خاص ماورد بالمحور ثالثا والخاص بتشجيع التحول للقطاع الخاص والفقرة (د) منه والتي تحدد المسارات والاليات العامه لتنميه الاعمال المصرفيه والتي هي قطعا بحاجه الى بذل جهود كبيرة من الجهات الحكوميه ذات العلاقه مع القطاع المصرفي الحكومي والخاص لتشخيص الوضع الاقتصادي الراهن وتجاوز التحديات والعقبات امام اصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي واقتراح اسس واستراتجيات فاعله لبناء مقدمات وملامح الانتقال من الصيرفه الى الدور التنموي مرورا بمعالجه جميع الاخطاء والهفوات في البناء الاقتصادي خلال فترة الاربعه سنوات المقبله مع تحديد مسارات النجاح وتحقيق الاهداف وفقا لما مدرج في البرنامج الحكومي وبعد مرور سنه على عمر الحكومه نلاحظ قدر تعلق الامر بالقطاع المصرفي العراقي لم يتحقق شيئ ذو اهميه مما ادى بالبنك المركزي العراقي يعكف على اعداد خطته بهدف وضع الاسس السليمه للارتقاء بواقع تطبيقات السياسه النقديه وتطوير ودعم القطاع المصرفي العراقي بالشكل الذي يحقق ماورد بالبرنامج الحكومي ويحقق ما ورد بحزمة الاصلاحات الاقتصادية التي اعلنها السيد رئيس مجلس الوزراء والتي تؤكد على وضع الاساليب الجديده للاصلاح الاقتصادي على ان تبدأ بالاصلاح المصرفي لانه بدون قطاع مصرفي سليم لا يمكن بناء اقتصاد وطني سليم لذلك نقترح اتخاذ الاجراءات الاصلاحية الفورية لاصلاح القطاع المصرفي العراقي كما يلي :-

- تعديل القوانين التي تنظم العمل المصرفي وهي قانون المصارف (٩٤ لسنة ٢٠٠٤) وقانون البنك المركزي (٥٦لسنة ٢٠٠٤) وقانون سوق العراق للاوراق المالية (٧٤ لسنة ٢٠٠٤) وقانون غسل الاموال (٩٣ لسنة ٢٠٠٤) وقانون الاستثمار وتعديلاته (١٣ لسنة ٢٠٠٦) وقانون الشركات (٢١ لسنة ١٩٩٧).

٢- إعتماد سياسة نقدية مالية جديدة تؤدي الى اصلاح شامل وإعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي والخاص .

٣- وضع السياقات والاليات للتنسيق بين السياستين المالية والتنفيذية .

٤- تفعيل وتنشيط الاشراف والرقابة الاستباقية والرقابة الالكترونية على المصارف وفق اعداد وإصدار تعليمات ولوائح إرشادية و تنفيذية جديدة .

٥- تفعيل الدور الحكومي في بناء استراتيجية لتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ووضع وبناء اليات واضحة يشترك فيها القطاع الخاص بشكل فاعل بحيث يمكن أن يتحول من تابع للقطاع الحكومي الى شريك رئيسي ومن ثم الى قائد للسوق .

٦- إنشاء صناديق الاستثمار ومساهمة المصارف فيها لتمويل المشاريع الكبيرة والاستراتيجية .

٧- التركيز على زيادة الائتمان والتمويل والقروض الميسرة وتفعيل توظيف الودائع في أوجه الاستثمار والاعمار ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

٨- تطوير تكنلوجيا المعلومات والتقنيات المصرفية الحديثة بكافة اشكالها مع التركيز على الافصاح وشفافية البيانات المالية للمصارف والزبائن .

٩- وضع التعليمات والاليات التي تساهم في تطوير الموارد البشرية المصرفية وبشكل خاص حماية الخبرات او الكوادر المصرفية القيادية بأعتبارها خبرات اقتصادية وطنية بما يساهم في استقرار وتطوير العمل المصرفي

١٠- وضع خطة للتصدي للانهيارات المالية التي تعاني منها بعض مصارف القطاع الخاص بسبب ظروف نقص السيولة الحالية وتضررها مالياً ومادياً خصوصاً في المناطق الساخنة التي تعرضت للارهاب .

١١- وضع معايير جديدة لتصنيف المصارف الخاصة وفقاً للمعايير القياسية الدولية

١٢- إعادة النظر بضوابط اختيار أعضاء مجالس الادارة والمدراء المفوضين وتحديد واجبات المجلس بالتخطيط وعدم التدخل في الادارة التنفيذية للمصارف والتركيز على التخصص الاقتصادي و المصرفي والخبرة للاعضاء وتقليل عدد أعضاءه الى ٥ أعضاء فقط واعتماد مستشارين وخبراء مصرفيين مختصين لرفد المجلس والادارة التنفيذية بالمشورة والخبرات .

تأهيل القدرات المصرفية !

ياسر المتولي

الحظ كمراقب متمرس لاداء القطاع المصرفي الخاص ان رابطة المصارف العراقية الخاصة قد اختطت الطريق الصحيح في مبادراتها الاخيرة في القيام بتنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لمنتسبي المصارف ،هذا الدور قدغاب طويلا عن الرابطة منذ التأسيس الذي عاصرته .

ومن فوائد قروض التنمية التي خصصها البنك المركزي العراقي ان شغلت الرابطة بمهمة اعداد الكوادر والملاكات القادرة عل تنفيذ برنامج اقراض اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمراهنة على انجاحه وتحقيق اهدافه.

ان حافز كهذا الذي هيأته مبادرة المركزي وضع الرابطة وكل العاملين في مهمة البحث عن نجاح دورها واثبات القدرة على تحمل مثل هذه المسؤوليات ذات الصلة بدور القطاع المصرفي الخاص في دعم برامج التنمية وانتشال الاقتصاد الوطني من التحديات التي يواجهها بسبب تراجع وتناقص موارد الدولة النفطية.
ان سر الخطوات الناجحة للرابطة يعكس قدرة ادارتها الشابة في التعاطي مع متطلبات المرحلة حيث كنا نطالب دائما بتطوير اداء الرابطة فلست مضطرا لهذا القول انما قولة الحق لابد منها دون مرآت.

يعد التدريب والتأهيل احد اهم متطلبات التجارب التي حققت نجاحات في كل المستويات،ولعل اصرار ادارة الرابطة على استثمار كل الملتقيات المصرفية العربية والاقليمية في البحث عن جهات تدريبية بقدرات وكفاءات عالية انما يعكس توجة الرابطة نحواستثمار هذه الكفاءات في اعداد الملاكات المصرفية بما يوازي المهام الكبيرة التي تنتظر دورا جديدا من المصارف .

الفرصة التي وفرتها لي مجموعة الاقتصاد والاعمال في دعوتي للمشاركة في الملتقى المصرفي العراقي في بيروت وليست الرابطة كانت قد حفزتني للكتابة في مثل هذه المواضيع الحساسة والمهمة بعد ان اطلعت على الورش التدريبية هناك والطرق المتقدمة والتقنيات الحديثة في تدريب الملاكات العراقية .
ينتظر من البرنامج التدريبي الذي تضطلع به الرابطة هذه الايام تحقيق نتائج طيبة على طريق اعداد مصرفيين اكفاء قادرين على ادارة برنامج القروض التنموية بكل سهولة ويسر ،واقترح على الرابطة واعضاؤها توسيع المركز التدريبي للرابطة ليستوعب كل العاملين على برامج القروض والصرفيات والتصرف بالموارد المالية ليشمل جميع العاملين في دوائر الدولة بمجال التعامل مع العقود وكل ما من شأنه متعلق بالمال وحسن التصرف به.

المصارف الحكومية
ما زالت تراوح في مكانها...

عبد الهادي صادق عبد المهدي
مصرفي

في كلمة لي أمام أحدى المؤتمرات التي عقدها اتحاد المصارف العربية في عمان سنة ٢٠٠٧، استعرضت تاريخياً واقع العمل المصرفي العراقي بشقيه الحكومي والخاص، وبينت فيها الخطوات التي ينبغي على المصارف الحكومية اتخاذها لاصلاح اوضاعها واختتمت الكلمة بالعبارة التالية:

((نود ان نبين بان المصارف الحكومية مالم تتخذ الاجراءات الكفيلة بالاصلاح المالي والتشغيلي فانها ستراوح في مكانها وستتسع الهوة والفجوة بينها وبين المنافسين الحاليين والقادمين وستضطر الى مغادرة الساحة، فالبقاء للاصلح تاركة لغيرها لعب الدور والوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمصارف)).

من المستغرب ان تبقى المصارف الحكومية وخاصة المصرفين الكبيرين الرشيد والرافدين تراوح في مكانها على الرغم من الحاجة الملحة لجهاز مصرفي قادر على مواجهة متطلبات التجار والصناعيين والمستثمرين وكذلك لتوفر سيولة نقدية ضخمة ناتجة بالدرجة الاولى من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص، صحيح ان الثقة العالية التي يتمتع بها المصرفان من الدوائر الحكومية والجمهور بصورة عامة ادت الى تراكم الودائع لديهما بهذا الحجم إلا ان هذه الودائع اذا بقيت معطلة دون تشغيل فانها تتحول الى مبالغ مكتنزة وما لذلك من مساوئ على الاقتصاد والتنمية.

ان الاصلاح المالي والتشغيلي في المصرفين لا يعني فقط استثمار الودائع استثماراً أمثل يتطلب الموازنة بين الربحية والمخاطر، وانما يعني ايضاً (اقصد الاصلاح) إصلاح البنى التحتية في المصرفين ومنها العناية بالموارد البشرية وتدريبها للوصول بها الى ثقافة مصرفية حديثة وكذلك ادخال انظمة حاسوب متطورة ووسائل اتصال سريعة وكفوءة واعداد هيكل اداري تنظيمي يتناسب مع نشاط المصرف الحالي والمستقبلي ووضع نظام رقابي صارم والتركيز على مكافحة غسيل الاموال وتعزيز دور مراقب الامتثال وإصلاح ابنية الادارات العامة وابنية الفروع بايجاد امكنة عمل عصرية تريح الموظف والزبون وادخال وسائل الدفع المتطورة كبطاقات الائتمان وإدخال تعديلات على اجراءات العمل بما يتلافى الروتين وهيكلة مجالس الادارة بتطعيمها بعناصر كفوءة ومتمرسة في العمل الاداري والمصرفي وذوي معرفة بعلوم الاقتصاد والاجتماع وفصل مجالس الادارة عن المالك الا وفق قانون الشركات العامة، كما لا نغفل اهمية دعم المصارف الخاصة والتعامل بها بصورة متكافئة وعدم التعالي عليها إذ ان التعاون مع تلك المصارف سيشكل قوة للجهاز المصرفي العراقي.

واخيراً لا ندري ما هي نتائج اعادة هيكلة المصارف الحكومية حيث سبق منذ سنوات ان تألفت لهذا الغرض لجان عديدة وصرفت مبالغ خصصت لذلك، ومن منطلق حرصنا الى تأهيل الجهاز المصرفي العراقي ادعو الى تفعيل نشاط اعادة الهيكلة ومساهمة الجميع في هذا العمل الوطني ومن المؤكد ان البنك المركزي العراقي سيمد يد العون للمصارف في مسعاها هذا وكما عهدناه فهو راعي الجهاز المصرفي العراقي.

ومن الله التوفيق

الإدخار والإستثمار

ليلى عدنان الطاهر
مدير فرع بغداد
مصرف كوردستان

في إطار دفع عجلة التنمية الإقتصادية وإستمرارها إلتمست معظم الدول أهمية المدخرات الوطنية التي تعد الدعامة الأساسية لمشاريعها في عملية الإستثمار وهذا الأخير يتم بدوره الى إستقرار النشاط الإقتصادي والمحافظة على تكوين رأس المال بطرق جيدة وبالتالي فالسؤال المطروح والذي ستتم معالجته في بحثنا هو: في ماذا يتمثل دور كل من الإدخار والإستثمار في تنمية النشاط الإقتصادي ؟

اولا: - تعريف الإدخار

الإدخار ظاهرة إقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وهو فائض لدخل الإستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الإستهلاك والخدمات الإستهلاكية، لذلك يطلق بعضهم أيضا على الإدخار مصطلح ((الفائض)).

دوافع الإدخار

ينشا قرار الادخار لدى الشخص (طبيعي اومعنوي) على عدد من العوامل نوجزها :

١- القدرة الإدخارية:

وهي قدرة الشخص الطبيعي او المعنوي على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل ويحددها الشخص ذاته بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الشخص وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الإدخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد الى اخر اومؤسسة إلى آخرى وتتغير بتغير الظروف.

٢- الرغبة الإدخارية:

وهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعوا للإدخار ومقدار تأثر الفرد والطبقات الإجتماعية والمؤسسات بهذه الدوافع واهم الدوافع النفسية للادخار ومقدار حاجاتهم للاستهلاك ورغبتهم في الثراء .

٣- الظروف اوالدوافع الموضوعية للادخار:

أ- الدخل اوالايرادات: يعد الدخل اوالايرادات عاملا أساسيا في زيادة الإدخار أوإنخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الإستهلاك سيزداد، ولكن الإدخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الإستهلاك.

ب - معدل االفائدة:

يختلف الإقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكون الإدخار في الإقتصاد الوطني، ففريق منهم يرى أن إنخفاض معدل الفائدة يسهم في إرتفاع حجم الإدخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الإنخفاض في حجم الإستثمار وفي الدخل القومي، وعلى النقيض من ذلك يرى هذا الفريق أن إرتفاع معدل الفائدة يقود إلى إنخفاض حجم الإدخار نتيجة للنقص الذي يحدثه ذلك الإرتفاع في حجم الإستثمار وفي الدخل القومي إذا ان الدخل اوالايرادات في نهاية المطاف هما مصدر كل الإدخار.

جـ - النظام المالي: إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول اوالايرادات إنخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذاعمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الإدخار.

د- درجة الإستقرار الإجتماعي والدولي: تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الإقتصادية والحروب في حجم الادخار

هـ - النظام الإقتصادي - الإجتماعي: هوالذي في نهاية المطاف توزيع الدخل على طبقات المجتمع، فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي.

٤- أهداف الإدخار

نستطيع ان نوجز اهم اهداف الادخار فيما يلي:-

١ -تحقـــــيق المزيد من الإنماء في مختلف مجالات التنمية الذي يؤدي الى الإســـــتثمار الجيد والإستقرار والإنتعاش الإقتصادي.
٢- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الإقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار.
٣- الحد من إرتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة من عرض السلع والخدمات.
٤- خلق تنمية إجتماعية كإمتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار.
٥- الحد من الإستهلاك الترفي والبذخ وهذا يحقق إستقرار إجتماعي.

ثانيا: تعريف الاستثمار:

الإستثمار هوالجزء من الدخل الذي يتم إدخاله في نطاق العمليات أو المشروعات الإستثمارية من أجل تكوين رأس المال فهويعكس مفهوم الإدخار وله عدة مفاهيم:
- المفهوم المالي: الإستثمار هو توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية .
- المفهوم المحاسبي: هوكل ما تنتجه المؤسسة لا لغرض البيع أوالتحويل وإنما لغرض البقاء في حوزتها

دوافع الإستثمار:

تنشأ الرغبة في الاستثمار لدى الشخص الطبيعي او المعنوي تبعا لعوامل نوجزها:-
١- إرادة التوسع .٢-ارادة التجديد .٣- الرغبة في تحسين ظروف العمل . ٤- دوافع خاصة (الفخر، الإستراتيجية(-

أهداف الإستثمار:

مهما كان نوع الإستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الإهداف التالية:

١- تحقيق العائد الملائم: فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على إستمرار المشروع ،
٢- المحـافظة على رأس المال: وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسـارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة .
٣- إستمرارية الدخل وزيادته: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الإضطراب والتراجع في ظل المخاطر حفاظا على إستمرارية النشاط .
٤-ضمان السيولة اللازمة: لاشك أن النشاط الإستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة اوشبه جاهزة لمواجهة إلتزامات العمل، لا سيما المصروفات النثرية اليومية تجنبا للعسر المالي الذي قد يتعرض له المشروع .

أنواع الإستثمار ونظرياته:

يمكن تصنيف الإستثمارات حسب المعايير التالية:
١- حسب المعيار القانوني: وتقسم إلى: -
أ- الإستثمارات الخاصة: يقوم بها أشخاص طبيعيون ومعنويين يسعون إلى تحقيق الربح بتملكهم وسائل إنتاج خاصة بهم
ب- الإســـتثمارات العامة: وهي المشـــاريع التي تعود فيها ملكية وســـائل الإنتاج للدولة وتهدف هذه المشـــاريع إلى تحقـــيق المنفعة العامة أولا ثم تحقيق الأرباح .
٢- حسب معيار النشاط الإقتصادي: أي حسب النشاط الإقتصادي وينقسم إلى:
ا- إستثمار زراعي . ب -إستثمار صناعي. جـ- إستثمار خدمي .

٣ - حسب معيار المستويات: أي حسب تأثير الإستثمار على العملية الإنتاجية ويقسم إلى ثلاثة مستويات:
أ- إستثمارات إنتاجية غير مباشرة: هي الإستثمارات التي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر لكنها تعد عاملا مباشرا في رفع معدلات الإنتاج والنمو الإقتصادي مثل: المباني القاعدية، تعبيد الطرقات ، بناء المطارات ، بناء السدود....
ب - إستثمارات إنتاجية طويلة المدى: هي تلك الأموال الموجهة لبناء) المعاهد ، مراكز الصحة والتكوين والتدريب والموارد البشرية) ويمكن تلخيصها الى:-
اولا: إستثمار في السلع والخدمات . ثانيا: إستثمار في الأصوال الثابتة كالآلات والعقارات والمعدات ... الخ .
جـ- إستثمار في الأصول المالية كالأسهم والسندات

العوامل المؤثرة على الإستثمار:

ويمكن توضيح العوامل المؤثرة على الإستثمار
١ - مبدأ الكفاية الحدية لرأس المال:- لغرض توضيح التغير في الكفاية الحدية لرأس المال ينبغي توضيح التغيير في سعر شراء السلع الرأس مالية ، وتوضيح التغير في صافي الدخل المتوقع وان المشكلة التي تواجه رجال الأعمال بإستمرار هي توقعاتهم حول هذه المتغيرات التي قد تكون متفائلة فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ويزداد الإستثمار بينما قد يسود رجال الأعمال موجة من التشاؤم فتؤدي إلى إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وينخفض الإستثمار وينعكس ذلك على الطلب الفعال والدخل والعمالة
٢ - التوقعات بحسب العوامل الاجتماعية والاستقرار التي قد تكون متفائلة فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ويزداد الإستثمار بينما قد يسود رجال الأعمال موجة من التشاؤم فتؤدي إلى إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وينخفض الإستثمار وينعكس ذلك على الطلب الفعال والدخل والعمالة.
٣- المتغيرات الخارجية على الإستثمارات منها إكتشاف أو موارد سلع أو مواد جديدة أو حدوث تقدم تكنلوجي أو تغير الظروف السياسية بالاضافة الى توقعات رجال الأعمال المتفائلة او المتشائمة

((العلاقة بين الإدخار والإستثمار))

رأيهم أن الإدخار هو المصدر الوحيد لعرض رؤوس الأموال النقدية، والإستثمار هو المصدر الوحيد لطلب رؤوس الأموال النقدية مما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة بإعتباره (ثمن) إستخدام رأس المال، هذا الإنخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة طلب رؤوس الأموال النقدية أي الإستثمار بالقدر الذي يجعله يتعادل مع الإدخار ، والعكس صحيح، بمعنى أنه عندما يقرر شخص ما إستثمار مبلغ من المال فهذا يعني زيادة طلب رؤوس الأموال النقدية بما يؤدي إلى رفع رأس الفائدة، هذا الإرتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة عرض رؤوس الأموال النقدية أي الإدخار بالقدر الذي يجعله يتعادل مع الإستثمار..

واخيرا نرجوا إننا توصلنا إلى توضيح مفهومي الإدخار والإستثمار وإلى الدور الذي يلعبه كل منهما في تحريك عجلة النمو الإقتصادي وذلك من خلال العلاقة الترابطية بينهما أي أن الإدخار مكمل للإستثمار وأن الإستثمار مكمل للإدخار وبوجود كل من الدخل والإستهلاك تتشكل تنمية إقتصادية ومن ثم إستمرار النشاط الإقتصادي، من هنا يمكننا طرح سؤال: ما علاقة كل من الدخل والإستهلاك في التأثير على التنمية الإقتصادية ؟ التي نأمل تناولها مستقبلا.

التدريب أساس التطوير والتنمية

الأستاذ طارق حسين علي

تطور مفهوم التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، فلم يعد مقتصرا على نمو الاقتصاد الذي يقاس بمعدل الدخل القومي وانما تحول هذا المفهوم الى تنمية الانسان وقدراته الذاتية بحيث اصبح الانسان غاية التنمية ووسيلتها في ان واحد تعتبر ادارة الموارد البشرية من اهم وظائف الادارة لتركيزها على العنصر البشري والذي يعتبر اثمن مورد لدى الادارة والاكثر تاثيرا في الانتاجية على الاطلاق ، ان ادارة وتنمية الموارد البشرية تعتبر ركنا اساسيا في اهداف غالبية المؤسسات حيث تهدف الى تعزيز القدرات وتمكين الدوائر والمؤسسات من استقطاب وتاهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية فالموارد البشرية يمكن ان تساهم وبقوة في تحقيق اهداف وربح للمؤسسة ، لذلك اهتم علماء الادارة بتدريب وتطوير العنصر البشري في المؤسسات لمعرفة المهارات المطلوب توافرها في الافراد المعنيين لشغل وظيفة معينة.

ان التدريب والتطوير هو العملية التي تقوم على تزويد الافراد بالمعلومات والخبرات التي تؤدي الى رفع معنوياتهم والمهارات اللازمة لاداء اعمالهم بفعالية مما يؤدي الى زيادة الانتاجية وتقليل الحاجة للاشراف عن قرب وتخفيض حوادث العمل وتعميق المعرفة المتخصصة وتعزيز استقرار ومرونة التنظيم .

ان رفع كفاءة الاداء الجيد امر لا يعالج عن طريق الحوافز المالية او المعنوية فقط رغم اهميتها وانما يحتاج الى فهم الظروف السائدة في الاجهزة الادارية والبيئة التي تعمل في اطارها ، فالوارد البشرية في بيئة العمل تتاثر بالظروف الاجتماعية مثل ظروف مؤسسات العالم النامي والتزاماتها الاقتصادية والادارية التي تشكل احد اسباب انتشار الفساد الاداري والمالي وينعكس ذلك على اداء العاملين في بيئات العمل المختلفة ، الامر الذي يستدعي ان يكون هناك عملية اعادة توزيع واستغلال للموارد البشرية الحالية وتوجيهها نحو الاهداف المطلوبة ، مع توفير التدريب المناسب للحصول على موارد جديدة مؤهلة عن طريق تفعيل برنامج تطوير الكوادر العاملة في المؤسسات وتوفير التدريب المستمر لانتقاء المؤهلين استنادا الى الكفاءة والاستحقاق الوظيفي.

ان تدريب وتطوير الكوادر والموظفين العاملين في مختلف المؤسسات لا بد ان يستند الى استراتيجية مدروسة تراعى فيها الاولويات والامكانيات المتاحة والمجالات المستهدفة وتكون هذه الاستراتيجية محددة بسقف زمني لانجاز المراحل المتعاقبة فيها وهو ما تعبر عنه وتمثله نشرات التدريب .

ان تدريب وتطوير الكوادر والموظفين العاملين في مختلف الدوائر والمؤسسات يحتاج الى ادخال منظومات تدريبية جديد ولمختلف المستويات تلائم انواع النشاط الجديد الذي تحتاجه المؤسسات التي لم تكن المنظومات التدريبية التقليدية السابقة تلبي احتياجات التوسع ومواكبة التطور واحداثه في العمل الاداري والمهني ، لذا نسعى من خلال تدريب وتطوير الكوادر والموظفين العاملين الى توفير القيادة النشطة المؤمنة بسياسات العمل الجديدة والواعية لها على اساس علمي ، بحيث تضمن اقصى امكانيات النجاح.

ان الهدف الاساسي العام لتطبيق نظام الجودة (iso) في التدريب لازال يشكل محصلة جهود المؤسسات التدريبية بشكل عام لذا تعددت الاجتهادات في تحديد مفهوم الجودة في التعليم والتدريب وعناصرها ومعاييرها.

تتضمن عناصر الجودة الشاملة ((isoفي التدريب وا يلي:

١. المادة العلمية. وتشمل ما يلي:

أ. البرامج .

ب. المناهج.

٢. هيئة التعليم. وتشمل ما يلي:

أ. حملة الشهادات العليا.

ب. خبراء (حاصل على شهادة خبرة في اختصاصه)

تعتمد الخطة التدريبية على التخطيط الجيد لها من خلال تصميم الدورات التي تشمل اختيار الاهداف التعليمية ووسائل تحقيق هذه الاهداف (المنهج العلمي) واختيار الفئة المستهدفة وطرق تقييم الدورات (اختبار او مشروع او بحث) ووفق ما جاء اعلاه يتم اعداد الخطة التدريبية السنوية وفق المراحل التالية :

١. مرحلة التخطيط :من اهم المراحل في اعداد الخطط التدريبية وتشمل.

أ. تحديد المعاضل التي واجهت تنفيذ الخطط السابقة والمقترحات اللازمة لتجاوزها تلافيا للهدر في الوقت والجهد.

ب. دراسة المتطلبات التدريبية للمؤسسات واقتراح الدورات المطلوبة لتنفيذ هذه المتطلبات.

ج. تحديد متطلبات تنفيذ الدورات من مدربين ومناهج ومطبوعات ووسائل تعليمية وقاعات ....الخ

٢. مرحلة التنفيذ: وهي المرحلة المعنية بتحويل الخطط التدريبية الى واقع ملموس وتشمل.

أ. تصميم الدورات بشكلها النهائي بحيث يتضمن اسم الدورة ومدتها والفئة المستهدفة وخلاصة عن الاهداف التدريبية وتوقيتاتها والجدول المعد لهذا الغرض اضافة الى مكان الدورة والجهات المستفيدة منها.

ب. تهيئة القاعة الدراسية او اماكن التريب العملي وكافة الوسائل التعليمية المساعدة من مطبوعات ووسائل ايضاح ومساعدات التدريب .

ج. التقييم والتقويم:وهي عملية مستمرة في كل المراحل (التخطيط والتصميم والتنفيذ والتطوير).

٣. مرحلة التطوير: وهي ليست عملية مهمة واساسية فقط بل هي جوهر عملية التدريب وتتم فيها مراجعة وتنقيح الدورات ومناهجها وهي عملية مستمرة وعلى عدة مراحل وتشمل.

أ. مراجعة الدورات ومناهجها عن طريق الباحثين والخبراء والطلاب(من خلال نماذج الاستبانة التي توزع على الطلاب لمعرفة ارائهم بالدورات) والجهات المستفيدة (من خلال التغذية العكسية)

ب. اضافة عناوين تدريبية جديدة او تغيير بعض المناهج لمواكبة التطورات العلمية والتقنية التي تستحدث في مجالات العمل المختلفة.

ج. تعديل الخارطة التدريبية وحسب متغيرات الحاجاة التدريبية للمؤسسات المستفيدة من التدريب .

ان العلاقة الجدلية بين مفهوم القوة والقدرة والمعرفة تؤدي الى ان يكون مسار التقدم بالمؤسسة افقي ومسار التطور بالمؤسسة عمودي ولكي تكون خطة التطوير فاعلة ومؤثرة يجب ان تتمتع بخصائص الشمولية والاستمرارية والدقة والتنوع والمرونة والابداع ، وعند اعداد اية خطة تطويرية من المهم ان تغطي كل الجوانب التي تشكل بتكاملها عملية تدريبية متقدمة ومثمرة تحقق الاهداف وتواكب تقدمها وتوسعها، ويعتبر الزمن من العوامل المهمة في انجاز العملية التدريبية ابتداءا من التخطيط وحتى انجاز الاهداف المرجوة وهذا يتطلب اختصار عملية التحضير والاعداد والتبليغ عن الدورات واستقبال استجابات المؤسسات وترشيحاتها لجعلها سريعة وقادرة على تحقيق الاهداف

الأزمة المالية وأقتصاد السوق وفعاليته في واقع السوق العراقي

مما لاشك فيه ان العراق يمر بفترة اقتصادية ومالية صعبة وحساسة للغاية وخاصة بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وأتجاه اقتصاده بعد العام ٢٠٠٣ الى أقتصاد السوق.

نشأت فكرة الاقتصاد الرأسمالي بأن للأفراد الحرية في أختيار أو عمل اي مشروع اقتصادي دون قيود، هذه تعريف مبسط لاقتصاد السوق..

نصير كاظم عبيد
إقتصادي وأكاديمي

تقوم فكرة اقتصاد السوق على مبدأ العرض والطلب والمنافسة الحرة داخل السوق وترك الأسعار بدون أي قيود أو محددات حيث يكون العرض والطلب هو الفيصل في تحديدها ماعدا الأساليب الاحتكارية التى تفرضها السوق.

ويعتمد السوق الحر على الملكية الخاصة للأفراد أو المؤسسات أو شركات. و وجود نظام اقتصاد السوق الحر فى كثير من الدول لا يعنى أبدا أن هناك تغيب من الدولة والقطاع العام فى تنظيم الحياة الاقتصادية داخل المجتمع وانما يكون بموازاتها ويدخل كمنافس حاله حال القطاع الخاص حيث يكونان طرفان في معادله واحدة ضمن مبدأ المنافسة .

ويقوم اقتصاد السوق على مبدا العرض والطلب اضافة الى تنافسية في الاسعار وجودة المنتوج وفق سياقات وضوابط لزيادة النمو الأقتصادي.

ان واقع السوق العراقي بعد عام ٢٠٠٣ اتجه بوصلته نحو اقتصاد السوق من خلال اغراق السوق العراقي بمختلف البضائع ومن مختلف المناشيء من خلال القطاع الخاص المتمثل بشركات الخاصة والتجار الذين كان لهم الدور البارز على واقع السوق العراقية فنتشرت البضائع وتنوعت السلع وكان للمواطن حرية الاختيار مما اسهم في وضع اسس حركة سوق تجاه البضائع وسلع من ما هو مرغوب او غير مرغوب فية وهذا ظاهرة ايجابية في اقتصاد السوق العراقي لكن مما يشكل عليه فقدان الضوابط الرقابية مثل معرفه جودة المنتوج وغياب الرقابة على الجودة المنتوج ومعرفة البضاعة ذات الماركات العالمية من المقلدة ادى الى تذبذب من حيث العرض والطلب على اي سلعة في فترات زمنية مختلفة.

ان تفعيل الدور الرقابي على جودة المنتوج او سلعة يلعب دورا هام يعزز فيه حق المواطن ويحميه من الاستغفال من خلال وضع ماركات عالمية على بضائع مقلدة، وهنا ياتي دور الدولة في معالجة وتصحيح انحرافات السوق التي لا تقوم على اساس المنافسة ولا على اساس الجودة والمتانه والاسعار.

ان دور الدولة الرقابي له دور بالغ الاهمية من خلال نشر مواقع الفحص والتقييس والسيطرة النوعية في منافذ الحدودية والكمركية أضافه الى نشر لجان لرقابة ظاهرة الغش الصناعي كل هذه الامور يمكن للدولة لعب دور مهم فيها لنمو حركة السوق وحماية المستهلك.

من هنا يمكننا الاستنتاج ان لا يمكن تبني اقتصاد السوق بدون وجود جهاز رقابي رصين قائم على اسس علمية لدعم اقتصاد السوق وفي نفس الوقت حماية المستهلك العراقي بالاضافة الى المنتوج والصناعات الوطنية.

أن الأعتماد على الصادرات النفطية بشكل شبه كامل وأهمال مختلف القطاعات سواء كانت زراعية أو تجارية أو صناعية مع تبني فكرة السوق (أقتصاد السوق) جعل الأقتصاد العراقي هش وغير مستقر في ضل المتغيرات العالمية والتغيرات الحاده في أسعار النفط مما يدفعنا بالتفكير الجدي في تنمية القطاعات الأنتاجية المختلفه وتوفير الدعم الكامل للمنتوج العراقي .

مصرف آشور الدولي
يفتتح فرعه الجديد في محافظة السليمانية

برعاية السيد / آسو فريدون ، محافظ السليمانية وبحضور نخبة من المسئولين وممثلي القطاع الاقتصادي والمصرفي ومسئولي المحافظة وكبار الشخصيات ، تم افتتاح فرع مصرف آشور الدولي للأستثمار في محافظة السليمانية يوم الاحد الموافق ٢٠١٥/١١/٨ .

حضر حفل الافتتاح ممثلوا مجلس ادارة مصرف الاشور الدولي الذين اشادوا بالدعم الذي تقدمه المحافظة والبنك المركزي لتشجيع تطور القطاع المصرفي ما ينعكس على تطوير البنية الاقتصادية للمحافظة والاثر الايجابي لذلك على البنية الاجتماعية للمجتمع والمشاركة الفعلية في حل مشاكل البطالة والفقر وزيادة المشاريع المثمرة وبالاخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

من جهته اشار السيد عبد الرحمن صالح رشيد ، المدير العام للبنك المركزي بالسليمانية ، الى تقدير المحافظة للخطوة البناءة التي اقدم عليها المصرف بافتتاح فرع متكامل لتقديم خدمات مصرفية مميزة تضاهي افضل المصارف العالمية من حيث التجهيز والاعداد ، ونوه الى ان البنك المركزي على استعداد تام لبذل كافة الجهود لتذليل العقبات التي تواجه تطور العمل المصرفي في العراق ، واعتبر ان وجود مصرف آشور الدولي بمحافظة السليمانية وبما يمتلكه المصرف من ملائة مالية قوية ، ودوره خلال السنوات السابقة بتزويد المحافظة بالخدمات المصرفية المتنوعة التي لمسها البنك المركزي يعتبر خطوة هامة واساسية لتعزيز العمل المصرفي في المحافظة ، داعياً الى مزيد من التعاون في الفترة المقبلة.

وعبر ممثلوا الادارة التنفيذية للمصرف عن امتنانهم للادارة الرشيدة في المحافظة لما وجدوه من دعم وتشجيع للسعي في تقديم افضل الخدمات المصرفية لسكان هذه المدينة الواعدة .

ان رسالة مصرف آشور التي تتركز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور شامل بالتعاون مع البنك المركزي العراقي وباقي المصارف الاهلية ، باعتباره مشروعا وطنيا هادفا يجب ان يحظى بكل الاهتمام والرعاية .

هذا وقت تجول الحضور في الفرع واطلعوا على التجهيزات الحديثة وطبيعه الخدمات التي يقدمها المصرف ، واشادوا بالمستوى الرفيع الذي يتميز به الفرع والذي يؤهله لتقديم ارقى الخدمات المصرفية .

السوق المالية صورة الاستثمار غير المباشر

د. سلام سميسم
خبيرة مصرفية

القسم الاول

تعريف الإستثمار:
توظيف الأموال للحصول على أرباح تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة.وينقسم الى
الاستثمار المباشر:ويكون هذا الاستثمار في الأصول الحقيقية مثل العقارات والمشاريع المختلفة.
الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار المالي: ويكون في الأوراق المالية من أسهم وسندات والذي يتم من خلال البورصة.فالمستمرين الذين يرغبون بالتعامل في البوصة يجب أن تكون لديهم القدرة على الاستثمار بالمدى الطويل وأن يكون هدفهم الأساسي العائد المرتفع المرتكز على الاستثمار الطويل الأجل وليس الربح السريع المتأتي من عمليات المضاربة غير المدروسة

السوق المالي:
عبارة عن من مجموعة من الأفراد والمؤسسات والأدوات والإجرات والذي يعمل على التقاء وحدات الفوائض النقدية مع وحدات العجز النقدي، ويعتبر المرآة التي تعكس الأوضاع الإقتصادية والفرص الاستثمارية المختلفة في حشد المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية وتوجيها من وحدات الفائض إلى وحدات العجز لاستغلالها في المشاريع الاقتصادية المختلفة والتي تساعد في دفع عجلة الاقتصاد وتوسيع قنوات الاستثمارات المحلية

أنواع الأسواق المالية:
*السوق النقدية :وهي السوق التي يتم فيها تداول الادوات المالية قصيرة الأجل وفي العادة تكون تواريخ استخدامها أقل من سنة ،وتهدف إلى توفير السيولة، ومن الأمثلة عليها أذونات الخزينة وشهادات الإيداع.
*سوق رأس المال : وهي السوق التي يتم فيها نداول الادوات المالية طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات وتهدف الى تحويل الفوائض النقدية الى وحدات العجز لفترة أكثر من سنة وتتكون من :
-السوق الأولية:ويتم من خلالها بيع الأوراق الملية المصدرة لأول مرة والتي تسهم في زيادة التكوين الراسمالي.
-السوق الثانوية : والتي يجري فيها التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها والاكتتاب بها وذلك في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

الأوراق المالية:
هي اي حقوق ملكية أو دلالات أو بيانات متعارف عليها أنها أوراق مالية سواء كانت محلية أو أجنبية .
*أدوات الاستثمار في الاوراق المالية :الأدوات المالية (الأسهم والسندات)
صناديق الاستثمار
شهادات الإيداع
ايصالات الإيداعات الدولية
المشتقات والخيارات

استراتيجية الاستثمار الناجح:
أولا: تحديد المركز المالي :يجب أن يتم الاستثمار في المبلغ المالي الفائض عن الحاجة لأن الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب فترة طويلة الأجل.
ثانيا: تحديد الهدف:ويجب أن يعكس الاستثمار أهداف المستثمر ،من حيث طبيعة العائد المرجو تحقيقه ،ويجب تحديد التوقيت الملائم للحصول على هذا العائد.
ثالثا: حجم المخاطر التي يتم تحملها :كلما كان العائد المرجو أعلى كلما كان على المستثمر تحمل مخاطر أعلى.
رابعا: التسلح بالمعرفة:ضرورة المعرفة التامة بكافة الأدوات الاستثمارية المتاحة والمعلومات المتوفرة عنها من معلومات عامة ومالية وجوهرية ،وضرورة الإلمام بكيفية قراءة المعلومات المالية المتوفرة عن الأدوات المالية المتداولة.
خامسا : بذل الجهد والوقت:للبحث عن المعلومات حول الورقة المالية التي يرغب بالاستثمار بها وتحليل هذه المعلومات للوصول الى قرار استثماري سليم .
سادسا: الواقعية والتنوع:فالاسواق المالية عرضة للارتفاع والانخفاض والعوائد لا تتحقق بسرعة لذلك يحمي الاستثمار طويل الأجل المستثمر من التقلبات اليومية، كما يقلل التنوع في الأوراق المالية وفي اجال الاستثمار درجة المختطر الى حد بعيد.
سابعا: معرفة المستثمر لحقوقه:يجب أن يعرف حقوقه التي حفظتها التشريعات والقوانين.وعليه حضور اجتماع الهيئات العامة للشركات واستلام أرباح الأسهم وردیات الاكتتاب في مواعيدها.

وتعتبر أسواق الأوراق المالية أحد ثلاثة عناصر لأسواق المال (Financial Markets) والمكونة من:
سوق النقود الذي يقوم الجهاز المصرفي فيه بالدور الرئيسي.
سوق رأس المال الذي يتكون من بنوك الاستثمار وشركات التأمين.
سوق الأوراق المالية حيث يتم التعامل فيه بالأوراق المالية من صكوك الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والبنوك أو الحكومات أو غيرها من المؤسسات والهيئات العامة وتكون قابلة للتداول.
يمكن تقسيم الأوراق المالية إلى سوقين سوق أولي وسوق ثانوي.
السوق الأولي (Primary Market) او سوق الإصدار: هو السوق الذي يكون فيه البائع للورقة المالية (السهم أو السند) هو مصدرها الأصلي. مثال: عندما تعتزم شركة جديدة طرح أسهمها في السوق للاكتتاب العام* أو حين تقوم شركة قائمة أصلا بإصدار سندات جديدة أو أسهم فإن تلك الأسهم والسندات يتم طرحها في السوق الأولي. السوق الثانوي (Secondary Market) هو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأسهم والسندات التي سبق إصدارها والتي يتم التداول بها بين المستثمرين. مثال: طالما أن المصدر الأصلي لتلك الأسهم والسندات غير مضطر إلى استردادها (Redeem) قبل تاريخ استحقاقها* فإن هذه السوق تسمح للمستثمرين باستبدال هذه الأوراق بالنقدية قبل هذا التاريخ

ويقسم السوق الثانوي إلى أربعة أسواق:

سوق يتكون من السماسرة العاملين بالسوق المنتظمة.

وسوق آخر يشمل السماسرة غير الأعضاء في السوق ولكن لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية.

سوق ثالث ويتكون من بيوت السمسرة من غير أعضاء الأسواق المنظمة ولهم الحق في التعامل في الأوراق المسجلة بتلك الأسواق.

وسوق رابعة وأخيرة وهي التي يتم التعامل فيها مباشرة بين الشركات الكبرى والتي يكون الهدف منها استبعاد السماسرة لتخفيض نفقات الصفقات الكبرى.

وتشمل السوق الثانوي أيضاً على نوعين من الأسواق هما:

الأسواق المنظمة: تتميز بوجود مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء (البورصات) ويدار هذا المكان بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق. ويشترط التعامل في الأوراق المالية أن تكون تلك الأوراق مسجلة بتلك السوق.

السوق غير المنظمة: يستخدم هذا الاصطلاح على المعاملات التي تتم خارج السوق المنظم* حيث لا يوجد مكان محدد لإجراء التعامل. ويقوم بالتعامل ببيوت السمسرة من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات السريعة التي تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين* ومن خلال هذه الشبكة يمكن للمستثمر أن يختار أفضل الأسعار.

لكي يطلق على سوق الأوراق المالية جيداً* ينبغي أن تتوافر فيه بعض السمات والمواصفات منها:

توافر المعلومات والبيانات: أي أن يكون باستطاعة المشاركين في السوق الحصول على المعلومات حول حجم وأسعار التعاملات السابقة (البيع والشراء) في وقتها (Timely)وبدقة تامة (Accurate)

توفر السيولة: وهي القدرة على بيع وشراء الأصول بسرعة وسهولة (تسمى أيضاً Marketability)أي صلاحية الأسهم للعرض في السوق)، وبسعر محدد ومعروف(* Known Prices) اي عدم حصول تغير كبير وفجائي في سعر السهم بين معاملة وأخرى إلا إذا توافرت معلومات جديدة هامة وجوهرية.

العمق: أي وجود عدد كبير من البائعين والمشترين المحتملين الراغبين في إجراء المعاملات بأسعار تزيد أو تقل عن سعر السوق الجاري.

انخفاض كلفة التعاملات: كلما كانت الكلفة منخفضة كلما كان السوق أكثر كفاءة* وتقاس على أساس نسبتها إلى قيمة المعاملة (Percentage of Value of Trade)* وتسمى الكفاءة الداخلية.

يفضل المشاركون في السوق أن تتعدل الأسعار بسرعة وفقاً للمعلومات الجديدة (الخارجية) فيما يتعلق بالعرض والطلب على الأصول

تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال. وقد وجدت أسواق الأوراق المالية في الأساس لتشبع رغبات وحاجات المتعاملين* ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمتها المعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات. هذا وتعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات. وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي يعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة والمبادأة الفردية والجماعية.

تستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها ومن الدور المتعدد الأوجه والجوانب الذي تقوم به* فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي* تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته* وفي الوقت عينه تتأثر به* مما يحدث بالتالي آثاراً جديدة. كما تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي* وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية* وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات

فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سليمة أمام الأفراد ولا سيما صغار المستثمرين* كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب. كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات. وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك من خلال:

توفير الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وحماية الأطراف المتبادلة.

القدرة على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع* ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة.

رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في أسواق الأوراق المالية وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي.

المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي.

تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها.

تلعب سوق الأوراق المالية (البورصة) دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية للدول* لما تتيحه هذه السوق بمؤسساتها المالية من قدرة على التمويل والاقتراض* من خلال الدخول في الاستثمار المباشر في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات الجديدة بالاكتتاب العام* أو التي تقوم بزيادة رأسمالها* أو التي يتم تخصيصها.

وسوق الأوراق المالية هي السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراءً على نحو تشكل فيه إحدى القنوات الرئيسة التي ينساب المال فيها بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة في الاقتصاد* ما يساعد على تعبئة المدخرات وتنميتها وتهيئتها للمجالات الاستثمارية التي يحتاج إليها الاقتصاد القومي.

ويتوزع الاستثمار في الأوراق المالية بين الاستثمار طويل الأجل (شراء الأسهم والاحتفاظ بها)* والمضاربات. والمضاربة هي عملية بيع أو شراء يقوم بها مستثمرون خبيرون في السوق للانتفاع من فروق الأسعار* للاستفادة من السعر الحالي.

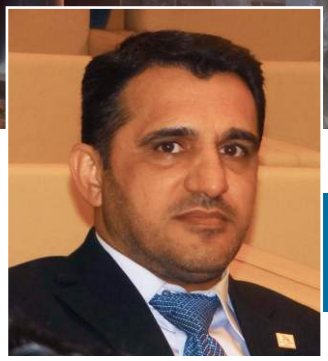

الصناعة العراقية .. إلى أين ؟

المستقبل المجهول للصناعة العراقية اكثر مايثير الجدل لدى اغلب الصناعيين في العراق ، والسبب وراء تراجع الصناعة العراقية هو عدم وجود خطط كفيلة بالنهوض بها طيلة المرحلة الماضية وعدم وضع خطط ستراتيجية للمشاريع الصناعية في العراق، كما ان مثل هذه المشاريع تحتاج للدعم الحكومي والمتابعة.

محمد عبد الحميد موسى
سكرتير التحرير

كما ان الصناعة العراقية كانت تُشكل اربعة عشر بالمئة من حجم الدخل القومي وتُعد من الأفضل بالمقارنة مع دول الجوار، إلا أنها شهدت انتكاسة كبيرة بعد العام ٢٠٠٣ لاسباب اهمها الاهمال وإغراق السوق المحلية بالاستيراد الخارجي.

وبحسب صناعيين فأن المشاريع الصناعية ولاسيما المحلية بحاجة إلى ملياري دولار سنوياً ولمدة عشر سنوات للنهوض بها من جديد إضافة إلى تأمين مساحة سوق كافية للبضائع والسلع العراقية الامر الذي يستدعي الحكومة لاعادة النظر من اجل الخروج من واقع الصناعة العراقية الحالي.

كانت الصناعة العراقية خلال الثمانينيات تمر بمراحل متقدمة من ناحية الجودة والكفاءة خاصة الصناعات الكهربائية والثقيلة ، اذ عانت هذه الصناعات منذ اكثر من ١٥ عام من الاهمال واصاب كل مفاصلها الشلل التام ، ومن هذه الصناعات منتوجات ذات جودة عالية كالتلفزيونات والمراوح وسلع اخرى متنوعة على الرغم من انها كانت بأمتياز من دول صناعية معروفة كاليابان ، اضافة لصناعات الحديد والصلب .
ومن المفروض ان تكون الصناعة العراقية هي الركيزة التي يعتمد عليها الاقتصاد وان تضاهي بجودتها منتجات الدول المتقدمة ، الا اننا لاحظنا التراجع الكبير للصناعة العراقية واختفاء المنتج العراقي من السوق ، فضلا عن اغراق السوق بمنتجات رديئة لا تلبي حاجة المستهلك ما يجعلنا نتسائل اين اصبحت الصناعة العراقية وهل من سبيل لانقاذها؟

ان السبيل والطريق الوحيد لانقاذ الصناعة العراقية من هذا المأزق هو التوجه الى دعم المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وهذا ما توجه اليه البنك المركزي العراقي من خلال المبادرة التي اطلقها مؤخراً بمشروعه الوطني لدعم القطاعات الصناعية والزراعية والسكن لتقديم القروض التي تسهم في بناء قاعدة الصناعة الوطنية من خلال القطاع الخاص .
نتأمل خيراً من هذه المبادرة التي ستكون حجر الاساس لبناء اقتصاد وطني متين وتوفير فرص عمل للعاطلين وتوفير مردود مالي والقضاء على ظاهرة البطالة والفقر ..

مصرف الخليج التجاري... مشاركة متميزة في معرض بغداد الدولي

شارك مصرف الخليج التجاري في معرض بغداد الدولي بدورته ال (٤٢) وشهد اليوم الاول افتتاح المعرض من قبل السيد رئيس الوزراء الدكتور (حيدر العبادي) والذي قام بزيارة جناح المصارف العراقية الخاصة واثنى على الدور الكبير والريادي الذي تلعبه في دعم المسيرة الاقتصادية كما زار جناح مصرف الخليج التجاري السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور (علي العلاق) وكان بأستقباله المدير المفوض للمصرف الانسة (يسرى رديف الناصري) وثمن السيد المحافظ الدور المتميز الذي يلعبه المصرف في مجال الخدمة المصرفية والمشاركة الفعالة في جميع المحافل الاقتصادية.

السيد وزير التجارة وكالة
والسيد المدير الاقدم لدائرة العلاقات العامة

ولعبت دائرة العلاقات العامة طيلة ايام المعرض دوراً بارزاً من خلال الترويج عن خدمات المصرف للجمهور الوافد للمعرض كذلك عقد اللقاءات مع العديد من الشخصيات الاقتصادية وممثلي الشركات بالاخص الشركات التى تتميز في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمة المصرفية الالكترونية وتقديم الضيافة والهدايا لجميع الزوار وفي ختام المعرض حصل المصرف على درع للابداع والتميز مقدم من رابطة المصارف العراقية الخاصة وشهادة تقديرية مقدمة من دائرة المعارض العراقية.

السيد محافظ البنك المركزي العراقي مع الانسة المدير
المفوض والسيد المدير الاقدم لدائرة العلاقات العامة

وفي اليوم التاسع من المعرض زار جناح المصرف السيد وزير التجارة وكالة السيد (محمد شياع السوداني) وكان بأستقباله المدير الاقدم لدائرة العلاقات العامة للمصرف والكادر القائم على الجناح اطلع فيها السيد الوزير على الخدمات التي يقدمها المصرف وابدى اعجابه بتلك الخدمات وبالاخص القروض التي تعنى بدعم المشاريع بمختلف القطاعات والتي تسهم في الحد من البطالة من خلال توظيف الشباب كذلك الخدمات الالكترونية المتميزة من خلال تدريب كوادر المصرف بحرفية عالية ومواكبة اي تطور حاصل في مجال الخدمة المصرفية الالكترونية.

جناح المصرف في معرض بغداد الدولي

النفط مقابل السلام

لينا الموسوي

ان عنوان المقال (النفط مقابل السلام) قد يبدو غير غريبا للقارئ من اول وهله وقد يبدو مألوفا ، ربما يكون المواطن العراقي قد تداول في السابق جملا تحمل نفس الوزن ، لكنها اطلاقاً ، لا تحمل نفس المعنى.... مثل النفط مقابل الغذاء ، النفط مقابل الدواء ... ولكن الامر هنا مختلف تماما فالى اي حد يجب ان تتغير الاوضاع ، كي يكون النفط" مقابلاً للسلام ذات يوم ؟

فكرة جديده ، واكثر انسانيه و"عداله"الى حدٍ ما... فعلى مستوى العراق ، البلد الذي يحتل المرتبه الخامسة في احتياطي النفط "عالمياً"، والمرتبه الثالثة،بعد السعوديه وايران ، بـ احتياطي النفط "اقليمياً " ، أقل ما يُمكن ان توفره هذه الثروة لشعبها و حكومتها ، هو التمتع بـ "سلام طبيعي"...سلامٌ يمنح المواطن فرصة كاملة لمُمارسة حق "الاختيار"...اختيار من يرأسه ، اختيار من يمثله ، وكذلك...اختيار من الذي من الممكن ان يخوض "الصراع" معه ولاجله ؟

وان كانت السياسة لُعبه ولكن ليس من المعقول ان يبقى "بلد" ما ، محافظاً على مستوى "خسارته" في هذه اللعبه ....لـ سنواتٍ طويله ، ولعدة اجيالٌ متعاقبة هذه اللعبه "-فالسياسه تتطور قواعدها وتتغير ثوابتُها كُل يوم ، وكل دقيقه من هذا اليوم فما الذي يمنع العِراق يا ترى من مواكبة هذا التغيير ؟

ان المجتمع الدولي باكمله ، بات في "القرن الواحد والعشرين من تاريخ البشريه" ، مرهون بالثروة النفطيه ، فهو المصدر الاول للطاقه "وهذه المعلومه ليست بـ جديده" ، اذن ما الذي يجعل بلد بمستوى العراق يفتقرالى السلام الذي يتمتع المجتمع الدولي به او اغلب اعضاؤه ، وهنا لا ارغب بتحميل المجتمع الدولي "كامل" المسؤوليه بـ ما حصل ، وما يحصل ، وما قد يحصل ولكن لا يخفي انها قد تتحمل بعض المسؤوليه بالتأكيد !!...

حسناً ان اجتمع "الشعب" العراقي بكل اطيافه وقومياته، احزابه ، و حكومته ، على تبني شعار النفط مقابل السلام والتمسك به ستتغير العديد من مجريات الامور،تترأسها "نظرة الدول الصناعية الكبرى" لـ حجم تأثير "العراق" على من حوله اقليمياً وعلى العالم بأكمله (دولياً) ، في حال ان الاجيال السياسية الجديده منهم قد نست او تناست حجم تأثيره.

ان المواطن العراقي لديه كامل الاستعدادات للعمل ، لـ النهوض صباحاً، و لتحمل "شدة المناخ وقسوته"...لديه الامكانات التي تؤهله لـ تحسين معيشته ، ومعيشة الاجيال القادمة منه ، لكنه فقط ...يرغب بالسلام الذي لا يحوي بين طياته مفخخات واسلحة منتشره كـ انتشار الغذاء".....والمزيد المزيد من الدول المتآمرة ، حقاً ان العراق لم يعد يستطيع ان يهُب ضحايا اكثر ، او ان يتكبد المزيد من الخسائر...لاجل "سياسة" لا تحكُمه ولا يستطيع هو، ان يحكُمها !!..نحن كي نستطيع أن نمضي قِدماً لتحسين الوضع "الحالي" ، كي نتخلص من التقشف ،ورفيقه"الانكماش" ، وكل الامراض الاقتصاديه التي تصيب شرايين قلب العراق لسنا بحاجه لـ اكثر من "السلام"...

السؤال هنا هل المجتمع الدولي ، والدول المستهلكه للطاقة ، والمستغنية بوجود تِلك الطاقة تمتلك الاستعداد لـ منح العراق "جزءاً من هذا السلام الذي اصبحت جل امنيات المواطن العراقي هو "الشعور به؟

كل البلدانِ تستطيع النهوض من غفوتها ، والخروج نهائياً..من ازماتها....لكن فقط ، بوجود السلام..والتاريخ الماضي والمعاصر يثبت صحة"كيف يمكن للدول ان تبني نفسها بـ نفسها" وتساهم وبشكل فعال بـ ادارة "شؤونها ، وشؤون من هم اقل حظِا بالموارد منها"....

و اليابان ، ودول الخليج من حولنا ،هي اقرب مثال...حين لم تنل من مواطنيها الاوضاع السياسيه ولا الاجتماعيه شيء...فالسياسه انحسرة في مضمار "السياسيين"، اما السلام فكانت "اهميته" لا يُمكن التنازُل عنها مُطلقاً ، او الخنوع لـ اراده تُجابه وجود تِلك الاهمية .

فالعراق لا يرغب ان يُساهم سِوى "بالتعاون الدولي" الذي يشغل عقول وكتابات المفكرين في جميع انحاء هذا العالم والتعاون الدولي هذا ، لا يتحقق ، الا بـ وجود عدلٍ من نوع اخر..

عدلٍ يُمكن العِراق من استرداد جُزء من سلامُه ذاك الذي اصبح شحيحاً، كـ شحة المياه في الاهوار حالياً !العراق يُطالب بـ وجود عدلٍ يتحقق بين الدول الكبرى والدول النامية التي تساهم وبشكل فعال "بـ ادامة عظمة تلك الدول العظمى من بين تِلك الدول "العراق" .النفط مقابل السلام ، والسلام مُقابل "النِفط" نوع من انواع المساومه رُبما...لكن ، لِم لا!

مجلس النواب العراقي يصوت على قانون المصارف الاسلامية وقانون مكافحة غسيل الاموال

صوت مجلس النواب بجلسته الاعتيادية ليوم ٢٠١٥/٩/١٦ على مشروع قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والمقدم من لجان المالية والنزاهة والامن والدفاع والقانونية بهدف الحد من عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب التي اصبحت متفاقمة في العصر الحاضر الى حد كبير وتسارع التطور التكنلوجي في العمل المصرفي وقطاع الاموال والذي اتاح التنوع في اساليب الاحتيال المالي ولما يسببه ذلك من اثار ضارة على الاقتصاد والمجتمع ومواجهة الانشطة الاجرامية ومكافحة اساليبها المستجدة والحد منها وللحاجة الى تأسيس مجلس ومكتب لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب تمارس المهام ذات الصلة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتقرير عقوبات لمرتكبي تلك الجرائم.

كما صوت مجلس النواب العراقي بالأغلبية على مشروع قانون المصارف الإسلامية.

وقال مصدر برلماني ، إن "مجلس النواب العراقي صوت خلال جلسته الـ٢٥ ليوم الخميس ٢٠١٥/١٠/١ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثانية على مشروع قانون المصارف الإسلامية.

يذكر أن مجلس النواب العراقي عقد جلسته الـ٢٥ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثانية برئاسة سليم الجبوري وحضور ٢٤٨ نائباً، فيما يتضمن جدول أعمال الجلسة التصويت على خمسة مشاريع قوانين والقراءة الثانية لثلاثة أخرى.

الطريق إلى التنمية

الشراكة الدولية والالتزام والمرونة عوامل لا غنى عنها لتحسين الوضع العالمي

كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي.

يقول الفيلسوف اليوناني سينيكا «من لا يعرف إلى أي ميناء يُبحر، فما من رياح ستكون مواتية له». وبعد مرور ألفي عام، تظل هذه المقولة تذكرة خالدة بأهمية تحديد الهدف. فرغم التهكم الذي عادة ما تُقابَل به الطموحات الكبار، تظل قيمة الهدف حقيقة لا مراء فيها—فعلى هَدْيِه تستنير العقول وفي ضوئه تصاغ الشراكات، وفي نهاية المطاف تتضح الحلول.

وتكتسب مقولة سينيكا أهمية خاصة هذا العام، مع التقاء ممثلي المجتمع الدولي للاتفاق على المرحلة التالية في عملية التنمية حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده، حيث تتخذ قرارات حاسمة شاملة—بدءا بإطار التمويل ومرورا بالأهداف البيئية وانتهاء بأهداف التنمية المستدامة التي تَخْلُف الأهداف الإنمائية للألفية. ومن غير المرجح أن تتكرر هذه الفرصة لفترة جيل كامل على الأقل.

وقد تحققت خطوات كبيرة منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. وتشمل هذه الخطوات تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية لتخفيض نسب معينة إلى النصف—تخفيض الفقر العالمي، واحتمالات وفاة الأطفال قبل سن الخامسة، ونسبة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم المياه الآمنة. إلا أن التقدم كان متباينا. ورغم أن عددا من البلدان النامية ارتقى إلى مصاف البلدان «الواعدة»، فإن بعض الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات تأخر عن الركب بصورة مأساوية.

ويجب أن نتأمل أيضا مدى تغير العالم على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد أصبح الاقتصاد العالمي مترابطا بصورة متزايدة من خلال التكنولوجيا والتجارة والتمويل، مما تسبب في زيادة التداعيات العابرة للحدود وأدى بالبلدان إلى تحقيق درجة أكبر من الاعتماد المتبادل. وفي مفارقة واضحة مع نهوض الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مُني الكثير من الاقتصادات المتقدمة بانتكاسات أحدثها الركود الكبير الذي أصابها بضرر بالغ.

مبادئ إرشادية

حين أنظر إلى الماضي، وأتأمل الحاضر، وأتفكر في المستقبل، أرى ثلاثة مبادئ تسترشد بها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

الشراكة: سيتطلب تحقيق أهدافنا الإنمائية شراكة شاملة لتنفيذ السياسات السليمة وتوفير الموارد اللازمة. ويعني ذلك التعاون بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبين هذه الاقتصادات والقطاع الخاص والمجتمع المدني—على الصعيدين الوطني والدولي.

الالتزام: ينبغي أن يبرهن كل شريك على التزامه المستمر لفترة طويلة بعد عام ٢٠٣٠. وبعبارة أخرى، يمكن أن تبدأ شرارة العمل بالإرادة الدولية، ولكن استمرارها لازم للحفاظ على الشعلة المضيئة.

المرونة: يجب التعامل مع الجهود الإنمائية بمرونة حيثما أمكن؛ فيتم تطويع السياسات بما يتلاءم مع الظروف المتفردة في كل بلد، مع ترك مجال للتكيف تبعا لتغير الظروف العالمية.

فكيف يمكن أن نترجم هذه المبادئ المرشدة إلى عمل واقعي يستهدف معالجة الفقر وتعزيز التنمية؟

الأولويات الوطنية

أود توضيح أمر في البداية، هو أن البلدان النامية هي الأقدر على قيادة مسيرتها التنموية، وإن لم يكن يُتوقع منها القيام بهذه المهمة وحدها.

ومن الشروط المسبقة في هذا الصدد أن تتوافر الأساسيات الصحيحة. ويعني ذلك تنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة—بما في ذلك احتواء التضخم، ودورات الانتعاش والكساد، والدين العام. وتؤدي مراكز المالية العامة القوية والاحتياطيات الدولية الكافية إلى تهيئة البلدان لمواجهة الصدمات المعاكسة التي تكون سيطرتها عليها محدودة أو معدومة. أما المؤسسات القوية فتعزز الثقة والرؤية الاستشرافية بما يدعم تنفيذ السياسات والاستثمار الخاص. ومع وجود هذه الأساسيات، يجب أن تتخذ البلدان خطوات إضافية لدعم التنمية.

ومن الأولويات في هذا الصدد تعبئة الإيرادات. ومع ضرورة المرونة الضريبية بين البلدان، ينبغي أن تتسم الضرائب بالبساطة واتساع القاعدة والإدارة الفعالة. وفي هذا السياق، تمثل شفافية الصناعات الاستخراجية عنصرا أساسيا أيضا.

وبعد تحصيل الإيرادات، يتعين استخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق التنمية كما يجب أن تدعمها إدارة مالية عامة قوية. ويكتسب تحسين إدارة المشروعات وممارسات التوريد أهمية خاصة

مع سعي الاقتصادات النامية إلى تلبية احتياجاتها الملحة من البنية التحتية من خلال الاستثمارات العامة—وكذلك الاستثمارات الخاصة في كثير من الحالات.

وبالفعل، يمثل القطاع الخاص شريكا أساسيا للتنمية. ويمكن أن يؤدي تطوير القطاع المالي— بحماية حقوق الدائنين على سبيل المثال—إلى التوسع في إتاحة الخدمات المالية الأساسية للأفراد والمشروعات الصغيرة. ويمكن أيضا أن تساعد النظم الضريبية والتجارية المصممة بعناية على جذب الاستثمار الأجنبي، مع تحقيق مردود بالغ الأهمية على صعيد التنمية.

وبخلاف هذه التدابير، يجب على الاقتصادات النامية أن تقطع شوطا إضافيا في مجال السياسات حتى تصل منافع النمو إلى كل فئات السكان ويتم احتواء الضرر البيئي. ومن السبل المهمة لإنجاز هذه الأهداف تقديم خدمات عامة فعالة، وإدخال عدد أكبر من النساء في القوة العاملة، ووضع نظم للحماية الاجتماعية، وتحديد السعر الصحيح للكربون.

الدعم الدولي

أعلم أن ما وصفتُه هو مهمة شاقة. إلا أن دور المجتمع الدولي هو دعم هذه الجهود بالدفع لإرساء بيئة مساعدة وتنسيق الإجراءات لمواجهة التحديات العابرة للحدود. ولا يمكن أن يكون التعاون اختياريا بالنسبة للشركاء الدوليين؛ بل هو مسؤولية والتزام.

لماذا؟ لأننا نعيش في عالم يسوده الاعتماد المتبادل حيث تكثر التداعيات الأصلية والمرتدة، ونسمع عبر أرجاء العالم دوي العديد من القوى المؤثرة—المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. ويمكن أن تؤدي النتائج إلى تحول كامل في المشهد الراهن، ولكنها يمكن أن تكون مدمرة أيضا. ومن هنا نجد أن مفتاح النجاح هو التعاون الدولي.

وإلى جانب الحاجة إلى صنع سياسات مسؤولة لتعزيز الصلابة الاقتصادية والمالية على مستوى العالم، أرى أن هناك خمسة مجالات ذات أولوية يمكن أن يؤدي فيها الالتزام بالتعاون الدولي إلى دعم التنمية، وهي:

التجارة: فيمكن للاقتصادات النامية أن تستفيد من نظام التجارة العالمي إذا كان محكوما بالقواعد ويتسم بالإنصاف وعدم التمييز.

الإيرادات: من خلال التعاون الدولي بشأن الضرائب من أجل معالجة التحايل الضريبي والحد من التنافس الضريبي بين البلدان، يمكن للبلدان النامية حماية الإيرادات التي تمثل مطلبا ضروريا للإنفاق الاجتماعي والإنمائي.

المعونة: ينبغي للاقتصادات المتقدمة التي تتوافر لها الميزانية الكافية أن تجعل زيادة المعونة من أولوياتها، نظرا لما تمثله من ضرورة لكثير من أفقر بلدان العالم.

الدين: من بين الأولويات تعزيز إطار معالجة أزمات الدين السيادي لتشجيع تسوية الديون بكفاءة وفي الوقت المناسب. ويوجد لدى صندوق النقد الدولي برنامج عمل نشط لدفع هذه الإصلاحات.

البيئة: لا يمكن التصدي الفعال للاحترار العالمي إلا من خلال شراكات دولية، وهو ما يشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومساعدة البلدان منخفضة الدخل في مساعيها للتكيف مع تغير المناخ.

ويبدو مناسبا أن الأحرف الأولى من الكلمات الإنجليزية التي تعبر عن هذه الأولويات تشكل في مجموعها كلمة "trade" أي التجارة (T للتجارة؛ و R للإيرادات؛ و A للمعونة؛ و D للدين؛ و E للبيئة) — ليس بسبب المعني الإيحائي الحديث لهذه الكلمة، والتي تمثل أولوية في حد ذاتها، ولكن لأن معناها الأساسي كصورة من صور التبادل والشراكة والتعاون يشير إلى عنصر جوهري في جهود التنمية العالمية.

دور صندوق النقد الدولي

أرى أن للصندوق دورا مهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في السياقين الوطني والدولي. فالصندوق يشارك في جهود التنمية مشاركة عميقة بالفعل، باعتباره المؤسسة الأولى المعنية بدعم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي في العالم — وذلك بالعمل مع

التعاون لا يمكن أن يكون خيارا للشركاء الدوليين؛ بل هو مسؤولية والتزام.

بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا في وضع السياسات وتنفيذها، وبناء القدرات، وتقديم القروض للبلدان المحتاجة.

ولكننا لا نتوقف عن استكشاف سبل تتيح إنجاز المزيد. وفي هذا العام المحوري، أعلن التزامي بتعزيز دعم الصندوق للاقتصادات النامية على ثلاث جبهات واسعة:

التمويل: سنبحث عن سبل تُمَكِّننا من إتاحة مزيد من القروض للبلدان النامية بما يساهم في جهودها للتعامل مع الصدمات الخارجية بصورة أفضل. وعلى وجه الخصوص، سنزيد من تركيزنا على مساعدة البلدان الأكثر فقرا وهشاشة.

السياسات: لإحراز تقدم في احتواء شرائح سكانية أكبر في عملية النمو، سنقوم بتعميق جهودنا لإدخال مسائل مثل انعدام المساواة، والفروق بين الجنسين، وإتاحة التمويل، فيما نقدمه من مشورة للبلدان الأعضاء. وستكون الاستفادة من الخبرة الفنية لدى المؤسسات الشريكة أمرا بالغ الأهمية.

بناء القدرات: سنقوم بتعزيز مساعداتنا في مجال بناء القدرات والمشورة التي نقدمها للبلدان الأعضاء دعما لجهود استثمار إمكاناتها الاقتصادية. وستركز المساعدة الفنية على المجالات التي تحتاج إليها بشدة، بما في ذلك دعم تعبئة الإيرادات والاستثمار في البنية التحتية. وسنقوم أيضا بتكثيف جهودنا في البلدان التي تحتاج إليها بشدة — الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات.

وعلينا تحقيق إنجازات على هذه الجبهات — وسنفعل.

فرصة تشكيل المستقبل

كان سينيكا الذي ذكرته في البداية فيلسوفا من المذهب الرواقي. ومن المعتقدات الأساسية في هذا المذهب ما يشيع وصفه اليوم بمقولة أن «الأفعال أبلغ من الأقوال».

وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بهذا التوجه وهو يستعد للمشاركة في ثلاثة مؤتمرات تمثل في مجموعها فرصة للتنمية تحدث مرة كل جيل. فمن مؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في يوليو، إلى مؤتمر قمة أهداف التنمية المقرر عقده في سبتمبر في نيويورك، إلى مؤتمر الأهداف البيئية المقرر عقده في باريس في ديسمبر، يجب أن نقتنص فرصتنا لتشكيل المستقبل.

وحتى يتحقق لنا النجاح — ليس فقط في عام ٢٠١٥ ولكن حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده — يجب أن نسترشد بثلاثة مبادئ رئيسية: الشراكة والالتزام والمرونة. ■